

تقرير عن المؤتمر وأوراق بحثية

الدور المدني للجامعات العربية



معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت

أوراق بحثية:

مذكرات طالبة جامعية حول أساليب التعليم في الجامعة هلا أبي صالح	قراءة رانسيير في القاهرة: ثورة صامتة في التعليم العالي آن كليمان، حسين الحاج، محمد يحيى كامل، أحمد الجيزي
الذور المدني لمؤسسة الجامعة في مراحل الانتقال الديمقراطي: تونس نموذجاً الطاهر بن يحيى	دور المجالس الطلابية في تعزيز الممارسة الديمقراطية في بعض الجامعات اللبنانية: الجامعة اللبنانية و الجامعة الأميركية نموذجاً فضل الموسوي
مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع نقد لتجربة الجامعات الليبية "قسم علم الاجتماع" – جامعة سرت نموذجاً محمد فرج صالح رحيل	هل من بيئة تعلم مدنية داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة؟ بحث في سياق النشأة ومنظورات تدريس علم السياسة أيمن الحسيني وهند الغزالي
الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية دراسة في الحركة النقابية والطلابية د. عادل شجاع	الأنشطة الطلابية في الجامعات من الماهية إلى الهوية آيات نور الدين

شكر وتقدير

يقدم هذا التقرير أبرز ما جاء في المؤتمر الذي تناول الدور المدني للجامعات العربية والذي نظّمته الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية. أقيم المؤتمر في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت يومي الخميس والجمعة الموافق ٢١ و٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ونتقدم بجزيل الشكر للزملاء (د. عدنان الأمين، د. هناء الغالي، السيد مايكل هايير، السيد ربيع محمصاني، والسيد أمير ريشاني) الذين قدموا خبراتهم الواسعة وكرسوا وقتهم وجهودهم في سبيل تنظيم هذا المؤتمر. نود أيضاً أن نشكر كل الكُتّاب ورؤساء الجلسات على إتاحة الفرصة لنا لاستخدام عروض المحاضرات التي قدموها خلال المؤتمر.

نُشر هذا التقرير من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

خضعت ورقة العمل هذه لألية مراجعة داخلية.

يمكن الحصول على هذا التقرير من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت أو تحميله عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.aub.edu.lb/ifi

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة تخص كاتبها حصراً ولا تعكس رأي معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ © جميع الحقوق محفوظة

تقرير عن المؤتمر وأوراق بحثية

الدور المدني للجامعات العربية

المحتويات

٥

الجزء الأول:
تقرير عن
المؤتمر

٦

ملخص

٧

ما الحاجة
إلى الدور
المدني؟

٨

الالتزام المدني
ومساهمة مراكز
البحوث الجامعية
في تطوير
السياسات

الديمقراطية

٦ في الجامعات

المواطنة وحقوق الإنسان

٧ وثقافة القانون

١٠

خدمة المجتمع

١١

تعليم
الإنسانيات
والعلوم
الاجتماعية
وطرق
التعليم

٩ خلاصة

١٣

الجزء الثاني:
أوراق بحثية

١٤

قراءة رانسيير
في القاهرة:
ثورة صامتة
في التعليم
العالي

٥٤

مذكرات
طالبة جامعية
حول أساليب
التعليم في
الجامعة

٤٢

الأنشطة
الطلابية في
الجامعات
من الماهية
إلى الهوية

٣٤

هل من بيئة تعلم
مدنية داخل كلية
الاقتصاد والعلوم
السياسية في
جامعة القاهرة؟
بحث في سياق
النشأة ومنظورات
تدريس علم
السياسة

١٩

دور المجالس
الطلابية في
تعزيز الممارسة
الديمقراطية في
بعض الجامعات
اللبنانية: الجامعة
اللبنانية والجامعة
الأميركية نموذجاً

٨١

الحريات الأكاديمية
في الجامعات
اليمنية - دراسة
عن الحركة
النقابية والطلابية

٦٧

مقررات العلوم
الاجتماعية ودورها
في تعزيز التفاعل
مع قضايا المجتمع:
نقد لتجربة
الجامعات الليبية
"قسم علم
الاجتماع" -
جامعة سرت
نموذجاً

٥٨

الدور المدني
لمؤسسة
الجامعة في
مراحل الانتقال
الديمقراطي:
تونس نموذجاً

الجزء الأول: تقرير عن المؤتمر

ملخص

يُطرح موضوع الدور المدني للجامعات العربية لأول مرة في البلدان العربية. وقد سلّطت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية الضوء على هذا الموضوع باعتبار أن الجامعات العربية تبدو مقصرة في التكوين المدني للنخب، وباعتبار هذه الجامعات الجهة المؤهلة لنشر القيم والممارسات المدنية، كالديمقراطية والمواطنة وثقافة القانون وغيرها. كما جرى تعاون وثيق بين الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت من أجل تنظيم مؤتمر إقليمي حول موضوع الدور المدني للجامعات العربية.

تطرق مدير المعهد الدكتور طارق متري في كلمته الافتتاحية إلى دور الجامعة الأميركية في بيروت في حثّ طلابها على العمل والتطوع المدني، وإلى دور معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت في حثّ الباحثين على إصدار توصيات في أبحاثهم تساعد في رسم السياسات العامة. وهنا يتجلى اهتمام المعهد بالتعاون مع الهيئة في تنظيم المؤتمر. وفي كلمتها، ذكرت الدكتورة ندى منيمنة، رئيسة الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، أن المنطقة تمرّ بظروف سياسية صعبة وتشهد نزاعات ومظاهر تطرّف، وأن المؤتمر يسعى إلى دراسة العلاقة بين أحوال الجامعات والأوضاع السياسية في البلدان العربية.

ما الحاجة إلى الدور المدني؟

هناك سببان يدعوان إلى التفكير بدور نسميه "الدور المدني" للجامعات العربية، نضيفه إلى دوري التعليم والبحث.

الأول هو النزعة الاقتصادية النيوليبرالية التي تجتاح مؤسسات التعليم العالي عبر العالم، وهي نزعة تعطي الأولوية للتنافس وللمتطلبات السوق. وقد ظهرت كتابات شديدة النقد لهذا النموذج منذ التسعينات لأنه يضع المسائل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية جانبا، ويهمش تعليم الإنسانيات، ويضع الأساتذة تحت رحمة التعاقد قصير المدى. وقد تطور النقد إلى نزعة مضادة عبّر عنها "إعلان الرؤساء حول المسؤولية المدنية للتعليم العالي" (١٩٩٩)، ثم إعلان تالوار (Talloires Declaration) حول "الأدوار المدنية والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" (٢٠٠٥). وقّع على هذا الإعلان ٢٩ رئيس جامعة من ٢٣ بلداً، من بينهم أربعة بلدان عربية، ووصل عدد موقعيه في العام ٢٠١٢ إلى ٢٤٧ جامعة وكلية من مناطق مختلفة من العالم. بل إن عدداً من الجامعات العربية أنشأت تحالف الجامعات العربية نحو المشاركة المدنية - معاً، كشبكة فرعية إقليمية لتالوار.

من شأن هذا النموذج الاقتصادي أن ينطبق على الجامعات الخاصة، ولكنه لا ينطبق على الجامعات الحكومية العربية. وهنا يتجلى السبب الثاني. نفترض أن هذه الجامعات تتبع نموذجاً آخر نسميه النموذج السياسي. ونقصد بالنموذج السياسي غلبة الاعتبارات السياسية في حكم الجامعات، أي خضوع القرارات الإدارية والمالية، وحتى الأكاديمية، لاعتبارات تفرضها السلطة السياسية، بما في ذلك التعاقد مع الأساتذة وتعيينهم وترقيتهم، ونقصد به أيضاً تغذية الجو الجامعي سياسياً، وهذا يشمل الخطاب والبرامج والأنشطة وغيرها، وسيادة التعليم التلقيني والتصييق على الحريات الأكاديمية. إذ إنّ السياسة لا تأتي من فوق فحسب، بل تأتي من صفوف الأساتذة والطلاب، كلما زادت النزاعات السياسية في الجامعة.

يكمُن انطلاق "الربيع العربي" ثم تحول الأمور إلى أحداث دراماتيكية في عدد من البلدان العربية وراء التفكير بمشروع البحث عن الدور المدني للجامعات العربية في الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. ويشكل المؤتمر جزءاً من هذا المشروع.

اصطلحنا على أن الدور المدني يتجسد في عناوين مثل: الديمقراطية، والمواطنة، وثقافة القانون، وتعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية، وخدمة المجتمع، والالتزام المدني وبيداغوجيا التقصي والمداولة. ويقصد بطرح الموضوع في هذا المؤتمر النظر بما توفره أو ما يمكن أن توفره الجامعات العربية من مناخ وزاد مدنيّين لطلابها.

الالتزام المدني ومساهمة مراكز البحوث الجامعية في تطوير السياسات

تظهر حالة اليمن وضعاً مختلفاً. ففي حين ينص القانون على حرية العمل الأكاديمي واحترام الرأي الآخر وتعزيز ثقافة الحوار، يقول الدكتور عادل شجاع، إنّ الذين يسيطرون على نقابة الأساتذة واتحاد الطلاب، يمارسون التحزب والتعصب في خطابهم وأدائهم. إذ ساهم هذا الأمر في تعطيل الحريات الأكاديمية وأدى إلى القمع المتأاتي من سيطرة العمل السياسي على الجامعة.

ينطبق دخول السياسة من خارج الجامعة إلى داخلها، وتحول الديمقراطية إلى إطار تحكم فيه القوى السياسية بالمناخ الجامعي، على الجامعة اللبنانية أيضاً. بينت ذلك الأستاذة آيات نور الدين في بحثها عن الأنشطة الطلابية في إحدى كليات الجامعة اللبنانية. كما يجسد الفرق في نفوذ المجالس الطلابية ما بين نفوذ قوي في الجامعة اللبنانية ونفوذ ضعيف في الجامعة الأميركية في بيروت، على ما بين الأستاذ فضل الموسوي، أثر "السلطة من تحت" في النموذجين اللبناني واليميني.

أما في تونس، فتبدو أمور الديمقراطية في الجامعات الحكومية متقدمة على غيرها من البلدان، مع أن الموضوع في الخطاب الجامعي شبه غائب. ويعزو الدكتور الطاهر بن يحيى الأمر إلى ما طرأ على المشهد السياسي التونسي منذ العام ٢٠١١. فقد تطوّرت التشريعات والقوانين الضامنة للحريات الأكاديمية وجرى تضمينها في الدستور التونسي الجديد، وتحول الفضاء الجامعي التونسي بالفعل إلى فضاء للممارسة الحرة والديمقراطية، سواء تعلق الأمر بالباحثين والجامعيين أو بالطلبة وحتى الموظفين. فاستنتج بن يحيى أنّ تطوير الجامعة نحو أدوار مدنيّة واجتماعية يحتاج دون شكّ إلى حزمة تشريعات جديدة ورائدة، تماماً كما يحتاج إلى ثقافة مدنيّة ومواطنيّة لم ترسخ بعد. وقد استنتجت الدكتورة روضة بن عثمان في بحثها أنه لا بد للديمقراطية الناشئة في تونس أن تمر بحوكمة ديمقراطية للجامعات في البلاد.

وطرح المشاركون نقطتين تعودان إلى الواجهة في جميع النقاشات، تتعلق الأولى بالفرق بين القانون أو الخطاب من جهة والتطبيق من جهة ثانية. وتتعلق الثانية بمواقف الطلاب السلبية من إدارة الجامعة ومن الأساتذة، هل هي دليل على الديمقراطية أم على تفضيل الاستسهال والسعي إلى النجاح بأقل جهد؟ وفي هذا الصدد، قال أحد المشاركين إن "شغب" الطلاب الجامعيين هو أمر صحي من المنظور التاريخي، وأغلب القادة السياسيين في بلده (المغرب) كانوا نقابيين طلابيين سابقاً.

كشفت عروض ونقاشات التجارب حول مساهمات الجامعة في تطوير السياسات والتحديات التي تواجهها هذه المساهمات. فعرضت د. ريماء نقاش تجربة الجامعة الأميركية في بيروت في تكوين ملف علمي حول منع التدخين والحملة التي قام بها فريق عمل الجامعة لدى الرأي العام والنواب خلال ثلاثة أعوام حتى صدور القانون رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، ثم تناولت الحملة التي شاركت فيها الجامعة من أجل نشر ثقافة تطبيق القانون المذكور. لكن تطورات لاحقة أدت إلى عرقلة تطبيق القانون. وعرضت د. هبة أبو شنيف مساهمة مركز غيرهارت (الجامعة الأميركية في القاهرة) في تشكيل "الجيل الجديد" من القياديين وقادة المجتمع المدني، وفي تعزيز البيئة الملائمة للمواطنة الاجتماعية المسؤولة. ولكن، أدت بعض التحديات التنظيمية والسياسية والبيئية إلى تثبيط دور المركز. وقد طرح المشاركون تساؤلات حول قدرة مراكز البحوث الجامعية في صناعة السياسات الحكومية في البلدان العربية، وكانت مؤيدة لاستمرار العمل مع الحكومات والرأي العام من أجل التأثير الإيجابي على السياسات العامة.

وبينت الدكتورة غادة الجوني أن الجامعات المشاركة في "إعلان تالوار" أو في "تحالف معاً" حول الالتزام المدني لم تختلف عملياً في خطابها عن أي جامعة عربية أخرى. في حين تميزت فقط ثلاث جامعات أميركية النموذج في تركيزها على الموضوع. وهذا ما يفسر جزئياً سبب اهتمام جامعات القطاع الخاص بالالتزام المدني أكثر من الجامعات الحكومية.

الديمقراطية في الجامعات

اعتبر الدكتور منير سعيداني (تونس) أن خطاب الجامعات عن الديمقراطية يتمثل في الحديث عن حرية التعبير والحريات الأكاديمية والمشاركة، فضلاً عن تعبير الديمقراطية نفسه. ومن هذه الزاوية، وجد أن خطاب الديمقراطية ضعيف في معظم الجامعات العربية، وكذلك الأنشطة التي تتناول هذه المواضيع. أما بالنسبة لمناهج الجامعات، فبين أن ٣٠٪ منها و ٢٠٪ من أرودة المقررات تتعلق بالديمقراطية، علماً أن هذا الموضوع غائب كلياً في ٢٤ جامعة من أصل ٣٦ شملتها الدراسة.

المواطنة وحقوق الإنسان وثقافة القانون

تتمثل المواطنة في الجامعة بالقيم والمعارف والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز، فضلاً عن العدالة والتنوع والحوار، والهوية الوطنية. وبينت الدكتورة هويدا عدلي رومان وجود تركيز، بمقدار الضعف، على الهوية الوطنية مقارنة بالقيم الأخرى. كما أنّ هناك خشية من أن يشكل ذلك استمراراً لنزعة سابقة تقوم على إلغاء التنوع تحت حجج "وطنية" أو "قومية". كذلك، كان التركيز على الواجبات لافتاً أكثر من التركيز على الحقوق في الخطابات الجامعية. بالإضافة إلى أنّ هناك ٢٥ برنامجاً تعليمياً حول المواطنة توفرها سبع جامعات فقط من الـ ٣٦ جامعة التي تشملها الدراسة.

على الرغم من وجود مقررات متناثرة حول المواطنة والتربية على المواطنة، تبقى مقررات حقوق الإنسان أكثر انتشاراً في الجامعات العربية. ويستمر السؤال عن مدى فعالية تعليم هذا المقرر. إذ بين بحث الدكتورة سحر قدوري الرفاعي والدكتور إبراهيم سعيد البيضاني انتقال الجامعات العراقية من مقرر موحد عنوانه "الثقافة الوطنية والقومية" في عهد صدام حسين، يعكس توجهات النظام السياسي، إلى مقرر غير موحد بعد صدام حسين عنوانه "حقوق الإنسان"، ولكنه يعلم في ظروف يسودها العنف الأهلي داخل الجامعات وتنتهك فيها الحقوق بصورة مستمرة. وكان هناك شبه إجماع بين المشاركين على أن تعليم مقرر حقوق الإنسان في الجامعات العربية بدائي وتقني يقوم على الحفظ. وعلاوة على ذلك، ذكر أحدهم أن بعض الأساتذة ليست لديهم القدرة على تفسير بعض المفاهيم الحقوقية الأساسية، وأنه ليس من الضروري أن نخصص كل مرة مقرر لمفهوم تطرحه المنظمات الدولية. في حين لفت آخرون إلى أن مفاهيم حقوق الإنسان أصبحت شائعة في الوسط الجامعي، وتعتمد لفضح انتهاكات حقوق الإنسان. واقترح أحد المشاركين القيام بدراسة مقارنة حول تعليم حقوق الإنسان في عدة جامعات عربية.

أما الدكتور عدنان الأمين فاعتبر أن الجامعات يجب أن تنشر ثقافة القانون، وأن هذا الانتشار يعبر عن سيادة حكم القانون في الجامعة. ويقصد بثقافة القانون ذكر القوانين والأنظمة، والمساءلة، والشفافية، والحقوق والواجبات، والأخلاق المهنية، والملكية الفكرية وغيرها في الخطاب. كما يقصد بها تعليم مقررات قانونية خارج كليات الحقوق، وممارسة أنشطة لامنهجية تطرح مسائل قانونية. نظر بحث الدكتور الأمين في محتوى ونطاق ثقافة القانون، في عينة من ٣٦ جامعة عربية. وأثبتت النتائج هامشية ثقافة القانون في الخطابات. كما تبين أن الجامعات الحكومية أكثر اهتماماً بالقانون من الجامعات الخاصة، مع العلم أنّ هذا التباين يظهر في الخطاب تماماً كما يظهر في الأنشطة والمناهج.

خدمة المجتمع

نجد مفهوم خدمة المجتمع حاضراً في خطاب معظم الجامعات العربية، بل هناك وحدات متخصصة بخدمة المجتمع في عدد من البلدان والجامعات (الجامعات الحكومية في مصر). وقد أظهر بحث الدكتور علي عريفة وجود اتجاهين في فهم الموضوع: واحد يقوم على المعنى التطوعي وخدمة المجتمع المحلي، وآخر على التزام الجامعة بخدمة المجتمع ككل. كما بين الدكتور موسى فتيل أن معظم عناصر استراتيجيات مؤسسات التعليم العالي (كالرؤى والرسائل والقيم) الخاصة بمملكة البحرين تحوي نصوصاً معبرة عن خدمة المجتمع، ولكن غير معبّرة بشكل أو بآخر عن واقع الحال.

تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وطرق التعليم

خلاصة

قدم الدكتور عدنان الأمين ورقة تولى في بداية المؤتمر بينت أن مجموع العناصر المدنية يشكل ما بين 10 و 15% من مجموع الخطابات والبرامج والمقررات في الجامعات كما يظهر في الرسوم البيانية المرفقة. كما بين أن هناك 13 جامعة فقط من أصل 36، تجاوزت المعدل في النسب والأعداد في المقاييس الثلاثة المستخدمة، وأن هناك جامعة واحدة تجاوزت المعدل في المقاييس الثلاثة معاً، هي الجامعة الأميركية في بيروت.

يعتبر منظمو المؤتمر تعليم الإنسانيات جزءاً لا يتجزأ من الدور المدني للجامعات العربية، فمن دون تعليم سائر الطلاب هذه العلوم كاختصاصات ومقررات، يصبح الخريجون مجرد أدوات وسلع في سوق العمل، أو يأترون بأمر السلطات السياسية دون نقاش. فتعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية هو الأساس الضروري لكل المفاهيم المدنية، كالديمقراطية والمواطنة وثقافة القانون وغيرها. وهذا هو مغزى "الأداب الحرة" (Liberal Arts) في التعليم الأميركي. ولفت بحث الدكتور خالد عبد الفتاح إلى أن الكثير من الجامعات العربية تعلم هذه العلوم، إلا أن الموضوع ضعيف الحضور في الخطاب الجامعي نفسه، فالقيادات في الجامعات العربية غير مدركة لأهمية تعليم هذه المعارف وربما لديها تبخيس ضمني لها.

يعبر واقع الحال عن وجود مشكلات جديدة في تعليم الإنسانيات، ليست ناجمة عن القيادات الجامعية وحسب، بل عن الذين يعلمون هذه المعارف، يقول الدكتور محمد صالح رحيل في بحثه عن تعليم العلوم الاجتماعية في ليبيا إن المقررات في العلوم الاجتماعية أصبحت تخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين وتقوم بالتمويل وتضع الشروط. ويعتبر أن ذلك ترافق مع ضعف المنظمات المدنية في المجتمع، كما قدمت الأستاذة هلا أبي صالح شواهداً من الطلاب حول محتوى وطريقة التعليم التقليدي التي يقوم بها أساتذة العلوم السياسية في إحدى الجامعات الحكومية. وأوضح الدكتور كمال أبو شديد الذي أجرى دراسة على خطاب 36 جامعة عربية أن 1,7% فقط من كلمات خطب هذه الجامعات تناولت مفاهيم مثل: التعلم التعاوني وحل المشاكل والتفكير النقدي والتطبيقات والمناقشة أو المناظرة. وسلط أحد المشاركين الضوء على سيطرة الكراسات المطبوعة في عدد من الجامعات الحكومية في مصر والتي يجري حفظ الأجوبة منها على أسئلة الامتحانات.

أما بحث الدكتورة آن كليمنت فركز على ظاهرة تم تجاهلها على نطاق واسع، وهي ظاهرة مجموعات القراءة التي ظهرت في مصر في أعقاب ثورة 20 يناير خارج نطاق مؤسسات التعليم العالي المعترف بها. ويقوم هذا البحث على فرضية استخلصتها من هذه التجربة من خلال الرؤية التي تقدمها نظرية "التحرر الذهني" لرانسيير ومفهوم دي سيرتو "القراءة كصيد غير مشروع" بأن مجموعات القراءة المتعددة تلك ساهمت إلى حد كبير في إعادة تعريف كل من طبيعة تجربة التعلم للمشاركين وطبيعة فهمهم لماهية المعرفة.

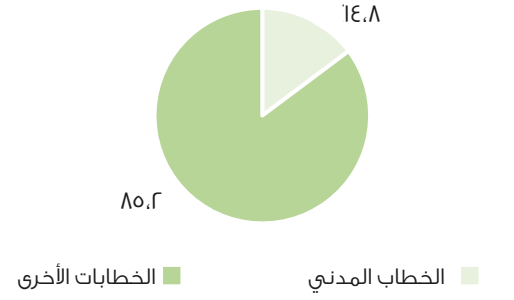
جدول النتائج العامة للجامعات:

إسم الجامعة	الخطاب		البرامج		المقررات	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
جامعة تونس المنار			•	•		
جامعة الإسكندرية	•	•	•	•		
جامعة أسبوط			•	•		
الجامعة الأميركية في القاهرة			•	•	•	•
الجامعة اللبنانية			•	•		
الجامعة الأميركية في بيروت	•	•	•	•	•	•
جامعة سيده اللويزة			•	•	•	•
جامعة القديس يوسف			•	•		
الجامعة الأردنية	•	•	•	•		
جامعة بيرزيت			•	•		
جامعة الأميرة نورة					•	•
جامعة الأمير سلطان					•	•
جامعة قطر	•	•				

رسم بياني ١

حصة ما هو مدني في خطاب الجامعات

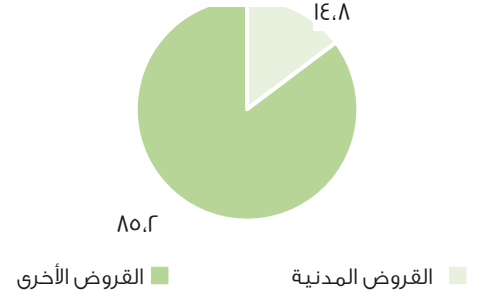
المجموع: ١٥٧،٥٤٢ كلمة



رسم بياني ٢

حصة المقررات المدنية من أرصدة الجامعات

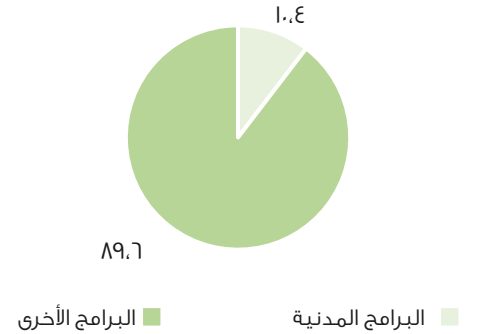
المجموع: ٥٠٩،٧٧٩ حصة



رسم بياني ٣

حصة البرامج المدنية من مجموع برامج الجامعات

المجموع: ٥٧٨٣ برنامج



الجزء الثاني: أوراق بحثية

قراءة رانسيير في القاهرة: ثورة صامتة في التعليم العالي

آن كليمان، حسين الحاج، محمد يحيى كامل، أحمد الجيزي

الديباجة:

يُعتبر هذا العرض غير مألوف. إذ يقدّم المشاركون عادةً البحث الذي كانوا يعملون عليه لبضع سنوات. أما هذا العمل فيختلف بعض الشيء، بمعنى أنه يصبو بكل بساطة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

١. تسليط الضوء على ظاهرة نشأة عدة مجموعات قراءة في أعقاب ثورة ٢٥ يناير؛
٢. مشاركة تجربة مجموعة قراءة، مقرها القاهرة، حول البيداغوجيا النقدية، وخصوصاً تلاقي المشاركين فيها مع فكر الفيلسوف الفرنسي جاك رانسيير حول التعليم؛
٣. اقتراح فرضية بحثٍ لم يتحقق بعد.

المقدمة:

مسألة أثر ثورة ٢٥ يناير في التعليم العالي:

نأمل، من خلال هذا العرض، معالجة موضوع الثورة والتعليم العالي. في مقال عنوانه «الربيع العربي وثورة التعليم العالي المنتظرة» نُشر عام ٢٠١١، دعا الأخصائي في التربية والتعليم أندريه مزاوي إلى «إعادة بناء التعليم العالي [في العالم العربي] من الداخل» (مزاوي، ٢٠١١، ص. ١٣).

ولكن، إذا حاول المرء تقييم الوضع في مصر بعد خمس سنوات على ذلك، لَوَجِد نتائج مثبطة للجزئية:

*في القطاع العام:

لا يزال موظفو أمن الدولة في حرم الجامعات يعطون موافقاتهم على التعيينات في الكليات، من العمداء إلى المعيدين، ويحلون اتحادات الطلاب المنتخبة، ويراقبون أنشطة الطلاب ويحظرونها، ويأذنون بالفعاليات الأكاديمية أو يمنعونها، ويمنحون الأساتذة إجازات التفرغ أو أذونات السفر أو يمنعونها عنهم. في بيئة كهذه، لا يمكن للمبادرات القليلة الهادفة إلى تطوير التعليم الحر إلا أن تبقى محدودة في العمق والنطاق.

*في القطاع الخاص:

يؤدي التوجه النيوليبرالي الذي يفضلته المدراء في معظم الأحيان، إلى الموت البطيء لبرامج الفنون الحرة بشكل عام، وأقسام العلوم الإنسانية بشكل خاص. أما بالنسبة إلى الحرية الأكاديمية، فلطالما عانت الجامعات الخاصة الرقابة والرقابة الذاتية على حد سواء. ويشير المصير

الفضيع الذي لقيه جوليو ريجيني، طالب الدكتوراه في جامعة كامبريدج والباحث المنتسب إلى الجامعة الأميركية في القاهرة، إلى أنه يمكن لاعتداءات على الحرية الأكاديمية أن تتخذ الآن شكل جريمة قتل.

نقل التركيز:

فيما يبدو أثر ثورة ٢٥ يناير شبه غائب في مجال التعليم، يقدّم هذا العمل فرضية وجود ثورة صامتة ذات تأثيرات كبرى قيد الإنجاز. لكن لا بد من نقل التركيز للتمكن من رؤيتها:

- ◀ أولاً، الانتقال من المؤسسات إلى الجهات الفاعلة والشبكات؛
- ◀ ثانياً، الانتقال من الخطاب إلى الممارسة؛
- ◀ ثالثاً، الانتقال من المراكز إلى الهوامش ومساحات الـ«ما بين»؛
- ◀ رابعاً، تغيير مقياس التحليل والحاجة إلى «التكبير» والتركيز على «المستوى الجزئي».

تستلهم هذه النقلة في التركيز من مجموعتين من الأعمال النظرية والمنهجية.

- ◀ الأولى هي النقد الثانوي لمفهوم فوكو عن السلطة والجدال حول اختفاء الفاعل في التحليل ثم إعادة إدخاله فيه. وكانت روزاليند أوهانلون هي من طوّرت هذا النقد بالطريقة الأكثر نجاحاً في مقال عنوانه «استرجاع الفاعل: الدراسات الثانوية والتاريخ الخاص بالمقاومة في مستعمرات جنوب آسيا» نُشر عام ١٩٨٨ (أوهانلون، ٢٠٠٠).

- ◀ أما مصدر الإلهام الثاني للنقلة في التركيز المذكورة آنفاً فهي عمل المؤرخ الفرنسي جاك ريفيل على «اللعب بمقاييس (التحليل)». في ألعاب المقاييس Jeux d'Echelles يستخدم ريفيل الصورة المجازية للتكبير بواسطة آلة التصوير، ويعود إلى فيلم Blow-up التكبير الذي أُصدر عام ١٩٩٦ (ريفيل، ١٩٩٦). يخبر الفيلم قصة مصوّر أرياء مقيم في لندن يلتقط مشهداً يكون شاهداً عليه. اعتقد في البداية أنه يصوّر لقاء رومنسياً بين حبيبين، لكن شيئاً ما لا يجري على ما يرام. بعد عودته إلى الأستديو، كَبَّر الصّور عدة مرات (من هنا عنوان الفيلم «التكبير»). واكتشف أنه صوّر في الحقيقة مشهد جريمة قتل. يقول لنا ريفيل: «وضعه تفصيل غير مرئي على سبيل قراءة أخرى للمشهد برمّته. لكن تغيير المقياس أتاح له الانتقال من قصة [قصة حب] إلى قصة أخرى [جريمة قتل]» (ريفيل، ١٩٩٦، ص. ٣٦).

١. ظاهرة مجموعات القراءة

إذا عاد المرء بالنظر إلى التطورات في التعليم العالي في السنوات الخمس الأخيرة بواسطة هذه العدسة الجديدة، لَوَجَد بروز ظاهرة تم تجاهلها على نطاق واسع، لكنها مهمة جداً، وهي نشوء مجموعات القراءة في هوامش الجامعات. لن نذكر هنا إلا بعض الأمثلة، قبل الدخول في عمق إحدى هذه التجارب.

على مستوى الخط الزمني، من المفيد التمييز بين ثلاثة أنواع مجموعات: ١. المجموعات الصغيرة التي كانت ناشطة بشكل أساسي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ وعانت كثيراً أو حتى اختفت، إما بسبب الأحداث السياسية باللغة الاستقطاب، وإما بسبب البيئة المتزايدة قمعاً و عنفاً؛ ٢. المجموعات التي أنشئت بعد ثورة ٢٥ يناير وتطوّرت لتصبح منظمات على صعيد الوطن ولا تزال ناشطة بشكل أو بآخر اليوم؛ ٣. المجموعات المختلفة الأحجام التي أنشئت منذ العام ٢٠١٣ على يد أساتذة جامعيين أو حولهم، على هامش مؤسسات التعلّم العالي.

١.١ المجموعات التي كانت ناشطة بشكل أساسي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣:

- ◀ قبل ٢٠١١ بسنوات معدودة، نظّم الطلاب في قسم الفلسفة في جامعة القاهرة مجموعة قراءة اسمها «دروب» لقراءة الفلسفة الفرنسية والألمانية، إضافة إلى الآداب العالمية. ثم اختفت المجموعة مع معركة شارع محمد محمود (الشارع الرئيس المؤدي إلى ميدان التحرير) في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
- ◀ أثناء الاشتباكات في محمد محمود، أنشئت مجموعة قراءة طلابية أخرى، بهدف مناقشة الأعمال حول المثالية الألمانية. وتبعاً لتوصية الناشط تامر وجيه الذي قصده المنظمون للمشورة، قرأ المشاركون أيضاً جوهر المسيحية *Essence of Christianity* للودفيغ فيورباخ. في الوقت نفسه، طُلب أيضاً إلى الأستاذة في الجامعة الأميركية في القاهرة والناشطة رباب المهدي الدعوة أسبوعياً إلى مجموعة قراءة للخصوص في نصوص لفلاديمير لينين، وفرانس فانون، وعلي شريعاتي، وطلال أسد، وإدوار سعيد، وليلى أبو لغد وغيرهم. وتأملت المهدي بهذه التجربة في مقال نافذ البصيرة عنوانه «كيف غيّر نادي الكتاب الخاص بي في القاهرة رؤيتي للإسلاميين» (المهدي، ٢٠١٥).
- ◀ في مطلع الاشتباكات في محمد محمود، تشكّلت مجموعتان طلابيتان أخريان للقراءة: درست إحداهما كتاب كارل ماركس *Das Kapital* رأس المال، فيما تركّزت الثانية على قراءة القرآن الكريم والتأمل فيه من وجهات نظر متعددة. لكن هذه المجموعة الأخيرة لم تنجّ لِمَا بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

١.٢ المجموعات التي أنشئت حوالى العام ٢٠١١ وتطوّرت لتصبح منظمات على صعيد الوطن ولا تزال ناشطة اليوم:

- ◀ يمكن من بين هذه المجموعات ذكر اللمة، وهي مبادرة أُطلقت في أعقاب ثورة ٢٥ يناير في سوهاج، والإسماعيلية، وبور سعيد، والقاهرة، إلخ، (مع فروع في ١٤ مدينة و٤ جامعات). واجتمع من خلالها الشباب في المساحات العامة (الحدائق أو المساجد إجمالاً) لمناقشة المواضيع التي تهّمهم وقراءة النصوص الأكاديمية والأدبية بالعربية (مثل أعمال علاء الأسواني، وجمال حمدان، وجمال أمين، وإدوار سعيد، إلخ).
- ◀ أما المثال الثاني فعن مبادرة مشابهة تُدعى «معرفة» تطوّرت لتصبح مشروعاً للترجمة ثم داراً للنشر اسمها مدارات تأسست عام ٢٠١٢. بحلول العام ٢٠١٥، كانت مدارات قد نشرت ١٥ ترجمة باللغة العربية لنصوص كبرى مثل استعمار مصر *Colonizing Egypt* لتيموثي ميتشل، وبؤساء الأرض *The Wretched of the earth* لفرنيز فانون، وحالة الاستثناء *The State of Exception* لجورجيو أغامبن. وتمخّض عن تجربة معرفة عام ٢٠١٢ إنشاء المبادرة التعليمية التربوية شيخ العمود التي ركزت على العلوم الإسلامية والإنسانية على حد سواء. بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٦، ناقش المشاركون في مجموعة القراءة معرفة، ومقرها القاهرة، النسخ العربية لكتاب فكتور فرانكل الإنسان يبحث عن المعنى *Man's Search for Meaning*، ودراسات في النفس الإنسانية لمحمد قطب، وطبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد لعبد الرحمن الكواكبي، وإسلام السوق *Market Islam* لباتريك هايني.

١.٣ المجموعات التي أنشئت منذ العام ٢٠١٣ على يد أساتذة جامعيين أو حولهم، في هوامش مؤسسات التعلّم العالي:

- ◀ بين أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٣ وأواسط شباط/فبراير ٢٠١٤، عقدت الأستاذة في جامعة القاهرة، هبة رؤوف عرّت، سلسلة من المحاضرات حول مقدمة ابن خلدون في منشآت مسجد السلطان حسن. جذبت هذه المناقشات جمهوراً كبيراً إلى حد أنه كان لا بد أن تستمر على الإنترنت في إطار مجموعة مغلقة على الفيسبوك.
- ◀ منذ خريف ٢٠١٣، تستضيف الأستاذتان في علم الأنتروبولوجيا في الجامعة الأميركية في القاهرة ريم سعد وملاك رشدي «مجموعة المعارف الحرة»، وهي مجموعة تجتمع شهرياً في مساحة عمل مشتركة في القاهرة وتهدف إلى قراءة مواضيع مختلفة في العلوم الاجتماعية باللغة العربية ومناقشتها جماعياً. في السنوات الثلاث الأخيرة، قرأ المشاركون نصوصاً لإليس غولدمبرغ، وليلى أبو لغد، وتيد سويدنبرغ، وسامي زبيدي، وطلال أسد، وأرجون أبادوراي، وميشال رولف ترويو، وأرتورو إسكوبار، ومايكل بوراووي وغيرهم. انطلاقاً من هذه النصوص، تأملوا في مفاهيم

إلى هذه الوسيلة، لأنه لم يكن يفقه كلمة واحدة باللغة الفلمنكية. وبعكس التوقعات كافة، انتهى المطاف بتعبير طلبه عن أنفسهم بلغة فرنسية ممتازة من دون تلقيهم أي تعليم لهذه اللغة.

انطلاقاً من هذه التجربة، طوّر رانسبير نقداً لنظام التعليم التقليدي الذي سمّاه الأسلوب التفسيري، وأتى بنموذج بديل هو النموذج التحرري، بناءً على مبادئ المساواة بالذكاء وحرية الاستفسار.

◀ يطرح الأسلوب التفسيري الحاجة إلى تفسيرات الأستاذ للطالب حتى يفهم الأخير أي مادة من المواد. وهكذا يدخل الطالب والأستاذ في سباق نحو تكديس معارف معيّنة وامتلاكها، يكون لامتناهياً ولن يكون الطالب أبداً، بحسب تعريفه، قادراً على الفوز فيه. وعاجلاً ما يقتنع الطالب بعجزه عن تعلّم أي شيء بنفسه، إضافة إلى أن هذا النوع من التعليم/التعلّم يحدّي حلقة مفرغة من الشعور بالعجز.

وفقاً لرانسبير، يستند هذا النظام إلى وهمين:

◀ الأول: فكرة اللامساواة بالذكاء، وتقسيم العالم بين «العقول العارفة والعقول الجاهلة» (رانسبير، ١٩٩١، ص. ٦)، وبين أشكال الذكاء العليا والدنيا؛

◀ الثاني: فكرة أن الوسيط ضروري بين ذكاء الكاتب وذكاء القارئ، من أجل كشف بعض من الحقيقة المخفية حول النص.

بالنسبة إلى رانسبير، برهنت تجربة جاكوتو (التي استوتحت من طرائق تعلّم الطفل لغة الأم) أن هاتين الحجّتين أسطورتان وأن نموذجاً آخر للتعلّم ممكن.

◀ على عكس الأسلوب التفسيري، يطرح النموذج التحرري: المساواة الجذرية بالذكاء

◀ واقع أنه «ما من شيء وراء الصفحة المكتوبة» و«ما من شيء ما بعد النصوص إلا [الرغبة] في التعبير» عن أمر سيفهمه الأشخاص المختلفون بطرائق مختلفة (رانسبير، ١٩٩١، ص. ٩-١). بعبارة أخرى، لا حقيقة مخفية يجب اكتشافها ما وراء النص، بالتالي، لا حاجة إلى أي نوع من الوسطاء أو المفسرين.

في هذا النموذج، يُجرى تمكين الطالب من خلال جعله مدرّكاً لقدرته الفكرية الخاصة، أما المعلم، فيكمن دوره الأساسي في الإيمان بقدره الطالب/ة وإلزامه/ا على تحقيق قدرته/ا. ويصبح شعار المعلم: «يجدر بي تعليمك أنه ما من شيء أعلمك إيّاه» (رانسبير، ١٩٩١، ص. ١٥) (من هنا عنوان الكتاب، المعلم الجاهل). لكن لا ينسى المعلم قدرته الخاصة على التعلّم. فيحدث تبادل حقيقي بين الطلاب والمعلمين. وتتحقق تجربة فعلية في التشارك في إنشاء المعارف، كما تبرز حلقة حميدة من القوة.

أما الآن، فدعونا نخرج من كتاب رانسبير ونعود إلى حلقة القراءة لدينا.

متنوّعة، مثل الحرية، والدولة، والمجتمع، والسلطة، والطبقة، والقومية، والأيدولوجيا، والتاريخ وعلم الاجتماع العام.

◀ في بدايات العام ٢٠١٥، دعت الأستاذة في الدراسات النسائية وحول النوع الاجتماعي في الجامعة الأميركية في القاهرة، مارتينا رايكر، إلى مجموعة قراءة أولى لدراسة أعمال باروخ سبينوزا الكاملة بالإنجليزية. تألفت المجموعة بشكل أساسي من طلاب سابقين وزملاء. كانوا يجتمعون لثلاث ساعات في الأسبوع على مدى الفصل. منذ هذا النجاح في البداية، استكشف المشاركون نفسهم ألف هضبة A Thousand Plateaus لدلوز وغتاري والاختلاف والمعاودة Difference and Repetition لدلوز.

◀ أما مثالي الأخير فعن مجموعة قراءة مقرّها القاهرة، تركّز على البيداغوجيا النقدية وقد نشأت عام ٢٠١٥، من خلالها، تعرّفنا إلى فكر جاك رانسبير حول التعليم. تنظمت المجموعة ضمن إطار مبادرة القاهرة للفنون والعلوم الحرّة (CILAS)، وهي مبادرة لا تبغى الربح وتصبو إلى تعزيز تعليم الفنون الحرة وجعلها سهلة الوصول أمام جمهور أوسع. كانت تجتمع مرتين في الشهر بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من العام ٢٠١٥، واستكشفنا تعليم المقهورين Pedagogy of the Oppressed لباولو فرييري، والتعليم على التجاوز Teaching to Transgress لبيل هوكس، و«حول البيداغوجيا النقدية» "On Critical Pedagogy" لهنري جيرو، ومجتمع اللاتمدرس Deschooling Society لإيفان إيليتش. أنهينا السنة الأكاديمية مع المعلم الجاهل The Ignorant Schoolmaster لجاك رانسبير. بفضل نجاح هذه المحاولة، بدأنا برنامج الخريف مع الكتاب نفسه. جذبت هذه الجلسات حشداً متنوعاً جداً من الأشخاص المهتمين بالتعليم: طلاباً ومعلمين وعلماء نفس ومهندسين وفنانين والأهالي الذين يحاولون تثقيف أطفالهم بشكل مختلف، وغيرهم. كان ولا يزال ثلاثة أرباع المشاركين قادة أو أعضاء في إحدى مجموعات القراءة المذكورة أعلاه أو أكثر. وقرأنا كتاب رانسبير بالإنجليزية [ترجم الكتاب مؤخراً إلى اللغة العربية من قبل المؤسسة الفلسطينية القطان، لكننا لم نتمكن في تلك الفترة من الحصول على نسخة من هذه الترجمة] وناقشنا بالإنجليزية وباللهجة المصرية على حد سواء. وما نود مشاركتكم إياه هو تجربة «قراءة رانسبير في القاهرة».

تجربة «قراءة رانسبير في القاهرة»:

قبل ذلك، دعونا نقدّم لكم موجزاً عن الحجج الأساسية في الكتاب.

في المعلم الجاهل، يحلل رانسبير تجربة جوزف جاكوتو، مربّ ثوروي فرنسي، في بداية القرن التاسع عشر، كان يعلم الفرنسية لمجموعة من الطلاب الفلمنكيين، بكل بساطة عبر إعطائهم نسخة بلغتين من تلمك Télémaque لفينيلون، طالباً إليهم القراءة بأنفسهم أولاً ثمّ التفسير له بالفرنسية ما تعلّموه. في ذلك الوقت، لجأ جاكوتو

الميدانية، والمقابلات المتعمّقة بغية فهم كيف وإلى أي حد مجموعات القراءة هذه «ثورية» كما قال أحد منظمي المجموعات، أو، بتعبير آخر، إلى أي حد تسمح بتجارب تعليمية تحريرية تشبه النموذج الذي اقترحه رانسيير. وأكثر تحديداً، إننا نسعى لرؤية التحرر من خلال ثلاث عدسات:

- ◀ الأداء في الجلسات نفسها لمجموعات القراءة وديناميكيات القوة في المجموعة؛
 - ◀ العلاقة الجدلية بين البعد الشخصي (على الرغم من أنه أصلاً اجتماعي) لنشاط القراءة والطبيعة الجماعية لتجربة مجموعة القراءة؛
 - ◀ الشبكات الاجتماعية المختلفة التي ينتمي إليها المشاركون وينمون فيها.
- كما أننا نولي في عملنا انتباهاً خاصاً لبعدين إضافيين: التأثير غير المتوقع أحياناً للمساحة في التجارب التحريرية للمشاركين، والتفاعل المعقد بين اللغات، ومستويات اللغات، والأشكال المتنوّعة «للترجمة» في هذه العمليات.

في الوقت الحاضر، لا نزال ضمن عملية جمع البيانات وتحليلها. ولكن يبدو أن النتائج الأولية تشير إلى حدوث «ثورة صامتة» فعلاً من خلال مجموعات القراءة المختلفة هذه في هوامش الجامعات.

إلا أنه بعكس الثورة الفرنسية التي جرى الإعداد لها جزئياً في الصالونات الأدبية والفلسفية في باريس، وبعكس التجربة البولشفية التي ركّزت على القدرات الثورية للعَمال ولمجموعات القراءة الماركسية، لا ترتبط «ثورة العقول» هذه بأي قائمة قراءة محددة. لذا، وبهذا المعنى، يمكن أن تكون أكثر راديكالية من تلك الثورات.

يمكن أن ندعوها «بالثورة الصامتة»، بمعنى أن تجربة مجموعات القراءة هذه أدّت إلى استيعاب المشاركين فيها عنصرين أساسيين: أولاً، لا حاجة لوسيط بينهم وبين أي نص كان، وثانياً، يكون المرء مسؤولاً بالكامل عن تجربته التعليمية وقادراً على السعي إلى المعرفة في أي اتجاه يريد. في هذا الإطار، لا يهم ما هو المقروء. شدد رانسيير على هذه النقطة مرات عدة: قرأ طلاب جاكوتو تلمك لفينيلون (نقد مقنّع للحكم الملكي المطلق)، لكن ليس النص هو الثوروي، بل الطريقة.

للمزيد من التأكيد، يبقى السؤال فائق الصعوبة هو حول كيفية قياس أثر تجارب مجموعات القراءة هذه في التعليم العالي أو التعليم في مصر أو المجتمع المصري بشكل عام. هنا تجدر الإشارة إلى أن دراستنا محدودة في النطاق ونوعيّة بطبيعتها.

لكن من خلال النظر إلى الديناميكيات في مجموعات القراءة، وإلى الشبكات الاجتماعية، ومسارات المشاركين، إننا نسعى إلى رسم أثر هذه التجارب في مقاييس مختلفة.

وجد المشاركون كافة أن تحليل رانسيير للأسلوب التفسيري محفّر إلى أبعد الحدود. ساعدتهم ذلك في تطوير نقد أكثر راديكالية للمؤسسات الاجتماعية حيث يعيشون، من العائلة إلى الجامعة.

سلط المشاركون جميعاً الضوء على العوائق العديدة أمام شكل تحرري حقيقي للتعليم (من العوائق النفسية إلى قيود النظام المادية والحسية)، لجهة الطلاب كما المعلمين. وشدّدت مجموعة أساسية من المشاركين على أن نموذج رانسيير التحرري يركّز على فكرة المساواة بالذكاء، لكن أيضاً على مبدأ حرية التعلّم، بما أن كل طالب/ة حرّ في أن يتعلّم/تتعلم من الكتاب ما يجد/ تجد أنه يستحق التعلّم. لذا، لم تقتصر نتيجة نموذج رانسيير على إعادة تعريف العلاقة بين المعلمين والطلاب، بل تجاوزتها إلى فهم المعرفة بحد ذاته. وصلت هذه المجموعة، في اتباعها الخيوط التي بالكاد اقترحتها رانسيير، إلى التساؤل بشأن التراتيبات وسياسات المعرفة كما هي مبيّنة في مناهج الجامعات الدراسية.

أخيراً، وجد المشاركون في عمل رانسيير إطاراً مفهوماً سمح لهم بالعودة في تفكيرهم إلى تجاربهم في مجموعات القراءة التي كان يقودها شباب وتلك التي كان يقودها ناشطون أو أساتذة، منذ بدء الثورة. ما يثير الاهتمام هو أنهم رأوا في الأولى (المجموعات التي يقودها الطلاب) نسخاً عن تجربة جاكوتو، مع ضغط الظروف الثورية التي حلّت مكان الإرادة التقييدية للمعلّم الجاهل؛ وهي حالة ذكرها في الواقع كلّ من رانسيير وجاكوتو. والمدهش أكثر هو أن المشاركين اعتبروا أيضاً أن النوع الثاني من مجموعات القراءة (المجموعات التي يقودها الأساتذة أو الناشطون) يشكّل مساعٍ واعدة للعودة إلى أو للذهاب باتجاه تجارب مماثلة بتحررها.

فرضية «الثورة الصامتة»:

الآن، بحسب الفرضية الأساسية لهذا العمل، ساهمت مجموعات القراءة المتعددة التي أنشئت في مصر في السنوات الخمس الأخيرة بشكل ملحوظ في إعادة تحديد طبيعة تجربة التعلّم للمشاركين فيها، إضافة إلى فهمهم لما يكوّن المعرفة. هذه هي «الثورة الصامتة» المشار إليها في عنوان هذا العرض.

بناءً على هذه الفرضية، شكّلنا مجموعة بحث لتوثيق تجارب المشاركين الماضية في عدّة مجموعات قراءة بين ٢٠١١ و٢٠١٥ اخذت اليوم. كما شرعنا في حضور مجموعات القراءة المختلفة التي نُظمت بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، حوالي دزينة حتى الآن، بشكل ممنهج أكثر، حول مواضيع بالغة التنوع مثل «العنف والصورة»، و«دراسات الترجمة»، و«الكتابات اللاغية والأناركية ضد السجن».

تهدف هذه المجموعة البحثية إلى تحليل أثر تلك التجارب – في فهم المشاركين للتعلّم، وتعريف المعرفة، والشعور بالتمكين، وتجارب التعلّم اللاحقة.

إننا في صدد استخدام المراقبة التشاركية، وملاحظات المشاركين

أخيراً، بالعودة إلى السؤال الذي يهمنا هنا، أي «ما يجب/يمكن أن يكون عليه الدور المدني للجامعات العربية»، نقترح أنه يمكن لهذا الدور أن يشمل مرافقة حركة عضوية للتحرر الفكري والتربوي، الحاصل أصلاً في هوامش مؤسسات التعلّم العالي. في المقال الداعي إلى ثورة في التعليم العالي «من الداخل» الذي لمّحنا إليه في مقدّمة العرض، ذكر أندريه مزاوي تحليل العالم الاجتماعي محمد صبور لضعف أساتذة الجامعات في العالم العربي ووصفه بأنه أحد العقبات الأساسية التي يمكن أن تمنع إعادة البناء الداخلية. أما تحليل ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه «من الداخل»، فيمكن أن يفيد بشكل قاطع من خلال نقل التركيز باتجاه مبادرات الطلاب، داخل النظام وخارجه، واستكشاف المساحات في هوامش الجامعات لأنه ربما تتحضر هناك بالفعل ثورة جذرية أكثر بعداً.

الأعمال المذكورة

بورديو، ب وباسيرون، ج. ك. (١٩٩٠). إعادة الإنتاج في التعليم والمجتمع والثقافة *Reproduction in Education, Society, and Culture* (الإصدار الثاني). لندن: منشورات ساج Sage.

دو سيرتو، م. (١٩٨٤). ممارسة الحياة اليومية *The Practice of Everyday Life*. بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

المهدي، ر. (٢٠١٥)، ٨ أيلول / سبتمبر). كيف غيّر نادي الكتاب الخاص بي في القاهرة رؤيتي للإسلاميين *How my Cairo bookclub changed my view of Islamists*. مسحوب من <https://www.book-club-708/sep/2015/theguardian.com/commentisfree-cairo-egyptians>.

مزاوي، أ. (٢٠١١). الربيع العربي وثورة التعليم العالي المنتظرة *The Arab Spring: A Higher Education Revolution Yet to Happen*. التعليم العالي الدولي *International Higher Education*, ٦٥، ١٢-١٣.

أوهانلون، ر. (٢٠٠٠). استرجاع الفاعل: الدراسات الثانوية والتاريخ الخاص بالمقاومة في مستعمرات جنوب آسيا. (إصدار). ف. شاتورفيدي، تحديد مواقع الدراسات الثانوية وما بعد الاستعمار *Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial* (ص. ٧٢-١١٥). لندن: فرسو.

رانسيير، ج. (١٩٩١) المعلم الجاهل *The Ignorant Schoolmaster*. ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد.

رانسيير، ج. (٢٠١٢) كراهية الديمقراطية *Hatred of Democracy*. بيروت، تونس، القاهرة: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.

ريفيل، ج. (١٩٩٦). التحليل المصغّر وبناء المجتمع *Microanalyse et construction du social*. (إصدار). ج. ريفيل، ألعاب المقاييس *Jeux d'Echelles*. باريس: غاليمار/سوي.

في ممارسة الحياة اليومية *The Practice of Everyday Life*. طوّر الفيلسوف الفرنسي ميشال دو سيرتو تحليلاً قوياً لممارسة القراءة كالتعبير. بوجه نموذج فوكو الشمولي للسلطة التأديبية ومفهوم بورديو حول السجية (*habitus*) التي لا مفر منها، عرّف دو سيرتو بالقراء كالتالي:

«[إنهم] مسافرون؛ يتنقلون في الأراضي التي يملكها آخرون، كالبدو الذين يشقون طريقهم عبر حقول لم يرسموها، ويسلبون ثروة مصر ليستمتعوا بها بأنفسهم» (دو سيرتو، ١٩٨٤، ص. ١٧٤). [يدس [القارئ] في نص شخص آخر جيل المتعة والتملك؛ إنه ينهبه، ويتنقل فيه، ثم يتكاثف فيه...].» (دو سيرتو، ١٩٨٤، ص. ٢١). على غرار الشاعر من العصور الوسطى، يستخدم القارئ النص كمجموعة من «القواعد حول البحور والقوافي» التي «يرتجل» فيها (دو سيرتو، ١٩٨٤، ص. ٢٢).

من خلال هذا البحث، نودّ توسيع هذا الفهم للقراءة بصفتها نهب عبر النظر في العلاقة المعقدة بين البعد الشخصي لنشاط القراءة والديناميكية الجماعية للتجربة التحررية ضمن مجموعة القراءة. وأصبحت فرضيتنا في هذه المرحلة أنه في هذه العلاقة بالذات تُحفر مساحة الحرية والمساواة والتمكين.

تُعتبر التبعات الاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة ملحوظة. وبكل براغماتية، نظمت المساحة الفنية تاون هاوس *Townhouse* في نيسان/أبريل ٢٠١٤ معرضاً تشاركياً ومشروعاً بحثياً اسمه «الجامعة المضادة بالقاهرة». بالموازاة، بدأت تتشكل مبادرات لإنشاء بيئات تعليمية مدارية ذاتيا وتبرز حركة لأجل التعليم المنزلي. على المستوى الأكثر تحليلاً وتنظيراً، يزيد المشاركون في مجموعات القراءة من استخلاصهم للنتائج السياسية لدرس المعلم الجاهل، وما النجاح التجاري للترجمة العربية لكتاب رانسيير كراهية الديمقراطية *Hatred of Democracy* الذي نشر عام ٢٠١٢ إلا خير دليل على ذلك (رانسيير، ٢٠١٢).

الخلاصة:

في الختام، نشر جاك رانسيير المعلم الجاهل عام ١٩٨٧ في سياق الجدل بشأن فشل نظام التعليم العالي الفرنسي بالوفاء بوعود الإصلاح التي قطعت في أيار/مايو ١٩٦٨. جاء الكتاب جزئياً كرد على إعادة الإنتاج في التعليم والمجتمع والثقافة *Reproduction in Education, Society, and Culture* لبورديو وباسيرون الذي نُشر عام ١٩٧٠ وحدد فيه الكاتبان أن سجية (*habitus*) الطلاب هي العامل الأساسي في إدامة إعادة الإنتاج الاجتماعي في النظام الجامعي الفرنسي. مع المعلم الجاهل، طوّر رانسيير نقداً مختلفاً بشكل جذري عما أسماه النظام التربوي التافه، وأظهر إمكانية نموذج تحرري مختلف. لذا، نطرح فرضية أن التحرك باتجاه هذا النموذج الآخر قد بدأ في مصر في السنوات الخمس الأخيرة من خلال مجموعات القراءة.

دور المجالس الطلابية في تعزيز الممارسة الديمقراطية في بعض الجامعات اللبنانية: الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية نموذجاً

فضل الموسوي

ملخص

تسعى المجالس التمثيلية الطلابية إلى تأمين مشاركة الطلاب في القرار الجامعي وإيصال رأي الطلاب للمجالس الإدارية في الجامعة، فضلاً عن كونها تؤمّن تدريباً للطلاب على ممارسة الحياة المدنية الديمقراطية. ولدراسة هذا الموضوع في لبنان، وقع اختيارنا على جامعتين هما الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية. حيث تم تحليل النصوص التي تنظم وترعى الحياة الطلابية لاسيما إجراء مقابلات مع بعض أعضاء المجالس الطلابية، في كل من هاتين الجامعتين، وذلك لمعرفة مدى تمثيلية المجالس الطلابية، ومشاركتها في قضايا الشأن العام، ومشاركتها في القرارات الجامعية، وإشرافها على الأنشطة الطلابية.

ظهرت اختلافات واضحة بين كلا الجامعتين، حيث بدأ واضحاً ضعف المشاركة الطلابية في اتخاذ القرارات بالطلاب في الجامعة الأميركية، واقتصار دور الحكومة الطلابية على الاستشارات وغيابهم عن المجالس الجامعية المقررة، بينما برز دور أكبر للمجالس الطلابية في الجامعة اللبنانية في تأثيرها على القرارات الجامعية فضلاً عن تمثيل الطلاب في كل مجالس الجامعة. كما سيطرت ثقافة الالتزام بالقوانين والأنظمة الجامعية الصارمة على مجمل حركة الحكومة الطلابية في الجامعة الأميركية، بينما سيطرت ثقافة الاتفاقات البيئية وأحياناً الاستنسابية لتسيير شؤون المجالس الطلابية في الجامعة اللبنانية.

أولاً: المقدمة

تستشرس الأحزاب السياسية للفوز في الانتخابات الطلابية التي تجري سنوياً في الجامعات، فتتصدّر أخبارها عناوين الصحف والمجلات والنشرات الإخبارية على مدى شهر كامل هو شهر الموسم الانتخابي، ثم ما تلبث أن تنحسر هذه العاصفة لحين تجدد موعدها في العام اللاحق.

وقد تختلف حدّة المعارك الانتخابية الطلابية بين عام وآخر، وبين جامعة وأخرى، وبين فرع وآخر في نفس الجامعة. كما قد تختلف فعالية المجالس الطلابية التي تفرزها الانتخابات، لكنّها وعلى الرغم من كل ذلك تتفق على أمر واحد، وهو أنّها ضرورية لحياة طلابية ديمقراطية ومن دونها لا يمكن الحديث عن معنى للحياة الطلابية الجامعية.

وقد برزت في لبنان في السنوات الأخيرة دعوات عديدة لتجنيب الجامعات، كصروح أكاديمية، هذه الصراعات السياسية التي تزكّيها عادة الانتخابات الطلابية، على قاعدة الاستخفاف بدور المجالس الطلابية التي يعتبرها البعض مجالس هزيلة وشكلية، ولا تأثير لها في دوائر القرار الجامعي أو حتى الوطني، ممّا يتيح المجال لأسئلة جدية حول جدوى هذه المجالس الطلابية التمثيلية.

ومثل هذه الأسئلة لم تطرحها فقط الإدارات الجامعية، بل اشترك في طرحها الأساتذة والطلاب أيضاً، اعتراضاً منهم على تحويل دور الجامعة من صرح أكاديمي إلى ساحة كباش سياسي، ممّا أعاق برأيهم العملية التعليمية التي هي الهدف الأساس للجامعة والطلاب.

وإذا كان ظاهر هذا النقاش مرتبطاً بمشكلة ظرفية حول العمل السياسي والنقابي في الجامعة فإنّه في العمق نقاش حول دور الجامعة الذي يرفض البعض أن يحصره في إعداد أفراد حاصلين على مؤهلات علمية معترف بها لسوق العمل، بل يتعدى ذلك إلى إيجاد المواطن الصالح المتوازن المشارك والمسؤول. ممّا يوجب على الجامعة - بحسب رأيهم - أن توقّر كل المستلزمات الضرورية والتدابير التي تساعد الطلاب على ممارسة العمل الديمقراطي لتصبح جزءاً لا يتجزأ من حياته كفرد مدني صالح (الصمادي و العمرى، ٢٠١٢).

ويعتبر الأمين (الأمين، ٢٠١٤) أن «ميزة التعليم العالي أنّه يضم النخب الفكرية (الأساتذة) التي يقع عليها أصلاً عبء توليد الأفكار التطويرية، ويضم نخبة الشباب الذي يتوق إلى التغيير وإلى تبني القيم التي تقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، والتعليم العالي هو الذي يضخ النخب الاجتماعية في المجتمع بشتى فئاتها ودرجاتها». وبالتالي فإن أفضل من يمكن الرهان عليهم هم أهل التعليم العالي (أساتذة وطلاباً وقيادات).

١ أستاذ جامعي وباحث تربوي في بعض المؤسسات التربوية الخاصة، مهتم بالقضايا الشبابية والشأن العام. ترأس مجلس طلاب الفرع الأول في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية لمدة خمس سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، ومثل طلاب الجامعة اللبنانية في رئاسة الجامعة في العديد من القضايا المطبعية، كما نظم مجموعة من الاعتصامات والتحركات النقابية والأنشطة الطلابية.

في كثير من الأحيان قد فُرض على الإدارات الجامعية ومن فوقها (نظام سياسي)، وغالبًا ما انتزع هذا الدور بنضال الطلاب وجهودهم وتضحياتهم (حيدر، ١٩٩٣). وقد شهدت الكثير من دول العالم ومنها لبنان في فترات السبعينيات حتى التسعينيات حركة طلابية عارمة، ونضالات واسعة ومتنقلة من جامعة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وما أسدل الستار عن هذا النزاع إلا بعدما حقق الطلاب مكتسبات هامة جداً، فثبّتوا قواعد وسياسات تحفظ لهم دورهم وموقعهم في القرار الجامعي من جهة وفي النضال الوطني من جهة أخرى. وقد أثبتت الحركات الطلابية فعلاً أنّها عصب التغيير على المستوى الوطني، وأنّها الرهان الرابع لأي حركة نقابية أو وطنية أو حتى ثورية.

إن الحركات الطلابية وفي سياق توجّهها إلى الدور الوطني اصطدمت بعوائق الرؤية التقليدية للجامعة كمكان للتعليم، كما اصطدمت بنزعات الأنماط الإدارية التسلطية التي كانت سائدة سابقاً، حيث عقلية الرجل الواحد بدل عقلية المؤسسة. واصطدمت بفوقية الأساتذة الذين كانوا يعتقدون بأنهم آلهة المعرفة في زمانهم، واصطدمت بالسلطات السياسية التي لم تخل لهم هذه الساحة لتكون قاعدة آمنة للتحرّك باتجاه الدور السياسي والوطني، وبالتالي أمام كل هذه العوائق وجدت الحركات الطلابية (السياسية بامتياز) نفسها مضطرة لخوض معركتها الأولى والأساسية في الجامعة، فكانت الجامعة أمّ المعارك.

ومن الجامعة بدأ الطلاب مسيرة نضالهم وبالأولوية ضد الإدارات التي يعيّنهم النظام السياسي، وضد المناخات القمعية التي تمنع الطلاب من التعبير عن آرائهم المخالفة والمعتزّة، وأدى بعض الأساتذة المتنوّرين أدوراً مهمة في هذا المجال، وكانوا في بعض الأحيان طليعة الحركة الطلابية. وما انفكت هذه الجهود إلا بعدما كرّست قواعد وأنظمة جديدة تحوّلت بفعل الزمن والتراكم إلى تقاليد وأعراف تضمن حقّ الطلاب ودورهم في المشاركة في القرارات الجامعية، وتقرّر بأن للجامعة كمجتمع مصغّر خصوصية على مستوى الحريات وإشاعة المناخات الديمقراطية والتفاعلات بين الانتماءات والآراء المختلفة.

وواقع الحال أن الجامعات في لبنان لم تكن بمنأى عن هذا الحراك، وهو ما أثمر في لبنان إنشاء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية (١٩٧١) (الحريري، ٢٠١١). وقد توقّفت الحركة الطلابية في لبنان مع بدء الحرب الأهلية، كما تراجع زخمها بشكل كبير بعد انتهاء الحرب مقارنة بما قبلها، وهو ما يزال مستمرّاً في التراجع حتى وصل الأمر إلى حافة الخوف من إهدار كل المكتسبات السابقة التي حققتها الحركة الطلابية، حيث يعتبر البعض أن المجالس التمثيلية للطلاب لم تعد تتمتع بقوة وزخم الحضور السابق، وتحوّلت في كثير من الأحيان إلى أدوات شكلية بعدما أفضحت في زوارب المنافسة السياسية الضيقة.

ويبيّن الأمين (الأمين، ٢٠١٤) أن السؤال عن البعد المدني للجامعات هو موضوع خام على مستوى الجامعات العربية، وهو موضوع فكري عالمي ينطلق من مقارنة عمادها أنّ الجامعة لا تخرج فقط أصحاب مهنة بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية. لذلك لا يعود مستغرباً بعد ذلك إذا علمنا أن معظم الجامعات اللبنانية نحت إلى منع النشاطات السياسية، وتأجيل الانتخابات أو استبدالها ببرامج أخرى، حيث تصاعدت دعوات إلى تثقيف الطلاب على الممارسات الديمقراطية من خلال برامج جامعية تحلّ بدل الانتخابات والمجالس الطلابية.

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والسياسة عدّة أشكال من حيث إطلالة الجامعة على المجتمع الذي تعيش فيه. فبعض الجامعات تعتبر أن مهمتها الأساس هي التعليم، وبالتالي تبتعد عن السياسة التي تصبح هنا مشتتة عن هذه المهمة. في حين تحتضن بعض الجامعات قضايا الشأن العام، فتتحوّل إلى مساحة للعمل السياسي والوطني، بينما تسعى بعض الجامعات إلى إحداث تغييرات في المجتمع، وإلى إحداث قفزات ذات قيمة نوعية في الجانب العلمي (خضر، ٢٠٠٨).

هذه الأشكال الثلاثة تختارها الجامعة في ضوء خصوصية المجتمع الذي تتواجد فيه، فتستنبط دورها ورسالتها في ضوء معطياته وحاجاته. فالجامعة المتواجدة في مجتمع مستقر سياسياً واجتماعياً يختلف دورها عن الجامعة التي تعيش في مجتمع متخلّف وغير مستقر سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي الذي تعيش الجامعة في ظلّه والذي يقوم هو بتحديد جزء من الدور المنوط بالجامعة لتحقيق أهدافه التي يصبو إليها (خضر، ٢٠٠٨).

وإذا كانت الديمقراطية بشكل عام تُعنى بمشاركة الأفراد في القرارات السياسية، وفي وضع القوانين والأنظمة، واختيار ممثلين عنهم في السلطة، في جو من الحرية والعدالة والمساواة، وسيادة ثقافة القانون، (الصمادي و العمرى، ٢٠١٢)، فإن الجامعة يمكنها أن تلعب الدور الأبرز من حيث التدريب على هذه الممارسات الديمقراطية، من خلال الأنشطة الواقعية التي تمرّن الطلاب على الحوار وتنظيم الخلافات والمشاركة في الانتخابات، والمشاركة في القرار، واختيار قياداتهم وممثليهم وإفساح المجال لظهور قيادات شبابية متمرسة وقادرة على تحمل المسؤوليات في المستقبل.

في حين يذهب الأمين (الأمين، ٢٠١٤، صفحة ١١) أبعد من ذلك حين يعتبر «أنّ ممارسة الديمقراطية في الجامعة هي أكثر من تمرين، بل هي في صلب ممارسة الديمقراطية عامّة، إنما في سياق معين هو الجامعة».

وتأكيداً لما ذهب إليه الأمين، فإننا نوضح أن مشاركة الطلاب في النشاط الجامعي والعمل النقابي والمطلبي داخل الجامعة، لم يكن دائماً ناتجاً عن رحابة صدر الجامعة بهذا الدور، بل الأصح أنّه

التغيير. ويتم ذلك عبر مدخلين أساسيين هما: النظام الجامعي وما يعطيه للمجالس التمثيلية من صلاحيات، وحضور وفعالية المجالس والهيئات بما تنتزعه من صلاحيات وتتصدره من أدوار.

الأسئلة

السؤال الرئيسي هو: هل يعزز وجود المجالس الطلابية في بعض الجامعات الممارسات الديمقراطية فيها؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما مدى تمثيلية هذه المجالس؟ وما هي أبرز الملاحظات على الأنظمة الانتخابية؟

١. ما مدى مشاركة المجالس الطلابية في اتخاذ القرار في الجامعة؟ وما هي المهام التي تضطلع بها المجالس الطلابية بحسب الأنظمة المرعية لكل جامعة؟ وما هي صلاحياتها؟ وكيف تقرّر أنشطتها، ومن يشرف عليها؟

٢. ما مدى انخراط المجالس الطلابية في قضايا الشأن العام؟ مثل القضايا الوطنية والقضايا السياسية أو الفضاءات العامة (مشكلة النفائات)؟ أو القضايا التي تهم فئات محددة (حقوق المعلمين)؟

٣. وما هو دورها في تنشيط الحياة الطلابية والإشراف عليها؟ وكيف تمارس هذا الدور؟

المنهج

سنجيب على هذه الأسئلة من خلال جمع وتحليل نوعين من البيانات: النصوص التنظيمية، والمقابلات مع أعضاء المجالس الطلابية، وسوف تقتصر الدراسة على جامعتين لبنانيتين هما الجامعة اللبنانية والجامعة الأميركية في بيروت. وانطلقنا من دون فرضيات (ground theory)، وتركنا للمعطيات أن تقودنا للتعمق أكثر فأكثر في خبايا هذا البحث.

أدوات الدراسة

اعتمدنا أداتين أساسيتين في هذه الدراسة هما أداة تحليل المضمون، والمقابلة.

- ◀ تحليل الوثائق: قمنا بجمع الأنظمة والقوانين الخاصة بالحكومة الطلابية والاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، مثل نظام الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بنسخه المعدلة، ومراسيم تنظيم الجامعة اللبنانية، والقوانين الخاصة بالحكومة الطلابية (USFC Bylaws)، وقانون مجلس الشيوخ (Senate Bylaws)، وبعض محاضر جلسات الحومة الطلابية. واخترنا أن نحلل هذه الوثائق في ضوء مفهوم الحياة الديمقراطية في الجامعة.
- ◀ المقابلات شبه الموجهة: هي نوع من المقابلات التي تقع بين المقابلات المفتوحة والمقابلات المغلقة، بحيث يكون هناك حوار أساسي للمقابلة، وأسئلة توجيهية مع إفساح المجال للمقابل بالإفصاح عن رأيه بحرية أكثر وبمصطلحاته الخاصة، فلا تكون الأجوبة محددة ومغلقة.

وقد دفعت حدة المنافسة السياسية الطلاب إلى المطالبة بقوانين انتخابية أكثر تمثيلاً من القوانين المعتمدة حالياً، والتي بحسب رأيهم تسهم في إضعاف المجالس الطلابية كونها تسمح بوصول مجالس ضعيفة التمثيل. وبالفعل فقد فتحت معظم الجامعات اللبنانية ورشاً حول قانون الانتخاب، وأقر بعضها تعديلات أساسية أبرزها القانون النسبي الذي اتفق عليه ممثلي الطلاب في الجامعة اللبنانية (هاشم، ٢٠١٢).

تمتلك المجالس الطلابية في لبنان سجلاً حافلاً بالإنجازات والنضالات، وهي تجربة عريقة تستحق الدراسة والبحث، وقد اخترنا أن نقوم بدراستها من خلال نموذجين عريقين فيها هما: الجامعة اللبنانية (الحكومية) والجامعة الأميركية. فالأولى تعتبر نفسها مدينة لنضالات الحركة الطلابية التي كانت السبب في وجودها، بينما تتغنى الثانية بأن أول انتخابات جرت في حرمها كانت في العام ١٩٤٩ (الجامعة الأميركية، ٢٠١٥).

ثانياً: منهج الدراسة وإجراءاتها

سنتناول في هذا المحور الإشكالية، وأسئلة الدراسة، ومنهجها وأدواتها.

الإشكالية

تختلف المجالس الطلابية في طبيعة مهامها ودورها وتمثيلها بين جامعة وأخرى، تبعاً لأنظمة الجامعة التي تنظم الحياة الطلابية وترعى شؤونها، وتبعاً لممارسات الهيئات الفعلية على أرض الواقع. فكلما نشطت المجالس الطلابية أكثر وتبوأ مهافاً وأدواراً وصلاحيات أكثر، كلما تعززت الحياة الديمقراطية للجامعة، وتحسنت مشاركة الطلاب في الانتخابات وتعزز التمثيل وزادت الثقة بالمجالس الطلابية والنظام الجامعي الذي يحتضن هذه العلاقات.

فالحياة الجامعية الديمقراطية تفترض قدراً من المشاركة للطلاب في القرار الجامعي، ويتم تأطير وتنظيم هذه المشاركة من خلال انتخاب مجالس تمثل الطلاب وترفع صوتهم، وبالتالي، فإن عدم إعطاء هذه الهيئات والمجالس صلاحيات معينة تساعد في تمثيل الطلاب والتأثير في القرارات الجامعية التي تمسهم، إنما يحول الهيئات من مجالس تمثيلية إلى مجالس صورية وإلى أدوات بيد الجامعة، وفي المقابل، إن سوء أداء ممثلي الطلاب وتحويلهم الهيئات إلى مجالس حزبية وفئوية أو تواطؤهم مع الإدارة على حساب مصالح الطلاب، سيؤدي إلى ضعف تمثيلهم للطلاب وفي الحالتين تكون النتيجة بمثابة إضعاف للعملية الديمقراطية وتفريغها.

إن الحياة الجامعية الديمقراطية في إحدى مظاهرها ومؤشراتها، إنما تقاس بقوة مجالسها التمثيلية لاسيما الطلابية منها، وبمدى تأثير هذه المجالس في الحياة الجامعية ومدى تبنيتها لمطالب الطلاب ومدى التفاف الطلاب حولها وثقتهم فيها وبقدرتها على

في الجامعة اللبنانية، كما ورد في المادة الأولى من نظامه الداخلي^٣. وقد حصل الاتحاد في حينها رخصة جمعيتية من وزارة الداخلية^٤ من أجل تغطية وجوده القانوني، وقد حذت حذوه رابطة الأساتذة المتفرغين التي حصلت على علم وخبر تحت رقم ١١٩/أد سنة ١٩٧٥.

وكان للاتحاد في حينها مشاركة قوية في القرار الجامعي إذ يتمتع بحق التصويت داخل كافة مجالس الجامعة ويتمتع بكافة الصلاحيات التي يتمتع بها أعضاء هذه المجالس ما خلا تلك المتعلقة بتأديب الملاك الفني والتعليمي، وترشيح أفراد الهيئة التعليمية والإدارية والموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها. وقد تمثّل الاتحاد الوطني في حينها داخل مجلس الجامعة (أعلى مجلس قرار) بنسبة ممثل واحد عن كل كلية ومعهد تعينه اللجنة التنفيذية للاتحاد على أن يكون من أعضاء هذه اللجنة كما نصّت المادة ١٤- معدّلة وفقاً للمرسوم ٢٩٦٣ تاريخ ١٦/٣/١٩٧٢.

وقد وافقت الجامعة في حينها أن تجري انتخابات الطلاب وفق نظام خاص بالاتحاد أعده الطلاب بأنفسهم واتفقوا عليه، واعتمده و عملوا بموجبه، وهو يتألف من ثلاثة أبواب هي: الأحكام الأساسية والأهداف، ومؤتمر الاتحاد (أعماله وصلاحياته، ومكاتب الاتحاد، ومجالس الفروع)، واللجنة التنفيذية للاتحاد التي تنتدب ممثلها لمجالس الجامعة.

وقد تشكلت هيكلية الاتحاد بحسب نظامه الداخلي في وقتها عام ١٩٧١، من الجمعيات العمومية للفروع (أي الكليات لأنه لم يكن قد شرع التفرع)، التي تتألف من كل طلاب الكلية الذين ينتخبون مجلس طلاب الفرع، ويشكّل مجموع أعضاء مجالس الفروع المؤتمر العام للاتحاد الوطني، الذي يتولى انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد التي تعتبر مسؤولة عن القرارات الرئيسية والتي لا تلغي بدورها صلاحيات الفروع في التقرير على مستوى الفرع، وتترك لنفسها القضايا المطليبة على صعيد الجامعة ككل أو على الصعيد الوطني.

وفي العام ١٩٧٧، أصدر مجلس الوزراء المرسوم رقم ١٢٢ الذي أدخل بعض التعديلات على قانون تنظيم الجامعة اللبنانية حيث قلّص من صلاحيات مجلس الجامعة وفرّع الكليات^٥، ممّا دقّ ثاني إسفين

^٣ حصلنا على مسودة نظام الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية من خلال باب الوثائق في كتاب الجامعة اللبنانية ثمرة نضال الطلاب والأساتذة لإميل شاهين، الصادر عام ٢٠١١، وحاولنا الحصول على النسخة الأساسية من خلال التواصل مع د. عصام خليفة ووزارة الداخلية لكن لم نوفق في ذلك.

^٤ كما أفادنا أول رئيس للاتحاد الوطني د. عصام خليفة، وكان هو من ضمن الهيئة التأسيسية وتقدّم بأوراقه الثبوتية الخاصة مع بعض زملائه للحصول على الترخيص، لكننا لم نستطع أن نحصل على العلم والخبر الخاص به حتى الآن على الرغم من مراجعتنا لوزارة الداخلية كون الموضوع قديماً جداً ويحتاج لمراجعة السجلات.

^٥ يقصد بالتفرع عملياً وجود فروع للمسلمين في مناطق المسلمين، وفروع للمسيحيين في مناطق المسيحيين، فضلاً عن فروع المناطق لكلية الواحدة.

وقد تم إجراء المقابلات مع ثلاثة طلاب أعضاء في الحكومة الطلابية (USFC.SRC) وثلاثة طلاب في المجالس الطلابية (رئيس سابق، وأعضاء حاليين) في الجامعة اللبنانية.

وفي الحالتين (تحليل الأنظمة والمقابلات)، كنا نبحث عن المبيّنات التي تسمح لنا بتقييم الأجوبة على الأسئلة الأربعة المطروحة ضمن أسئلة الدراسة.

سوف نعرض نتائج دراسة الجامعيين اللبنانية والأميركية بشكل منفصل، كي نمكّن القارئ من الإحاطة بوضعية كل منهما بصورة كلية، ومن ثم نقوم بإجراء مقارنة بسيطة لأهم النتائج التي خلصنا إليها في تحليل كل منهما.

ثالثاً: المجالس الطلابية التمثيلية في الجامعة اللبنانية

قبل أن نبدأ بأي تحليل للنصوص أو استعراض آراء الطلاب، ولفهم دور المجالس الطلابية (مجالس طلاب الفروع^٦) في الجامعة اللبنانية بشكل صحيح، لا بد من توحيد الخلفية التاريخية حول مسار تطوّر هذه المجالس حتى وصلت إلى ما نحن بصده اليوم. فمجالس طلاب الفروع التي تمثّل طلاب الجامعة اللبنانية تدرّجت في وضعيتها القانونية وفي ممارساتها التي أمست مع الزمن عرفاً واقفاً، وبالتالي يصعب علينا تفهّم بعض الوقائع إذا لم تكن لدينا إطلالة كافية على سياق تطوّرهما التاريخي.

شهد لبنان عموماً والجامعة اللبنانية خصوصاً تحركاً طلابياً ونقابياً حاسماً في أواخر الستينيات واستمرّ حتى بدء الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥. وقد أفضى هذا التحرك إلى تحقيق مجموعة من المطالب الأساسية من قبيل مشاركة الأساتذة والطلاب في إدارة الجامعة اللبنانية، وتسيير الإدارة ذاتياً عن طريق المجالس التنفيذية المنتخبة، بالإضافة إلى تحقيق استقلال الجامعة المالي والإداري (شباب السفير، ٢٠١١).

وكان العام ١٩٧١ بمثابة تنويع لجهود الطلاب حيث أثمرت التحركات في إنشاء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، من خلال انتخاب أول لجنة تنفيذية للاتحاد والتي ترأسها في حينها عصام خليفة. ومن ثمّ تناوب على رئاسة الاتحاد عدّة رؤساء (من اليمين واليسار) حتى العام ١٩٧٥ الذي شهد آخر انتخابات له قبل اندلاع الحرب الأهلية (الزغبى، ٢٠٠٢).

وكان الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بمثابة نقابة إلزامية لكل طلاب الجامعة اللبنانية، فهو الممثل الوحيد للحركة الطلابية

^٦ التسمية المعتمدة حالياً للمجالس التمثيلية لطلاب الجامعة اللبنانية، والمقصود بها مجالس الفروع التابعة للكليات.

الوطني (١٩٧١). وبعد عشرات الجلسات والأخذ والرد، أُجريت الانتخابات الأولى للجنة التنفيذية. لكن الولادة كانت عرجاء حيث تغيّبت معظم القوى السياسيّة عن الانتخابات ولم يحضر سوى حزب الله والجماعة الإسلاميّة. وعلى الرغم من أنّ نصاب انتخاب اللجنة التنفيذية كان مستوفياً للقانون، لكن التمثيل لم يكن جامعاً وهو ما عطل فعلياً وجود اتحاد ممثّل لجميع المكونات (الزغبى، ٢٠٠٢) خصوصاً مع مقاطعة الفروع الثانيّة التي كان لها مخاوف وهواجس حول النظام المعدّل للاتحاد الوطني لاسيّما لجهة مركزيّة القرار وإهمال خصوصيّة الفروع. بالإضافة إلى خوف هذه الفروع ومن يقف وراءها من القوى السياسيّة ومن سيطرة قوى مناوئة لها (المتحالفة مع الوجود السوري في حينها) وإلزامها بقرارها المركزيّة. وبذلك يكون قد انفرط عقد المحاولة الجديّة الوحيدة لإعادة إحياء الاتحاد الوطني.

وإن كنا لا ننكر الأسباب السياسيّة التي أفشلت هذه المحاولة، لكن الخلاف الأساسيّ تمحور حول آلية تشكيل المؤتمر العام وانتخاب اللجنة التنفيذية، بما يحفظ حق الفروع في التمثيل، وضمان عدم استثثار أي طرف باللجنة التنفيذية. أمّا في انتخابات مجالس الفروع، فلم يكن هناك من تعديلات جوهريّة وكان الخلاف دائماً حول صلاحياتها في مقابل صلاحيات اللجنة المركزيّة.

وفي العام ٢٠٠٨-٢٠٠٧، جرت آخر انتخابات في الجامعة اللبنانيّة على مستوى الفروع (الحاج، ٢٠٠٨). على خلفية قرار رئيس الجامعة اللبنانيّة السابق د. زهير شكر الذي قضى «بتأجيل الانتخابات بسبب التشنجات الطلابيّة التي كانت سائدة آنذاك، على أن تستمر المجالس الطلابيّة الحالية بممارسة مهامها بالحد الأدنى وبالتنسيق مع عمداء الوحدات ومدراء الفروع». وهكذا توقفت الانتخابات واستمر وجود المجالس الطلابيّة من خلال تعيين أو توريث كل رئيس مجلس فرع خلفاء له من دون انتخاب من قبل الطلاب.

وفي العام ٢٠١٢، جرت محاولة جديّة برعاية رئيس الجامعة الحالي د. عدنان السيد حسين ولجنة من الأساتذة والطلاب، لإحياء انتخابات مجالس الفروع بعد إدخال تعديلات على نظام انتخاب مجالس الفروع (باب من أبواب نظام الاتحاد الوطني)، وقد نجحت اللجنة في حصد موافقة أغليّة القوى السياسيّة على اعتماد النسبيّة في انتخابات الفروع بدلاً من النظام الأكثرى. ما حدا بالسيد حسين إلى إصدار مذكرة حدّد بموجبها موعد الانتخابات الطلابيّة في الجامعة اللبنانيّة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على أساس القانون الجديد الذي تم التوصل إليه وفق النسبيّة، وتضمّنت المذكرة ما يلي:

في نعش الاتحاد الوطني الذي كان قد توقف في حينها بفعل الحرب الأهليّة (الإسفين الأول)، وهكذا تبدّل مفهوم مجلس الفرع من مجلس يمثّل الكليّة ككل، إلى مجلس يمثّل فرعاً من الكليّة. وغني عن الشرح أن كل فرع في حينها كان على ضفة من ضفاف الحرب الأهليّة، مما يعني عملياً استحالة وجود مجلس طلاب يمثّل الكليّة ككل. كما صدر في العام نفسه المرسوم رقم ١١٥ الذي حدّد من صلاحيات الاتحاد ودوره في مجلس الجامعة، ما أثر على الحياة الديمقراطيّة التي عرفتها الجامعة» (حيدر، ١٩٩٣) (الزغبى، ٢٠٠٢) (شباب السفير، ٢٠١١).

فقد حصر هذا المرسوم دور الاتحاد الوطني كما تبيّن المادّة الأولى منه في المنح والخدمات المكتبيّة والطباعة، والنشاطات الثقافيّة الرياضيّة والترفيهيّة والرحلات العلميّة، والطبابة والضمان، وحفلات التخرّج، والنقلات. ومنع الطلاب من حقهم في التصويت كأعضاء في مجلس الجامعة على أي موضوع خارج المادّة الأولى حيث يقتصر دورهم على إبداء الرأي فقط. ثم جاءت المادّة ٥ التي تلغي كل نص مخالف لأحكام المرسوم ١١٥ أو لا يتألف مع مضمونه، والمقصود بذلك طبقاً نص النظام الداخلي للاتحاد الوطني.

وقد لاقى هذا المرسوم اعتراضات وشجب كافة القوى الطلابيّة في حينها وما يزال، ما جعله محل تجاذب بين الطلاب والسلطة. ومن هذه المحطّة وصاعداً، سنلاحظ أنّنا بتنا أمام نصين مرجعيّين، المرسوم ١١٥ ونص النظام الداخلي للاتحاد، كما بتنا أمام مجالس طلاب فروع تمثّل فروع الكليات ولم يعد هناك من وجود فعلي للاتحاد الوطني (كونه لا وجود لمؤتمر عام ولا لجنة تنفيذيّة تمثّل جميع مجالس الفروع).

وبعد انتهاء الحرب الأهليّة ومنذ مطلع التسعينات، عادت النشاطات الطلابيّة والحركة الطلابيّة لتتحضر من جديد وإن بزخم أقل بكثير عمّا كانت عليه قبل الحرب، فجرت انتخابات المجالس الطلابيّة على مستوى الفروع فقط بدءاً من العام ١٩٩٣ (الزغبى، ٢٠٠٢) وفق النظام الانتخابي المقر في نظام الاتحاد الوطني في العام ١٩٧١ مع تعديل أساسي وهو استبدال الكليّة بالفرع، فضلاً عن بعض التعديلات التنظيميّة الجزئيّة.

ولأنّ الاتحاد الوطني كان حاضراً دائماً في وجدان الطلاب وأهل الجامعة، جرت أكثر من محاولة لإعادة إحيائه، كان أهمّها وأكثرها جديّة في العام ٢٠٠٠، حيث رعى رئيس الجامعة اللبنانيّة في حينها الدعوة لإعادة إحياء الاتحاد الوطني، وكلف د. خالد حدادة بتمثيل الجامعة لتنظيم الحوار بين الطلاب، ممّا أسفر عن ولادة الهيئة التأسيسيّة التي قامت بإجراء التعديلات المطلوبة على نظام الاتحاد

ولا يفوتنا بعد عرض هذا الموجز التاريخي أن نذكر ورود المادة ٨٥ من القانون رقم ٦٧/٧٥ المعدّل بالقانون رقم ٦٦ في العام ٢٠٠٩ والذي يكرّس «حق انتداب الطلاب لجميع مجالس الجامعة اللبنانية من قبل اتحادهم وفقاً لنظامه الخاص»، وقد نظّمت المادة ٨٦ من نفس القانون حقوق الطلاب وواجباتهم بإرجاعها إلى المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ الصادر سنة ١٩٧٧.

وهكذا نصّح أمام نصين مرجعيين، المرسوم رقم ١١٥ ونظام الاتحاد الوطني - باب انتخابات مجالس الفروع وصلاحياتها، المعدّل سنة ٢٠١٢، والمتفق عليه من قبل كل القوى الطلابية.

وبعد هذا الاستعراض التاريخي والموجز لمسار تمثيل الطلاب في الجامعة اللبنانية، ننتقل الآن إلى الأسئلة البحثية ونبدأ بالسؤال الأول حول تمثيلية المجالس لجهة الأنظمة الانتخابية.

تمثيلية المجالس/الانتخابات

نناقش في هذا المحور باب انتخاب مجالس الفروع المعدّل سنة ٢٠١٢ في تمثيل القوى الطلابية وأبرز الملاحظات حوله.

الحملات الانتخابية

تغيب عن هذا الباب أي إشارة إلى قواعد وضوابط تنظيم الحملات الانتخابية، ويترك الموضوع لتقدير مدراء الفروع، وهذا من شأنه أن يعطي أفضلية للأحزاب السياسية الوازنة للنزول بإمكانيات قوية مقابل المجموعات الطلابية الضعيفة. وغالباً ما يكون هذا الموضوع محل تجاذب بين سلطة إدارة الفرع وسلطة مجلس طلاب الفرع والأحزاب السياسية الموجودة على الأرض.

فعلى سبيل المثال، كانت انتخابات كلية العلوم كفيلاً بإيقاف العملية التعليمية في معظم كليات مجمع الحدث نتيجة التحشيد الضخم للإمكانات واستعراض القوى الطلابية فيها لأوزانها. فالانتخابات فرصة مهمة للاستقطاب مع الأجواء الحماسية التي ترافقها، بينما تمر انتخابات كلية الطب، والفنون، والصيدلة، على خفر ومن دون أن يشعر بها أحد مع أنّها في نفس المجمع الجامعي (على بعد ١٠٠ متر من كلية العلوم).

في المقابل، لم تكن الأجواء الانتخابية دائماً حماسية ويشارك فيها الجميع، بل كانت تشهد في بعض الكليات مصادرة لحق الطلاب بإعداد الحملات الانتخابية، حيث كان مجلس طلاب الفرع في هذه الكليات يسيطر على كل اللوحات الإعلانية والجدران، ويمنع تعليق أي يافطة أو إعلان لأي حزب آخر، وكانت الإعلانات الأخرى تمرّق دائماً على أعين المعنيين دون حسيب ولا رقيب، خاصة مع تواطئ مدراء الفروع مع القوى السياسية المسيطرة على المجلس والحياة الطلابية.

أولاً: السماح بإقامة النشاطات الطلابية، الفنية والثقافية والسياسية، بعد موافقة إدارة الفروع الجامعية، وبما لا يعطل الأعمال الجامعية، على أن تقتصر الأنشطة السياسية بموافقة رئاسة الجامعة.

ثانياً: السماح لمرة واحدة، قبل وضع نظام الاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية^٧ موضع التنفيذ، بإجراء انتخابات الهيئات والمجالس الطلابية للعام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣، على أساس النظام النسبي، وذلك خلال الأسبوعين الأولين من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إذا لم تمنع ظروف على أن تستمر الهيئات والمجالس الحالية (بمن تبقى من أعضائها أو بمن يمثّلهم بعد الاتفاق مع إدارة الفرع) بممارسة مهامها، بالحد الأدنى، لحين إجراء الانتخابات.

ثالثاً: منع رفع اللافتات والشعارات الحزبية وتعليق ملصقات مهما كان حجمها داخل مباني الجامعة اللبنانية كافة، كما يمنع عقد الاجتماعات الحزبية في هذه المباني.

وعلى الرغم من هذه المذكّرة ومن موافقة القوى الطلابية على التعديلات التي طالت نظام انتخاب مجالس طلاب الفرع، وعلى الرغم وتحديد موعد جديد من قبل رئيس الجامعة في العام الحالي ٢٠١٦، إلّا أن الانتخابات بقيت معلّقة، حيث جرى إسقاط اقتراح رئيس الجامعة بإجراء الانتخابات مؤخراً من قبل عميد كلية العلوم في مجلس الجامعة، تحت حجّة أنه لا انتخابات قبل الاتفاق على نظام متكامل للاتحاد الوطني، مما يعني عملياً تطيير انتخابات مجالس الفروع للعام ٢٠١٦.

وبعيداً عن توقف الانتخابات، فإنّ المجالس الطلابية بقيت قائمة في الكليات والفروع التي تحظى بتمثيل حقيقي على الأرض (العلوم، والحقوق، والهندسة، وإدارة الأعمال)، فالمجالس التي كان تمثيلها ضعيفاً قد اندثرت وتلاشت بفعل الزمن (الفنون، والطب، والصيدلة، والزراعة، والتربية في بعض الفروع). بينما استمرت المجالس الطلابية في الكليات التي تعتبر معاقل حزبية لقوى سياسية معيّنة، والتي لا تتغيّر الانتخابات موقعها وحضورها المستمرّين منذ سنوات، على الأقل بحسب نتائج النظام الانتخابي السابق. وطبعاً، نحاول هنا أن نشير إلى مسألة التمثيل الذي تتمتع به هذه المجالس الطلابية غير المنتخبة ولا نقصد تبرير عدم إجراء الانتخابات حتى لو كانت النتائج محسومة سلفاً، خصوصاً أن هذه المجالس على الأقل هي التي تفاوض حالياً باسم الطلاب في المحافل الرسمية وأمام رئاسة الجامعة وهي معترف بها من قبل الإدارات الجامعية.

^٧ المقصود بأنّه سيتم إجراء الانتخابات من دون إشراف الاتحاد الذي تقع ضمن صلاحيته إجراء الانتخابات كونه غير قائم حالياً، وكفي لا تتأجل الانتخابات بحجّة عدم وجوده، فسيتم التغاضي عن ذلك لمرة واحدة استثنائية، وطبعاً كان يأمل من هذه الانتخابات أن تفرز اتحادها بعد أن تتفق مجالس الفروع على بعض النقاط الخلافية حوله.

قانون الانتخاب

اعتُمدت النسبيّة (تعديل العام ٢٠١٢) لانتخاب مجالس الفروع، فكل سنة دراسيّة تنتخب ممثلها في كل فرع (عدد الممثلين مرتبط بعدد طلاب السنة الدراسية في الفرع)، وكذلك الأمر في الكليات الموحّدة، ثم يشكّل مجموع الأعضاء المنتخبين مجلس طلاب الفرع.

الإشراف على الانتخابات

بحسب المرسوم ١١٥ فإن الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية هو الذي يشرف على انتخابات الفروع، طبقاً بالتنسيق مع مديري الفروع. ومع غياب الاتحاد فإن مجالس طلاب الفروع -القويّة- هي من كانت تقرّر موعد الانتخابات وتنظّم كل المستلزمات المطلوبة مع الإدارة، بينما كانت الإدارات تتولّى ذلك في فروع أخرى بحسب سلطة المدير ومجلس طلاب الفرع.

وبينما كانت تجري الانتخابات بشكل سلس وبمشاركة الجميع وبشفافيّة في بعض الفروع، حيث يدعو المجلس الطلابي جميع القوى إلى اجتماع خاص بالانتخابات، ويأخذ رأيهم وملاحظاتهم، ويتم الاتفاق معهم على بعض الترتيبات التنظيميّة تحت إشراف الإدارة وبالتعاون معها، ويتم اعتماد الاقتراع السريّ وفض الأصوات على مرأى الجميع، كانت الانتخابات في المقابل تسرق في فروع أخرى بكل ما للكلمة من معنى. حيث يتأخّر إجراؤها حتى نهاية العام، ويعلن عنها فجأة من دون تحضير مسبق، مع مهلة يومين فقط للترشح (ومن ضمن مهلة اليومين يصادف يوم عطلة غالباً)، ثم تدار عمليّة الاقتراع في جو من الرعب والخوف الذي يسيطر على الطلاب، ممّا يضعف العمليّة الديمقراطية من خلال تدني نسبة الاقتراع وضعف التمثيل.

وعلى كل حال، فإن إجراء الانتخابات وفق القانون النسبي الجديد سيخفّف كثيراً من حدّة هذه الممارسات القمعيّة، وسيعطي تمثيلاً أفضل على الأرجح.

وفي ما يلي، ننتقل إلى السؤال البحثي الثاني حول صلاحيات المجالس الطلابية ومدى مشاركتها في القرارات. وسنلاحظ هنا وجود تجاذب بين أربعة عناصر هي: واقع ما تمارسه المجالس الطلابيّة من صلاحيّات، وواقع ما تحاول فرضه إدارات الفروع، وبين نص المرسوم رقم ١١٥، ونص الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة (٢٠١٢)، فالمجالس الطلابيّة تتسلّح بالمرسوم ١١٥ للحضور في اجتماعات مجلس الفرع أو الكليّة، وتعتمد نص الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية (٢٠١٢) كمكتسب تاريخي ومرجع لها للتمسك بالصلاحيّات التي اعتمدها والتي هي كما شرحنا سابقاً أوسع من صلاحيات المرسوم ١١٥.

المشاركة في القرارات الجامعيّة المرتبطة بالطلاب

تمتاز مجالس طلاب الفروع بقوّة حضورها على مستوى الفروع، ولعلّ الإيجابيّة الوحيدة التي يمكن أن تحسب للتفريع هي بكون مجالس الفروع شديدة الالتصاق بالطلاب وهمومهم، وهذا ما يعزّز حضورها أمام إدارة الفرع، لاسيّما في القضايا التي هي بحجم الفرع، أما عندما تكون المشكلة على مستوى كليّة فهذا يستلزم تنسيق الفروع مع بعضها، وهو أمر متيسّر، سبق وحصل مراراً في قضايا عديدة مثل امتحانات الدورة الثانية، واعتصامات مستشفى بيروت الحكومي، وتطبيق نظام LMD وتنسيق احتفالات التخرّج المشتركة وغيرها. ومن المهمّ أن نؤنّه هنا إلى أن بعض الاضرابات كانت تقتضي تدخّل رئيس الجامعة الذي يضطر لجمع العميد ومدراء الفروع مع ممثلي الطلاب من الفروع، لحل القضايا الخلافيّة، سمحت هذه الآليات البسيطة للطلاب بتعويض غياب الاتحاد الوطني ولو بشكل جزئي، ومكّنهم من تجاوز عقبة تمثيلهم في مجلس الكليّة. ولكن بقي تمثيلهم مفقوداً حتى اللحظة في مجلس الجامعة، وهو ما يسمح بالتفاف عليهم كما حصل مؤخراً في قضيّة إجراء الانتخابات وفق قانون النسبيّة. هذا وقد فرضت مجالس الفروع صلاحيّاتها بقوّة حضورها والتفاف الطلاب حولها وتحت ضغط الاعتصام والاحتجاج، وبحكم الأمر الواقع وبغض النظر عن أي نص قانوني، فالنصوص تستحضر وتستبعد بين الطلاب والإدارة في إطار التجاذب وليس في إطار الركون إليها.

وعلى الرغم من ذلك، وفي إطالة سريعة على حضور الطلاب في هيكلية الجامعة اللبنانية الإداريّة، نلاحظ أنّها تتألّف من ثلاثة مجالس هي مجلس الفرع الذي يتألّف من مدير الفرع ورؤساء الأقسام وممثلي الطلاب والذي له صلاحيّات إداريّة داخل الفرع حصراً، ومن ثم يليه مجلس الوحدة ويتألّف من العميد ومدراء الفروع وممثل الأساتذة وممثلي الطلاب، ومن ثم مجلس الجامعة الذي يتألّف من الرئيس وعمداء الكليات وممثلي الكليات وممثلي الطلاب.

الحضور في دوائر القرار

تكرّس المادة ٨٥ من القانون ٦٦ بتاريخ ٢٠٠٩ حقّ اتحاد الطلاب في انتداب ممثلين عنهم للمشاركة في كافة مجالس الجامعة، بدءاً بمجلس الفرع، مروراً بمجلس الوحدة ووصولاً إلى مجلس الجامعة. كما يحق للطلّاب التصويت داخل هذه المجالس، ويتمتعون بكافة الصلاحيّات التي يتمتّع بها أعضاء هذه المجالس ما خلا تلك المتعلّقة بتأديب الملاك الفني والتعليمي، وترشيح أفراد الهيئة التعليميّة والإداريّة والموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها وفقاً للمرسوم ١١٥. كما ينص نظام الاتحاد الوطني (٢٠١٢) في الباب الرابع في الفصل المتعلّق بأعمال مجالس طلاب الفروع وصلاحيّاتها في الفقرة ج من المادة ٦٠ بحق المجالس في تعديل المناهج ووسائل التدريس والامتحانات والأمور المتعلّقة بتقييم الهيئات الإداريّة والتعليميّة في الفرع، فضلاً عن تنظيم وعقد المؤتمرات وإصدار النشرات الإعلاميّة.

المشاركة في قضايا الشأن العام

يُظهر نظام الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية (٢٠١٢) الذي تعتمده مجالس طلاب الفروع كمرجع ناظم لعملها^٨، وبما لا يقبل الشك ارتباط الاتحاد بقضايا الشأن العام الوطنيّة والعربيّة وحتى العالميّة، وذلك في المادة الرابعة البندين الرابع والخامس على التوالي حيث يشارك الاتحاد بصورة فعالة في الحركة الطلابية في البلدان العربية وفي العالم و«يشارك الاتحاد في طرح القضايا اللبنانية والعربية في جميع المجالات والمنتديات العالمية بما لا يتعارض مع الدستور اللبناني».

أمّا على مستوى مجالس الفروع الطلابية، فالساحات تشهد لها مشاركتها في مجمل قضايا الشأن العام الوطني من تحركات النقابات العماليّة، والشأن العام العربي لا سيما القضية الفلسطينية التي تخصّص لها أنشطة سنويّة والنزول إلى التظاهرات السياسية تبعاً للأحزاب التي تسيطر عليها كما يؤكّد بعض رؤساء هذه المجالس.

وعلى الرغم من تدني وتيرة العمل السياسي في الجامعة في السنتين الأخيرتين (٢٠١٤-٢٠١٥) إلا أنها لم تخل من النشاطات المرتبطة بالشأن العام، من خلال الندوات والجمعيات العموميّة، والاعتصامات الرمزيّة، والنشرات الإعلامية.

وتساعد المجالس الطلابيّة على انخراطها في قضايا الشأن العام تبعيّتها للأحزاب السياسيّة خارج الجامعة، واستقلاليّة مجالس طلاب الفروع في قراراتها عن الجامعة، فمثلاً لم تلتزم المجالس الطلابيّة بقرار رئيس الجامعة اللبنانيّة السابق د. شكر بوقف النشاطات السياسيّة، وبالعكس فقد كان بعضها يدعو لكسر هذه القرارات التي تخالف برأيهم بعداً أساسياً من أبعاد العمل الطلابي داخل الجامعة كما يعبر بعض رؤساء المجالس السابقين.

وقد تعرّضت المجالس الطلابيّة في الكثير من الأحيان للنقد لانخراطها في قضايا الشأن العام على حساب قضايا ومشاكل وهموم الطلاب، في إشارة لإيلاء هذه المجالس مصالح أحزابها السياسيّة على مصالح الطلاب.

إشرافها على الحياة الطلابيّة

تؤدي المجالس الطلابيّة دوراً مهمّاً في الحياة الطلابيّة في الجامعة اللبنانيّة، فهي تضطلع بالعديد من المهام التي تساهم في سدّ الحاجات والتّغرات الناتجة عن ضعف إدارات الفروع وترهّل موظفيها، فهي تساهم في تنظيم عمليّات التسجيل وتوجيه الطلاب نحو الاختصاصات في الجامعة، والتعرّف على الجامعة ومرافقها، وتؤمن خدمات تصوير المقرّرات والدورات، وطباعة الأبحاث وتأمين المصادر العلميّة وتأمين الإنترنت وبعض التجهيزات، وتنظيم الجمعيات

ونلاحظ حجم الدور الذي رسمه الطلاب لأنفسهم ولمجالسهم التمثيليّة، وهنا لا بد من التنويه إلى أنّه وعلى الرغم من منع المرسوم ١١٥ الطلاب من التصويت على اعتماد المناهج والبرامج التعليميّة، إلا أنّ إدارات الفروع والكلّيّات تستعين بمجالس الفروع للمطالبة بفتح اختصاصات معيّنة لديها. كما أدّت المجالس الطلابيّة دوراً كبيراً في تعديل الأنظمة التعليميّة بما يتماشى مع مصلحة الطلاب، وكان لها حق النقض المكّرس بحكم الأمر الواقع على الكثير من القضايا التعليميّة، بحيث كانت تُدعى بشكل خاص إلى الاجتماعات المقرّرة ليجري الاتفاق معها على مخارج للمشاكل والوصول لحلول ترضي مصلحة الطلاب والإدارة.

أدوات ووسائل الضغط لتحقيق المطالب

من وسائل الضغط لتحقيق المطالب، المرسوم ١١٥ الذي اعترف بالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانيّة، والذي يرد في مادته الثامنة من الفصل الثاني (أهداف الاتحاد)، أنّه «مؤسّسة نقابيّة ديمقراطيّة تهدف للدفاع عن مصالح الطلاب وذلك ضمن المصلحة الوطنية العامة»، ونلاحظ من استعمال كلمة نقابيّة البعد المطليبي الذي تختزنه هذه الكلمة والذي يرتبط بالدفاع عن الحقوق واللجوء إلى كافة وسائل الضغط مثل الاحتجاج والاعتصام والإضراب. كما نلاحظ استعمال كلمة ديمقراطيّة إشارة إلى أنّها تتمتّع بالحرية ولا تخضع لسلطة الجامعة فضلاً عن غيرها، وأن القرار فيها يؤخذ بالطرق الديمقراطيّة ومن داخل الاتحاد وممن يمثّله.

هذا وقد ورد بشكل صريح في الباب الرابع من الفصل المتعلّق بأعمال مجالس طلاب الفروع وصلاحياتها في الفقرة أ من المادة ٦٠ حق مجالس الفروع في تقرير وسائل الضغط الديمقراطي بما فيها الاحتجاج والإضراب وسائر أشكال التصعيد.

كما تشهد الجامعة على مئات الاعتصامات والاضرابات التي كانت السبب في وجودها وحفظها، واستمرت معها كوسيلة فعالة للضغط على الإدارة والحكومة لتحقيق بعض المطالب، التي كان آخرها الاعتصامات المعارضة على زيادة رسوم التسجيل في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، والتي أدّت إلى تراجع رئيس الجامعة عن قراره الذي كان ينوي السير به (مهدي، ٢٠١٤).

هذا وتلجأ المجالس الطلابيّة أحياناً إلى إيقاف الدروس، ومقاطعة الامتحانات أو الاعتراض على بعض الأساتذة فضلاً عن الإضراب الكامل وإغلاق الفروع والجامعة ككل، وكل هذه الوسائل سبق ولجأ إليها الطلاب في محطّات متفاوتة وبحسب كل حالة.

^٨ والذي اعترف به المرسوم ١١٥ وأعيد تكريسه في القانون ٦٦ في العام ٢٠٠٩.

تمثيلية المجالس/الانتخابات

ونقصد بتمثيلية المجالس القانون الانتخابي الذي يسمح بتمثيل القوى الطلابية بشكل حقيقي وواقعي، والملاحظات الموجودة بشأنه.

الحملات الانتخابية

تحدّد الجامعة قواعد وقوانين الحملات الانتخابية بشكل دقيق، ويجب أن تحصل الحملات على موافقة عمادة شؤون الطلاب في كل شاردة وواردة، فحتى المنشور البسيط لا يسمح بنشره من دون موافقة العمادة عليه، وإلاّ تتعرض الحملة لجملة عقوبات قد تصل إلى سحب الترشيح كما أخبرنا الطالب شحور⁹ عضو الحكومة الطلابية. وقد حدّدت عمادة شؤون الطلاب معايير الصرف المالي على الحملات الانتخابية ومنعت الهدايا والخدمات الخاصة وذلك للمساواة في فرص الحملات وعدم طغيان إحداها على الأخرى.

كما تمنع الجامعة رفع أي شعارات أو أعلام حزبية أو صور رجال دين أو رجال سياسة ويسمح فقط بحمل العلم الوطني، وذلك تنفيذاً لقرار منع النشاط السياسي داخل حرم الجامعة. أمّا الترشيحات فتبقى متاحة حتى ما قبل ٤٨ ساعة من موعد الانتخابات، وتحتاج لرسالة خاصة من المرشح لعميد شؤون الطلاب.

قانون الانتخاب

تعتمد الجامعة الأميركية قانون النظام الأكثر، حيث تتمثل كل كلية بمجموعة من الطلاب في الحكومة الطلابية، بعدما تنتخب كل كلية ممثليها للمجلس الطلابي (SRC) والحكومة الطلابية (USFC). آخر تعديل جرى على قانون الانتخاب حصل سنة ٢٠١٠، ثم جرى تعديل آخر على انتخاب الحكومة الطلابية مباشرة من قبل الطلاب وليس من المجالس الطلابية للكليات (SRC) كما كان سائداً من قبل.

يسجل الطلاب الذين أجرينا معهم مقابلات (شلهوب وتلحوق) بعض الملاحظات على قانون الانتخاب كما يلي:

- ◀ التفاوت في توزيع المقاعد على الكليات، فعدد طلاب كلية إدارة الأعمال مثلاً ١٠٥٠ وتتمثل بثلاثة مقاعد، بينما كلية الهندسة والعمارة التي يبلغ عدد طلابها ٢٥٠٠ طالب تتمثل أيضاً بثلاثة مقاعد.
- ◀ عدم توحيد الآليات بين الكليات، فمثلاً طلاب كلية العلوم ينتخبون ممثلاً عن سنتهم الدراسية، بينما طلاب كلية الهندسة ينتخبون ثلاثة ممثلين عن كل مرحلة الإجازة.
- ◀ عدم سماح الاقتراع الإلكتروني بمراقبة العملية الانتخابية، فبمجرد اقتراع الطلاب لا يعود هناك أي رقابة على العملية الانتخابية، بينما الاقتراع اليدوي يسمح بفرز الأصوات على مرأى الطلاب وممثليهم.
- ◀ المطالبة بالانتقال من القانون الأكثر إلى القانون النسبي، بحيث يتمثل كل ٥٠٠ طالب بممثل واحد في الحكومة.

العمومية مع الإدارة، وتنظيم الندوات العلمية والثقافية والأدبية وغيرها، من دون أن ننسى تنظيمها لاحتفالات التخرج والمساعدة في تنظيم بعض المؤتمرات العلمية كما يخبرنا رئيس مجلس طلاب الفرع في كلية العلوم.

هذا وتشرف المجالس الطلابية في بعض الفروع على الحياة الطلابية بشكل كامل، فهي من توفّق الإعلانات وتعطي الموافقة على الأنشطة وتؤمّن مستلزماتها لمختلف الطلاب لتسيير أنشطتهم. كما تتوسّط بين الطلاب والأساتذة عند حصول أي إشكال، وتستفيد من علاقتها بالموظّفين والأساتذة لمتابعة شكاوى الطلاب ومشاكلهم. وهكذا نلاحظ مدى حضور المجالس الطلابية في حياة الطلاب بشكل خاص والجامعة بشكل عام، الأمر الذي يضاعف من سلطة هذه المجالس وقوّة تأثيرها وإمساكها بالقرار الطلابي.

ومن المعلوم بأنّ نيل ثقة الطلاب وتأييدهم له الرصيد الأعلى الذي تكتنزه المجالس الطلابية للحظات المواجهة مع الإدارة، وهو ما يدفع هذه الأخيرة في الكثير من الأحيان إلى سلوك منهج التعاون مع المجالس الطلابية لضمان نجاحها في عملها بدل التصادم الذي يفشل الطرفين في أداء المهام المطلوبة منهما.

ولا مناص من القول بأنّ هذه الصورة قد لا تنطبق على بعض المجالس المحدودة التي تؤدي دوراً عكسياً تماماً، حيث تعمل على ترهيب الطلاب المناوئين لها، وتستفيد من موقعها في خدمة شرائح حزبية ضيقة على حساب عموم الطلاب، وتضخّي بمكتسبات الطلاب لتحصيل مكتسبات خاصة بها وبأفرادها، وبالتواضئ طبعاً مع الإدارة. وهكذا يتحوّل المجلس الطلابي إلى أداة للقمع ومنع التعبير عن الرأي المخالف له أو للجهة التي ينتمي إليها، ومنع أنشطة المجموعات الطلابية تحت حجج عديدة وواهية، وهي لا تتوانى في سبيل تحقيق ذلك عن استعمال كل أشكال العنف إذا ما احتاجت الظروف كما أخبرنا الطالب قشاقش والعديد من زملائه الطلاب الذين قابلناهم في أحد الفروع.

رابعاً: الحكومة الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت

«لانتخابات الطلابية في الجامعة الأميركية في بيروت تاريخ طويل يعود إلى العام ١٩٤٩ حين كانت أول حملة انتخابات طلابية فيها. وكان قد توقف إجراء الانتخابات في العام ١٩٨٢ في ذروة الحرب اللبنانية، إلا أنه استؤنف في العام ١٩٩٤، (الجامعة الأميركية، ٢٠١٥). وسنعمد تسمية الحكومة الطلابية (USFC) كون هذه التسمية مختصرة وسهلة، ومعتمدة لدى كل من الطلاب والإعلام.

على القرارات شرط أن يلتزموا بسريّة النقاشات التي تدور داخل هذه المجالس.

في المقابل لا يحق لممثلي المجالس الطلابية على مستوى الكليات (SRC) التصويت على قرارات اللجان التي يسمح لهم الحضور فيها والتي تنحصر بمكتب التسجيل (Admissions)، ومكتب المساعدات (Scholarship)، ولجان المناهج (Curriculum).

ويسجل الطلاب ملاحظات على حضورهم في اللجان، إذ يصرّح شحرون بأنه انتخب ليكون عضواً في لجنة التطوير الأكاديمي، وقد دُعي لحضور جلستين فقط طوال العام، تمكّن من حضور واحدة منهما فقط بسبب تزامن الثانية مع محاضراته. ويكمل بأنه أثناء حضوره الجلسة الأولى تمّ إبلاغه أنّه عضو غير مصوّت، ويقول حتى لو كنت أملك حق التصويت، فماذا بمقدور صوت واحد أن يفعل؟ فضلاً عن قلة درايتي بتفاصيل الأمور التي كانت تبحث، فأعضاء اللجان ينتخبون لثلاث سنوات، بينما نحن لسنة واحدة، وبالتالي فتأثير وجودنا في اللجنة ضعيف جداً لجهة القدرة على الإمساك بالملفات ومتابعتها.

وهكذا، نجد أن الطلاب غير مؤثّرين فعلياً في أي مستوى من مستويات القرار، المتمثل باللجان الأكاديمية ومجلسي الشيوخ والأمناء. كما نلاحظ أن الحكومة الطلابية ليست لجنة منبثقة عن مجلس الشيوخ، بل هناك لجنة شؤون الطلاب، التي يتمثّل فيها الطلاب بعضو واحد، وهذه اللجنة هي المسؤولة أمام مجلس الشيوخ عن الحياة الطلابية، وعميد الطلاب هو المخوّل بنقل مقترحات الحكومة الطلابية ونتائج التصويت على المشاريع المقترحة لطحها في مجلس الشيوخ وأخذ الموافقة عليها لتصبح سارية المفعول.

وقد دفع هذا الواقع أحد الطلاب (عصام قيسي^{١٠}) للتطرّق في كلمته في حفل تكريم الرئيس الجديد للجامعة، إلى إحدى المشاكل التي يعاني منها طلاب الجامعة، وهي عدم قدرتهم على التأثير في القرارات المهمة التي تخصّهم، واقتصار التواصل بين مجلس الأمناء والتلاميذ على فترات التوتّر بين التلاميذ والإدارة. وقد طالب عصام بحل هذه المشكلة، من خلال تأمين ولو مقعد واحد للطلاب في مجلس الأمناء (حجّار، ٢٠١٦).

أمام هذا الواقع، يبقى أن نسأل: ما هو دور الحكومة الطلابية، وما هي صلاحياتها؟ وهل هي مركز قرار أم مركز ضغط أم مجلس استشاري؟ وكيف يتخذ القرار داخلها؟

وقد أكد لنا الطالب شحرون بأن لجنة القوانين المنبثقة عن الحكومة الطلابية بصدد إعداد قانون انتخابي جديد، وأنّ الرئيس الجديد للجامعة يتابع ذلك شخصياً مع اللجنة، وأنّ الأمور تسير بالشكل الصحيح نحو الإقرار وبتجاوب من قبل الجميع^{١١}.

المشاركة في القرارات الجامعية المرتبطة بالطلاب

قبل الخوض في مدى مشاركة الحكومة الطلابية في القرار، يجب أن نتعرّف بشكل سريع على آليات اتخاذ القرار في الجامعة، ومن ثمّ نبيّن مقدار حضور الطلاب في مراكز القرار، والوسائل التي يلجؤون إليها لممارسة الضغط على مراكز القرار.

تتألف الجامعة من مجلس الأمناء الذي يعتبر السلطة الأعلى على مستوى الجامعة، فهو المرجع الأخير في معظم القرارات المهمة، ومن ثمّ يأتي مجلس الشيوخ الذي يتألف من عمداء الكليات والرئيس وعمادة شؤون الطلاب وممثّلين منتخبين عن الكليات كما هو مبين في قانون مجلس الشيوخ (SENATE BYLAWS). ويهتم هذا المجلس بشكل أساسي بالقضايا الأكاديمية، كما يقترح السياسات والمشاريع لمجلس الأمناء. ويمكن اعتبار مجلس الشيوخ بمثابة مجلس تنفيذي يعالج كل المشاكل التي تنتج عن الحركة التشغيلية للجامعة، لكنّه لا يحقّ له البت بالقضايا الكبرى التي فيها تعديلات للأنظمة أو السياسات أو قرارات من قبيل فتح كلية جديدة، أو تطويرات جذرية، أو زيادة أقساط، ولكنه بطبيعة الحال هو من يدير الجامعة على المستوى التنفيذي، فضلاً عن دوره في التخطيط وتقديم المقترحات لمجلس الأمناء.

يتفرع عن مجلس الشيوخ ١٠ لجان ومجالس فرعية من قبيل مجالس التطوير الأكاديمي، والمجالس التأديبية، والمكتبة، والبحث والنشر، وشؤون الطلاب، والخريجين والقبول، وتولى هذه اللجان تقديم المقترحات والمشاريع لمجلس الشيوخ تمهيداً لإقرارها.

تمثيل الطلاب في اللجان والمجالس الأكاديمية والإدارية

لاحظنا حتى اللحظة غياب الطلاب عن المجلسين الأساسيين المقررين وهما مجلس الأمناء ومجلس الشيوخ، بينما يحضر الطلاب في بعض اللجان المتفرّعة عن مجلس الشيوخ. إذ تصرّح الأنظمة الخاصة بالحكومة الطلابية (USFC) في الفقرة الرابعة (مسؤوليات الحكومة الطلابية) بوجوب أن تنتخب الحكومة الطلابية ممثّلين لها في المجالس التالية: التسجيل (Admissions)، والمساعدات (Scholarship)، والتطوير الأكاديمي (Academic Development)، والمكتبة (Library)، وشؤون الطلاب (Student Affairs)، والمجلس التأديبي. وبحسب النظام فإن لهؤلاء الممثلين الحق في التصويت

^{١٠} عصام قيسي طالب في الجامعة الأميركية في بيروت، اختير ليتكلّم كطالب في الندوة التي نظّمت بمناسبة تنصيب رئيس الجامعة الجديد الدكتور فضلو خوري.

^{١١} علمت في ما بعد من الطالبة تلحوق، وهي نائب رئيس النادي العلماني في الجامعة أن الجامعة أقرت القانون النسبي لكنها لم يتسن لها الاطلاع عليه، كما لم تسنح لنا الفرصة للاطلاع عليه، واعتبرت تلحوق بأنه من الصعب الحكم عليه حالياً قبل تجربته.

دور الحكومة الطلابية

تقودنا مراجعة الأنظمة الخاصة بالحكومة الطلابية (USFC) إلى ثلاثة أدوار رئيسية هي:

- ▶ تمثيل الطلاب: من خلال الدفاع عن حقوقهم، ونقل مطالبهم ومشاكلهم إلى المجالس واللجان الأكاديمية ذات الصلة، أو اقتراح الحلول لرفعها إلى مجلس الشيوخ أو لجان الكليات.
 - ▶ خدمة الطلاب: متابعة مشاكلهم وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة، وتقديم الدعم المالي لأنشطتهم، وتشجيع الأنشطة غير التعليمية على مستوى الجامعة ككل.
 - ▶ الإشراف على المجالس الطلابية في الكليات (SRC): الإشراف على الأنشطة التي تقوم بها المجالس الطلابية الفرعية في كل كلية وتنسيقها، وحل المشاكل أو الخلافات التي تنشأ بينها.
- وما خلا قرار تمويل بعض الأنشطة الفردية، وأنشطة الحكومة والمجالس الطلابية في الكليات (SRC)، فإن لا سلطة فعلية تذكر للحكومة الطلابية على المستوى العام، وهذا تمامًا ما عبّر عنه كل أعضائها الذين تمكنّا من مقابلتهم حين اعتبروا أن دورهم استشاري وليس لهم أي سلطة تنفيذية (شحور، وتلحوق، وشلهوب).

طبعًا لا ينكر الطلاب الدور الذي يلعبونه في خدمة زملائهم من خلال شبكة علاقاتهم التي يبنونها بحكم تمثيلهم السياسي فضلًا عن وجودهم بالحكومة واحتكاكهم بالأساتذة والعمداء وغيرهم، ولكن يبقى هذا الدور دورًا فرديًا محدودًا أقرب إلى المونة منه إلى السلطة الفعلية.

اتخاذ القرار داخل الحكومة الطلابية

تتألف الحكومة الطلابية من ٢٤ عضوًا مصوّتًا، ١٧ طالبًا و ٧ من الأساتذة المنتخبين كممثلين لكلياتهم، فضلًا عن حضور رئيس الجامعة أو من يمثله وعميد شؤون الطلاب كأعضاء لا يحق لهم التصويت، ما يبين قانون الحكومة الطلابية. وما يدعو للغرابة حقًا هو أن الحكومة الطلابية ليست طلابية في حقيقة الأمر بل هي صيغة هجينة من الطلاب والأساتذة، وهي ظاهرة غريبة جدًا لا شبيه لها كما يعبر بعض الطلاب الذين قابلناهم.

وتفيد تلحوق بأن الأساتذة يبرزون وجودهم في الحكومة الطلابية بأنهم يوجهون الطلاب، إذ يستشهدون بتجربة SRC التي يتولى إدارتها الطلاب بأنفسهم، وهم لا يجتمعون بشكل منتظم ولا يتابعون مهامهم بالشكل المطلوب.

كما توضح أنظمة الحكومة الطلابية (USFC BYLAWS) أن رئيس الجامعة أو من ينوب عنه (عميد شؤون الطلاب) هو رئيس الحكومة الطلابية، وهو من يقرّر جدول أعمال الجلسات، وهو من يدعو للجلسة، ومن دون حضوره (أو من ينوب عنه) لا يمكن أن تعتبر

الجلسة قانونية، وهو من يترأس الجلسات، وهو من يمثل الحكومة.

أما نائب الرئيس (الطالب) فهو بمثابة الناطق باسم الحكومة الطلابية، وهو من يتواصل مع الطلاب ليعلّمهم بقرارات الحكومة التي وافق عليها رئيس الجامعة. وهو يشرف جنبًا إلى جنب مع مكتب شؤون الطلاب على الإدارة التنفيذية للحكومة الطلابية ومجالسها.

ويلتزم نصاب الحكومة الطلابية بحضور ثلثي أعضائها، ويجري التصويت على تمويل الأنشطة داخل الجامعة بنصاب النصف زائد واحد، والأنشطة خارج الجامعة بنصاب الثلثين، «وفي حال تعادل التصويت يحق لعميد شؤون الطلاب اتخاذ القرار المناسب» كما هو مدوّن في نظام الحكومة الطلابية.

ونلاحظ من خلال المعطيات الواردة أعلاه وصاية الجامعة على الحكومة الطلابية من خلال مكتب شؤون الطلاب، فضلًا عن حق الأساتذة في التصويت هناك سلطة معنوية لهم ولعميد شؤون الطلاب على الحكومة الطلابية، حتى يكاد يشعر الباحث أن الحكومة الطلابية هي بمثابة أداة شكلية بينما الصلاحيات الفعلية هي لعميد شؤون الطلاب.

ولو عرفنا أن الطلاب المنتخبين في الحكومة هم من عدّة مشارب سياسيّة، تكون متناقضة سياسيًا وأيديولوجيًا غالبًا، فهذا من شأنه أن يضع علامات استفهام حول إمكانية تأمينهم كطلاب نصاب الثلثين، وإمكانية تشتت أصواتهم وإضعاف موقفهم بسهولة، مما يسمح لأصوات الأساتذة بلعب دور بيضة القبان في القضايا المهمة.

والمشكلة أنّه حتى لو تمكن الطلاب من توحيد رأيهم والفوز بالتصويت، فإن ذلك لا يجعل من قرارهم نافذًا بل يكون قد تخفى العقبة الأولى وهي عقبة الحكومة نفسها، وفي هذا السياق لفت نظرنا حادثة إرسال إحدى الطالبات (نائبة رئيس الحكومة الطلابية لعام ٢٠١٠) برسالة باسم الحكومة الطلابية لمجلس الأمناء تطالبهم فيها بالوقوف جنب الطلاب المعتصمين من أجل تخفيض الأقساط، فما كان من بعض الأساتذة إلا أن توجهوا لها بالتوبيخ الشديد، وهدّوها بالحصول على إنذار قد يجرمها من استكمال الدراسة (مهدي، ٢٠١٤).

وبغض النظر عن الخطأ الذي ارتكبهت طالبة بإرسال الرسالة باسم الحكومة الطلابية ككل وليس الطلاب فقط، إلا أن ذلك يؤكّد عقم الحكومة وشكليتها وعدم قدرتها على إرسال ولو رسالة احتجاجية لهيئة عليا في الجامعة نفسها.

وقد دفعتنا هذه الحادثة إلى البحث عن أدوات الضغط المشروعة بحسب النظام التي يمكن للحكومة الطلابية اللجوء إليها للضغط على الإدارة، وهو ما سنبينه أدناه.

أدوات الضغط لتحقيق مطالب الطلاب

تشير أنظمة الحكومة الطلابية ومجالس تمثيل الطلاب في الجامعة الأميركية في الفقرة الرابعة (مسؤوليات المجالس الطلابية) إلى مسؤولية الحكومة الطلابية في «الدفاع عن حقوق الطلاب للتعبير عن رأيهم بشكل مسؤول وضمن حدود ما تسمح به القوانين اللبنانية» (البند رقم ٢). وما خلا هذا النص لا يوجد أي إشارة إلى أي وسيلة مشروعة للطلاب للتعبير عن رأيهم، أو عن كيفية دفاع الحكومة الطلابية عن حق الطلاب بالتعبير عن الرأي، كما لا توجد أي إشارة لوسائل الضغط الديمقراطية المعروفة مثل الاحتجاجات أو الإضرابات أو الاعتصامات أو التظاهر أو غير ذلك، بل تكتفي الحكومة بحسب الأنظمة باقتراح حلول للمشاكل التي تهم الطلاب وإياداعها لدى المعنيين كما يوضح البند رقم ٣ في الفقرة الرابعة من أنظمة الحكومة الطلابية «دراسة المشاكل الجامعية التي تعني الطلاب على نطاق واسع، وتقديم توصيات بالحلول للمرجعيّات الرسميّة المعنيّة».

وعندما سألتنا أحد أعضاء الحكومة (شحرور) حول الوسائل المشروعة التي يمكن أن يلجأ لها الطلاب من قبيل إيقاف الدروس، ومقاطعة الامتحانات، وإغلاق الجامعة، فكان جوابه أنّ الجامعة لا توافق مطلقاً على هذه الوسائل التي قد تؤدي إلى طرد الطلاب، واعتبر أن الاعتصامات تنجح عادة لأنه لا يمكن للجامعة طرد عدد كبير لتجمهرهم تحت عنوان مطلبية وسلمية، بينما وسائل الضغط الأخرى التي فيها تحدٍ للإدارة فلا يمكن أن تمر من دون مساءلة وعقوبات.

كما صدمتنا تلحوق حين أخبرتنا بتبلغهم قراراً من عميد شؤون الطلاب يقضي بتعليق نشاط ناديهم كونه تجزراً على توزيع بيان يوضّح الجهة السياسيّة التي يتبع لها أندية الجامعة، علماً أن البيان تمّ توزيعه خارج أسوار الجامعة، والنوادي معروفة وتجاهر بانتماؤها من خلال صفحات التواصل الاجتماعي^{١٢}، وتكمل تلحوق بأن الطلاب لا يستطيعون تعليق ولو بوستر من دون إذن الإدارة، فكيف بالإضراب الذي هو حق غير محفوظ أبداً للطلاب.

وهكذا نستنتج أنّ أدوات الطلاب للضغط على الإدارة محدودة جدًا، وأنّ الجامعة لها سطوة كبيرة على الطلاب، وعلى ممثليهم، فالطلاب يفكرون ألف مرّة قبل الإقدام على أي إجراء تصعيدي يتحدّى إدارة الجامعة، وأقصى ما يمكنهم الوصول إليه هو الاعتصام لبعض الوقت من دون أن يعيقوا سير وانتظام العمل والدروس، والتي هي بمثابة محرّمات في الجامعة.

المشاركة في قضايا الشأن العام

تختفي من النصوص أي إشارة أو تلميح إلى أي دور محتمل للمجالس الطلابية أو الحكومة الطلابية في الشأن العام^{١٣} خارج الأسوار الجامعية مهما يكن، بل على العكس تكثّر النصوص اهتمام الحكومة الطلابية ومجالس الطلاب بالقضايا المرتبطة بالجامعة حصراً. حيث نجد تأكيداً دائماً بذلك كما في البند رقم ٣ في الفقرة الرابعة من أنظمة الحكومة الطلابية (USFC) «دراسة المشاكل الجامعية التي تعني الطلاب على نطاق واسع، وتقديم توصيات بالحلول للمرجعيّات الرسميّة المعنيّة».

ومع غياب أي إشارة لدور الحكومة والمجالس الطلابية في قضايا الشأن العام، نستنتج أن الجامعة لا تنتظر من الحكومة الطلابية دوراً خارج الحدود الأكاديمية، وهي تخشى من أن تورطها الحكومة الطلابية في قضايا عامة قد تنعكس سلباً على الجامعة وعلاقاتها وتمويلها، والدليل على ما ذهبنا إليه يوضّحه محضر جلسة الحكومة الطلابية يوم الأربعاء في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المنشور على موقع الجامعة. حيث يرد طلب من عضو الحكومة الطلابية علي زين الدين بدعم الحراك المدني وطلاب الجامعة المشاركين في الحراك كونهم يتعرّضون للتعنيف على الرغم من سلمية الحراك، كما يطلب مقاطعة الوزراء المعنيين بمشكلة النفايات وعدم دعوتهم إلى الجامعة، وقد جوبه هذا المقترح بأن «الحكومة الطلابية لا علاقة لها بما يجري خارج أسوار الجامعة» كما هو مدوّن حرفياً في المحضر، كما جوبه بالرد من قبل رئيس الجامعة د. خوري «بأنّه لا يمكننا تجاهل أن بعض الوزراء هم من العاملين في الجامعة، أو هم في مجلس أمنائها، وهذا ما يضع الجامعة في موقع حرج في حال وافقنا على مطالبك. كما أن مكتب التسجيل (registrar) يلتقي بوزير التربية بشكل أسبوعي، فضلاً عن وزير العمل والصحة».

وأعتقد أن المشكلة الأساسية في ما يخص مشاركة الحكومة الطلابية بقضايا الشأن العام تنبع من نقطتين:

- ◀ أن هذا الدور أكبر من الدور الذي رسمته الجامعة للحكومة الطلابية، فالجامعة تؤمن بأن «المشاركة المسؤولة للطلاب تعزّز العملية التعليمية، التي هي الوظيفة الرئيسة للجامعة» (USFC)، وبالتالي فهي لا توافق على أي دور غير أكاديمي للحكومة الطلابية، فضلاً عن تأكيدها الدائم على الالتزام بروح ورسالة الجامعة وسياساتها وقوانينها.
- ◀ ارتباط الحكومة الطلابية بالجامعة إدارياً ومالياً وتنظيمياً، يجعلها جزءاً لا يتجزأ من الجامعة، وكل ما يصدر عن الحكومة الطلابية كأنّه صادر عن الجامعة.

^{١٣} المقصود القضايا على المستوى الوطني، أو الفضاءات العامة مثل قضايا الفساد، والنفايات، أو القضايا السياسية الوطنية وليس السياسية الفتوية، مثل موضوع قانون الانتخاب، وبعض القرارات الحكومية، أو القضايا النقابية المطلوبة مثل حقوق العمّال واعتصامات المعلمين.

^{١٢} أوقف العميد قرار التعليق بعدما جلس بعض طلاب النادي أمام باب مكتبه لمدة أربع ساعات، يتمنون عليه العودة عن القرار.

أجبروا الجامعة على تنزيل الزيادة على الأقساط من ٩٪ إلى ٣٪. كما تعتبر تلحوق أن الحكومة الحالية تضع بين يدي الطلاب معلومات كثيرة بسبب تعاون رئيس الجامعة الجديد معها، وهو ما لم يكن يحصل في عهد الرئيس السابق الذي لم يكن يحضر اجتماعات الحكومة ويفضّل عدم الالتقاء بالطلاب.

كما تبين أنظمة الحكومة الطلابية وجود بندين متعلقين بدور ما محتمل للحكومة مع الطلاب هما:

- ◀ البند رقم ٤ : تشجيع وتنسيق الأنشطة الاجتماعية والثقافية والأنشطة غير التعليمية على مستوى الجامعة ككل.
 - ◀ البند رقم ٨ : التنبّث من حصول الأنشطة المدعومة من المجلس أو مجالس الكليات على الموافقات المسبقة لاسيما في ما يتعلق بالتجهيزات المطلوبة، وحين يلزم، موافقة مجلس العمداء.
- ونلاحظ ورود عبارتي «تشجيع وتنسيق» في البند رقم ٤، فضلاً عن التنبّث من ملفات الأنشطة في البند رقم ٨، وهذا يدل أن لا سلطة للحكومة على الأنشطة الطلابية، بل هي استشارية فقط.
- وتمتلك الحكومة الطلابية صلاحية تمويل نشاطات الطلاب الفردية حتى سقف \$١٠٠٠، أو أنشطة المجالس الطلابية (SRC) حتى سقف \$١٠٠٠ للنشاط، وتحصل الحكومة الطلابية على تمويلها من رسوم تقتطع من أقساط الطلاب تحت عنوان الأنشطة الطلابية.

وما خلا الموافقة على المشاريع التي تحتاج إلى تمويل، لا يوجد أي ارتباط بين الحكومة الطلابية والطلاب بشكل مباشر، فعمادة شؤون الطلبة هي المخولة بالموافقة على الأنشطة الطلابية وتنسيق الحجوزات، وتأمين المستلزمات اللوجستية، وتمويل أنشطة الأندية، وختم المناشير الإعلامية، ومراقبة المجلات الطلابية وغيرها، وبالتالي فإن الحكومة الطلابية معيّبة بشكل كامل عن كل هذا المشهد.

في المقابل، لاحظنا نشاطاً لافتاً للأندية مقارنة بالحكومة الطلابية، ومرد ذلك كما تعلق الطلبة تلحوق إلى أنه أسهل للطلاب أن ينتجوا من خلال الأندية التي تكون ذات لون سياسي أو ثقافي واحد، ويجتمع الطلاب في إطارها بطريقة أسهل، وتتأمن من خلالها استمرارية بعض الأشخاص لسنتين أو ثلاث وهو ما يصعب تحقيقه في الحكومة. وتقوم الأندية بالعديد من الأنشطة وتشارك في الحراكات التي تحصل خارج الجامعة، وتحصل على تمويل أنشطتها من الحكومة الطلابية.

وقد بدا لنا من خلال المقابلات والمطالعات أن الأندية أنشط وأكثر فعالية بكثير من الحكومة وهي التي تؤثر على الحكومة وليس العكس، علماً أن الأندية علاقتها مع عمادة شؤون الطلاب بالكامل وليس مع الحكومة.

وهكذا فإن هذه الحكومة تابعة وغير مستقلة في قرارها الذي يشاركتها فيه الأساتذة وعميد شؤون الطلبة، وبالتالي فإن أي قرار صادر عن الحكومة الطلابية إنما هو بمثابة توريث للجامعة، وهو ما يضعها في قبالة أي توجه نحو قضايا مخالفة لمصالحها ومصالح مؤسستها.

وربما تتعامل الجامعة الأميركية مع الحكومة الطلابية بهاجس تجربتها السابقة حين سيطرت قوى اليسار على الحراك الطلابي داخل الجامعة وعلى المجالس الطلابية، فدعت إلى أهم اعتصامين في تاريخ الجامعة في العامين ١٩٧١ و١٩٧٤. وتخشى الجامعة أن تعيد تكرار هذه التجربة، إذ تعتقد بأن المجالس الطلابية آنذاك لم تكن سوى انعكاس وصدى لآراء وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية والقوى المتحالفة معها (Rabah, ٢٠٠٩).

كذلك لا يذكر الطلاب الذين قابلناهم أي نشاط للحكومة الطلابية له صلة بأي موقف من قضية وطنية أو سياسية أو غيرها، علماً بأن مراجعة بعض الوثائق التاريخية تشي بوجود أدوار مهمة لطلاب الجامعة في فترة ما قبل الحرب الأهلية، لكنني لم أعتز على أي حركة أو موقف في السنوات الأخيرة (آخر ٨ سنوات). وعلماً أن الجامعة في المقابل ناشطة جداً في تنظيم واستقبال النشاطات العلمية والمؤتمرات الأكاديمية والندوات التثقيفية والفكرية، بل هي رائدة في هذا المجال، مقارنة بكل الجامعات اللبنانية الأخرى.

وكخلاصة لهذا المحور نستنتج أن لا دور سياسي أو وطني يمكن أن تلعبه الحكومة الطلابية، وبالعكس فإن الأنظمة وأداء الجامعة يدفعان الطلاب للانعزال عن الشأن العام والعرق أكثر في القضايا الأكاديمية والدراسية، والابتعاد عن النشاط السياسي.

وبعدما لاحظنا غياب الدور السياسي أو الوطني عن الحكومة الطلابية، وضعف تأثيرها على مراكز القرار وما يستتبع ذلك من ضعف دورها التمثيلي للطلاب وقضاياهم ومشاكلهم، يبقى أن نستطلع دورها في تنشيط الحياة الطلابية وتشجيع الأنشطة على مختلف أنواعها.

الإشراف على الحياة الطلابية

لا تظهر أنظمة الحكومة الطلابية أي علاقة مباشرة بين الحكومة والطلاب. وفي البنود التي تحتمل علاقة مباشرة، نجد العبارات فضفاضة على غير عادة الجامعة التي تحدّد قياسات بوسترات الإعلانات. وعموماً، يقع على عاتق الحكومة الطلابية «تزييد الجسم الطلابي بالمعلومات اللازمة حول قضايا الجامعة، والتي تقع ضمن اختصاصها» (USFC). وتعتبر الطلبة تلحوق أن توفير المعلومات للطلاب هو أمر في غاية الأهمية، بسبب البيروقراطية الموجودة في الجامعة بحيث لا يعرف الطلاب كيف يتابعون الكثير من قضاياهم، كما أنّ توفير المعلومات للطلاب يسمح لهم بالتحرك ضمن الوقت المتاح، وقبل فوات الأوان، كما حصل معهم في العام ٢٠١٣-٢٠١٤ حين

خامساً: الخلاصة

على الرغم من بعض الملاحظات، تبقى المجالس الطلابية بمثابة إنجاز مهم للجامعات في لبنان، وفرصة للشباب اللبناني لتفعيل المشاركة السياسية، ومحطة لتعميق الوعي بالقضايا الوطنية، ومدخلاً للحث على ممارسة حقهم في النضال والضغط الديمقراطي تحت سقف القانون لمواجهة القرارات الإدارية المجحفة بحقهم. وبغض النظر عن النتائج التي يمكن أن يصل إليها الطلاب، فإن هذه الحيوية هي الأساس وهي الهدف، لأنها بمثابة تكوين لكوادر سياسية وثقافية واجتماعية. فهي من صنع الطلاب واختيارهم، وهي منهم ولهم، بينما أثبتت العديد من البرامج الأخرى لاسيما التثقيفية منها، اقتصر نتائجها على معارف المشاركين فقط.

في أبرز ما توصلت إليه الدراسة، وفي ما يتعلّق بالسؤال الأول حول تمثيلية المجالس والقانون الانتخابي، لاحظنا ديمومة العملية الانتخابية واستقرارها وعراقتها في الجامعة الأميركية مع سيادة ثقافة القانون في تنظيم الحملات الانتخابية ورعاية الجامعة المباشرة لها وإشرافها عليها، في مقابل توقف الانتخابات في الجامعة اللبنانية، وهو ما يعد ضربة قاسمة للعملية الديمقراطية ولتمثيل الطلاب، فضلاً عن عدم وجود قوانين تنظم الحملات الانتخابية، وتجادبها بين الإدارة والمجالس أو بين القوى السياسية. وعلى الرغم من الاختراقات المهمة التي حققتها اتفاقات الطلاب ورئاسة الجامعة حول قانون الانتخاب ونظام المجالس الطلابية، إلا أنها لم تنجح في إعادة إجراء الانتخابات نتيجة ضغط بعض القوى السياسية غير المستفيدة من إجراءاتها على مجلس الجامعة.

وفي ما يتعلّق بالسؤال الثاني المتمحور حول المشاركة بالقرار الجامعي، لاحظنا ضعف الحكومة الطلابية الواضح، وغياب حضورها في اللجان المقررة، واقتصر دورها على البعد الاستشاري فقط. ممّا يولّد أسئلة حول جدوى المشاركة في الانتخابات، والفوز بحكومة ليس لها أي صلاحية تنفيذية أو تقريرية، في مقابل الحضور القوي والبارز للمجالس الطلابية على مستوى الفروع الأساسية في الجامعة اللبنانية (على الرغم من توقف الانتخابات)، فضلاً عن تكريس قوانين الجامعة لحقهم في عضوية كافة المجالس، والتصويت فيها مثل بقية أعضائها.

وإذا كنا نعترف بمساهمة الأساتذة وعميد شؤون الطلبة في انتظام وشفافية عمل الحكومة الطلابية (نشر محاضرها بتفاصيلها على الموقع الإلكتروني وغيرها...)، إلا أن ذلك قيّد الحكومة وحولها إلى أداة بيد الجامعة، وأفقدتها كل هوامشها فأصبحت أقرب إلى الفلوكلور الديمقراطي الذي يقضي بتمثيل الطلاب، وإشراكهم في بعض اللجان الجامعية، دونما أي تأثير يذكر.

كما أن حرمان الطلاب من حقهم باستعمال وسائل الضغط الديمقراطية، وتضييق الخناق عليهم وعلى أنشطتهم من عمادة شؤون الطلاب (الحاجة لتحصيل إذنها في كل شاردة وواردة)، أضعف حكومتهم وقدرتهم على التأثير مقارنة بالمجالس الطلابية في الجامعة اللبنانية التي لا تتوانى عن اعتماد كل وسائل الضغط الديمقراطي بما فيها الاحتجاج والإضراب وتعطيل الامتحانات لتحقيق مطالبها.

وإذا كان التركيز الدائم في الجامعة الأميركية على اعتماد الآليات الإدارية والتزام القانون قد أدى لشلل الحكومة الطلابية، وبالتالي سلب روح وغاية هذه الممارسة الديمقراطية، فإن الاتفاقات التي كانت تعقدتها الإدارات مع ممثلي مجالس الطلاب في الجامعة اللبنانية قد ساهمت في تثبيت حضور الطلاب كطرف أساسي في المعادلة وتحويل كل إنجاز إلى مكتسب، حتى لو لم يكن الاتفاق مغطى بقانون. ممّا أدى إلى انتقالهم من مرحلة المشاركة إلى الشراكة الحقيقية والمنظمة، وهو الهدف الأساس من أي عملية أو ممارسة ديمقراطية.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر برسوخ بعض القيم والتقاليد المناقضة للديمقراطية في بعض فروع الجامعة اللبنانية من قبيل التسلّط على الطلاب، والمحسوبيات والمحاصصة، وغياب الأنظمة لصالح ثقافة الاستنساب. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه المشاهد بمعزى عن كل شذوذاها، لا تخدش تجارب بعض المجالس الطلابية ونضال طلابها الذين لم يتوانوا عن فضح هذه الممارسات الظلامية كجزء من نضالهم ضد سلطة الأمر الواقع.

وفي السؤال الثالث المتمحور حول المشاركة بالشأن العام، لاحظنا غياب الحكومة الطلابية الكامل عن المشهد السياسي والوطني. فعلى الرغم من أن انتخاباتها مسيّسة بامتياز، وأن السياسة هي الدافع الأقوى لمشاركة الطلاب في الانتخابات، تصر الجامعة على دفن رأسها تحت غطاء الأندية، وملاحقة من يكشف هذا السر المدفون كما حصل مع النادي العلماني، في مقابل حضور المجالس الطلابية بقوة في ساحات القضايا الوطنية والسياسية والنقابية. وقد أدى هذا التخلخل القوي للعمل السياسي إلى نسيان بعض المجالس الطلابية أحياناً لهويتها التمثيلية وتماھيها بشكل نافر مع الفئة السياسية التي تنتمي إليها على حساب بقية الطلاب.

وفي نتائج السؤال الرابع كان واضحاً إشراف عمادة شؤون الطلاب على مجمل أنشطة الطلاب بدلاً من الحكومة الطلابية، في مقابل إشراف المجالس الطلابية في الجامعة اللبنانية على مجمل أنشطة الحياة الطلابية، وخصوصاً في المجالس القوية.

الزغبى، ع. (٢٠٠٢). الحركة الطلابية في لبنان: ٥٠ عاماً من النضال. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث.

شباب السفير. (٢٠١١، ٣، ٢٩). محطات نضالية منذ العام ١٩٤٣. Retrieved from <http://shabab.assafir.com/10040/Article>

الصمادي، ر. & العمري، أ. (٢٠١٢). الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها. مجلة العلوم التربوية النفسية، مجلد ٣ - العدد ١، ٢١٧-٢٤٠.

مهدي، ح. (٢٠١٤، ١٠، ١٤). إلغاء الزيادة على رسوم التسجيل في الجامعة اللبنانية. Retrieved from <http://www.al-akhbar.com/node/217537>

مهدي، ح. (٢٠١٤، ٩، ٤). إدارة الجامعة الأميركية تهدد نائبة رئيس الحكومة الطلابية. Retrieved from <http://al-204278/akhbar.com/node>

هاشم، ر. (٢٠١٢، ١٠، ٢٤). السيد حسين حدّد كانون الثاني موعداً للانتخابات الطلابية في اللبنانية. Retrieved from <http://www.aliwaa.com/Article.aspx?ArticleId=142043>

Rabah, M. (2009, July). A Campus at War: Student Politics at the American University of Beirut 1975-1967. Retrieved from AUB Bulletin Today: <http://staff.aub.edu.lb/~webbultn/v10n8/article42.htm>

القوانين والأنظمة:

- ◀ مراسيم تنظيم الجامعة اللبنانية (المرسوم ١٢٢، المرسوم ١١٥ والقانون ٦٦)
- ◀ نظام الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ١٩٧١، وتعديلاته سنة ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٢
- ◀ نظام الحكومة الطلابية في الجامعة الأميركية (USFC Bylaws)
- ◀ نظام مجلس الشيوخ في الجامعة الأميركية (Senate Bylaws)
- ◀ محاضر جلسات الحكومة الطلابية، Minutes of USFC meeting, 2015, septmber

كان التنوع الموجود في الساحة اللبنانية يسمح لنا أن نضيف جامعات أخرى (الجامعة اليسوعية على سبيل المثال) إلى دراستنا دون أن نقع في التكرار، لأن لهذه الجامعات تجربتها الخاصة وحكايتها التي تنفرد بها عن بقية الجامعات (ثقافتها، وارتباطاتها، ورسالتها...). ولكننا نعرّفنا على ثقافة ديمقراطية مختلفة في واقعها وشكلها، ونوعها ومفهومها، لاسيّما وأن كل جامعة في لبنان تجسّد ثقافة مختلفة من حيث المبدأ عن الأخرى، ولكن مع نكهة لبنانية.

وختاماً وبغض النظر عن واقع المجالس الطلابية الحالي في لبنان، وتقييم كل طرف له، فإنّ ذلك لا ينفي عراققة تجربة المجالس الطلابية في لبنان، ودورها في تنمية الوعي السياسي للأجيال المتلاحقة، وترسيخها لقيم المشاركة السياسيّة، وممارسة الشأن العام، وخدمة الطلاب، وحرية الرأي، وغيرها من القيم الديمقراطية التي يتعرع عليها الطلاب في الحياة الجامعية وينقلونها معهم إلى الحياة المجتمعية. فالحركة الطلابية قد خرّجت في لبنان جزءاً كبيراً من القادة السياسيين الذين يتبوّؤون اليوم مقاليد الحكم، وهي تجربة تستحق الدراسة بشكل أعمق، وضمن مقاربات جديدة.

قائمة المصادر والمراجع

الأمين، ع. (٢٠١٤). المسؤولية المدنية للجامعة. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد ٩٠، تشرين الأول، ص ٤-٥٤

الجامعة الأميركية. (2015, 11 2V). الجامعة الأميركية: الانتخابات الطلابية جرت في جو هادئ وتنافسي ووفق نظام ضد الاختراق الإلكتروني. Retrieved from <http://nna-nna-leb.gov.lb/ar/193385/leb.gov.lb/ar/show-news>

الحاج، ف. (٢٠٠٨، ١١، ١٧). خلفيّة القرار. Retrieved from <http://www.al-akhbar.com/node/103603>

حجّار، ف. (٢٠١٦، ١٢، ١). Retrieved from [http://outlookaub.com/2016/American university of beirut: http://outlookaub.com](http://outlookaub.com/2016/American%20university%20of%20beirut)

الحريري، ح. (٢٠١١، ٣، ٢٩). الحركة الطلابية في لبنان: يوم كان للشباب صوت! Retrieved from <http://shabab.assafir.com/Article/9819>

حيدر، ا. (١٩٩٣). دور الحركة الطلابية في إعادة بناء الجامعة اللبنانية. أوراق جامعية، السنة الثانية، عدد ٥، ٣٣٧-٣٤٦.

خضر، ف. (٢٠٠٨). دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية ١٩٩٤-٢٠٠٠. نابلس: ماجستير غير منشورة في جامعة النجاح الوطنية.

هل من بيئة تعلم مدنية داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة؟

بحث في سياق النشأة ومنظورات تدريس علم السياسة

أيمن الحسيني وهند الغزالي^{١٤}

مدخل

تحتل مؤسسات التعليم العالي دوراً بارزاً في المجتمعات العربية، خاصة في سياق ما بعد الاستعمار والاستقلال، والرغبة في تدعيم الدولة ومؤسساتها. وفي مصر على وجه الخصوص، تبنت الدولة سياسات اشتراكية في ظل نظام عبد الناصر، وظهرت جهود الدولة في خطتها التنموية والرغبة في إنشاء مؤسسات إدارية وخدمية جديدة. بالأخذ بعين الاعتبار تلك المؤسسات الجديدة، والفراغ الذي أحدثه جلاء الاستعمار الأجنبي عن مصر في مطلع الخمسينات، نجد الدولة وقد تولد لديها احتياج لنخبة وطنية جديدة تُدير تلك المؤسسات، وتشغل المراكز التي أصبحت شاغرة.

قبل تدشين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نشأ معهد العلوم السياسية للعسكريين، حيث جاء لتدريب الخريجين من القوات المسلحة على تولي مناصب إدارية ومؤسسية. إلى جانب محاولة أخرى عام ١٩٥٤ بإنشاء معهد لتدريس العلوم السياسية لمرحلة الدراسات العليا داخل كلية الحقوق بجامعة القاهرة. وهو ما يكشف عن حاجة الدولة لتلك النخبة الوطنية المُدرّبة لتخدم أهدافاً مُحددة.

جاءت نشأة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بقرار رئاسي عام ١٩٥٩، وبدأت الدراسة بها عام ١٩٦٠، وذلك ضمن جهود الدولة التنموية. وكان الهدف الواضح منها هو خلق تلك النخبة الجديدة التي تحتاجها الدولة، لتشغل مراكز ومواقع في مؤسسات عديدة كالمخبرات العامة والدبلوماسية والصحافة والإعلام ووزارات وهيئات إدارية واقتصادية أخرى. نجد هذا الهدف يتحقق بوضوح في خريجي الدفعة الأولى للكلية، فالكثير من الأسماء البارزة اليوم لعبت ذلك الدور: مصطفى الفقي في الدبلوماسية^{١٥} (دفعة ١٩٦٦ – محمد سالم، ٢٠١٦، مقابلة شخصية)، درية شرف الدين في الإعلام، منير فخري عبدالنور وسمير

١٤ أيمن الحسيني هو طالب في السنة النهائية في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ويدرس حالياً بمعهد القاهرة للآداب والعلوم الحرة. بريد إلكتروني: ayman@feps.edu.eg

هند الغزالي حاصلة على بكالوريوس في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ٢٠١٥، وتدرس حالياً بمعهد القاهرة للآداب والعلوم الحرة. بريد إلكتروني: hendelghazaly@gmail.com

رضوان في الاقتصاد والصناعة وغيرهم الكثيرون.^{١٥}

تبلورت تلك الأهداف وتمت صياغتها في رسالة الكلية، وهي: «إعداد متخصصين على مستوى عالٍ في مجالات الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية والإدارة العامة وتطبيقات الحاسب الآلي في العلوم الاجتماعية قادرين على المنافسة على المستويين الوطني والدولي، لتحقيق الأهداف التالية: المشاركة في دفع جهود التنمية الشاملة والمستدامة من خلال إجراء البحوث النظرية والتطبيقية، وتقديم الخدمات الاستشارية لمتخذي القرار في شأن القضايا المجتمعية، والمشاركة في خدمة المجتمع وتنمية الوعي الثقافي والبيئي والرأي العام». (الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٦)

في حين يبدو خطاب الكلية متسماً بالحياد نحو الرسالة التي تقوم بها تلك المؤسسة في «إعداد متخصصين على مستوى عالٍ في مجالات الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية...»، نفترض أن الأمر ليس كذلك. وما نقصده بعدم الحياد هنا هو أن الكلية لا تقف على قدم المساواة من مدارس العلوم السياسية المختلفة^{١٦}، ومن مختلف طلاب الكلية في الشعب الدراسية (العربية والفرنسية والإنجليزية) في الطريقة التي تعدهم بها ليصبحوا متخصصين كما تنص عليه الرسالة، وهو ما تحاول أن تكشفه هذه الورقة من خلال دراسة الممارسات والديناميكيات في الكلية بين المدارس الفكرية المختلفة، ومظاهر تأثير الكلية بالسياق السياسي وتدخّلها في إعادة تشكيل بيئة التعلم، لاسيما تأثير ذلك على مدى تحقيق مفهوم المدنية.

منهجية البحث

تعتبر بيئة التعلم المدنية «المناخ المحيط بعملية التعلم» وهي بيئة تشاركية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وإدارة الكلية. ومن خصائص البيئة المدنية توافر مناخ يتسم بالتعددية وثقافة الديمقراطية والفاعلية والمساواة وتكافؤ الفرص (عدنان الأمين، ٢٠١٤، ونادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية).

١٥ تلك الأسماء على سبيل المثال وليس الحصر، لمجموعة من خريجي الكلية البارزين.
١٦ مثل: المدرسة السلوكية والمدرسة ما بعد السلوكية والمدرسة الماركسية ومدرسة الإسلام الحضاري وغيرها.

بجامعة القاهرة. تعتبر مؤشرات مفهوم المدنية انعكاسات يمكن قياس ما يحدث من تفاعلات داخلها. فنكشف من خلال مؤشرات مثل: التعددية وثقافة الديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والفاعلية (عدنان الأمين، ٢٠١٤. ونادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية). كيف أن بعض الممارسات قد أدت إلى ترسيخ البعض من تلك المفاهيم وكيف أن الآخر منها ضرب بها عرض الحائط إن لم يكن قد قام بإلغائها.

نقوم بالتركيز على التعددية كأحد المؤشرات، وهي سمة أساسية لمفهوم المدنية. ومن ثم، نقوم باختبار التالي: إلى أي درجة تتحقق التعددية بحيث تشمل انفتاح وحرية تواجد اتجاهات مختلفة لتدريس العلوم السياسية؟ هل هناك قنوات يتم فتحها لمختلف مدارس وتوجهات العلوم السياسية على اختلاف منهجيات البحث، على أن تكون أساسية ومحددة لشكل وكيفية الإنتاج المعرفي؟ أم ظلت هناك مدرسة مهيمنة وما عداها هوامش؟

نتناول أيضًا مؤشر المساواة: كيف يؤثر تدخل الكلية بممارسات تتعلق ببيئة التعلم مثل إنشاء شعب لتدريس العلوم السياسية بلغات مختلفة داخل الكلية (الفرنسية والإنجليزية) بمعايير قد تستبعد فئة كبيرة من الطلاب على فرص تحقيق المساواة وتوفير فرص متكافئة للطلاب سواء في الدراسة أو فرص عمل ما بعد التخرج؟ هل ساهمت الكلية، من خلال استحداث تلك الشعب، في إعادة إنتاج النظام الطبقي للمجتمع؟

وفي المؤشر المتعلق بثقافة الديمقراطية، نبحث في حالة المراكز البحثية المختلفة وعلاقتها بإدارة الكلية، والمساحة الممنوحة لتلك المراكز من أجل عقد أنشطة وفعاليات ومؤتمرات تعكس أجندتها البحثية، ومدى استقلالية هذه المساحة. بالإضافة إلى علاقة تلك المراكز البحثية بالواقع السياسي من خلال اختبار تأثيرها بالأحداث السياسية.

لذلك نقوم في تلك الورقة البحثية بطرح السؤال التالي: إلى أي مدى أثر سياق نشأة الكلية ومنظورات تدريس العلوم السياسية بها على خلق بيئة تعلم مدنية؟

منظورات تدريس علم السياسة: تعددية أم صراع؟

إن استحداث كلية لتدريس الاقتصاد والعلوم السياسية لم يأت من العدم، فقبل نشأتها، كانت كليات الحقوق والتجارة تقوم بتدريس العلوم السياسية والاقتصاد على الترتيب. إلا أن احتياج الدولة لإيجاد متخصصين يخدمون في مؤسسات الدولة حديثة الاستقلال، كان الدافع وراء إنشاء مؤسسة كاملة مستقلة تختص بتدريس تلك العلوم، لا أن تكون تلك التخصصات مجرد أجزاء متفرقة في كليات مختلفة. وبهذا، تصبح الكلية الأولى من نوعها في مصر التي تمنح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء، بعد

يحاول البحث التعرف على رؤية بعض أعضاء هيئة التدريس ذوي خلفيات واتجاهات مختلفة بشأن المفهوم المدني وتصورهم عن دور الكلية ودور الطالب، لاسيما فيما يتعلق بمعرفة كيفية حصول المحاولات لخلق بيئة تعددية - إن وجدت - عن طريق تناول منظورات مختلفة لتدريس العلوم السياسية. وهو التخصص الذي يركز البحث على تناوله كحقل من حقول العلوم الاجتماعية دون تخصصي الاقتصاد والإحصاء في الكلية.

اعتمد الباحثان على إجراء مقابلات مع مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية. وقد راعى الباحثان أن تكون المقابلات مُمثلة لما اعتبرناه تعدد وتنوع في الاتجاهات. فكان:

١. الدكتور عليّ الدين هلال (خريج ١٩٦٤)، وهو أول من تولى منصب عمادة الكلية من خريجي الكلية، وأول من تولى رئاسة قسم العلوم السياسية من خريجي الكلية. وقد انخرط في العمل السياسي بتوليه منصب وزير الشباب في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥ ويعتبر هلال من رواد المدرسة السلوكية التي تعتبر المدرسة المهيمنة في الكلية.
٢. الدكتورة نادية مصطفى (خريجة ١٩٧٢)، وهي من رواد مدرسة المنظور الحضاري الإسلامي ورئيسة قسم العلوم السياسية في الكلية في الفترة ما بين مارس ٢٠١٠ وأغسطس ٢٠١٠. وتعتبر مصطفى من الجيل الثالث ضمن مؤسسي مدرسة الإسلام الحضاري في مجال العلاقات الدولية في الإسلام.
٣. الدكتور علي سليمان (خريج ١٩٦٥)، الوكيل الأول السابق لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي وعضو في الجمعية التاريخية المصرية. وقد اختارته نسبة لتمييزه بابتعاده عن الساحة الأكاديمية وانخراطه في العمل السياسي المؤسسي للدولة. وهو مؤلف كتاب «ذكريات السنوات الذهبية: كلية الاقتصاد والسياسة في الستينيات».
٤. الدكتور محمد سالم (خريج ١٩٩٤)، وهو أستاذ في العلوم السياسية بالكلية ومدير وحدة تنمية المهارات وريادية الأعمال. وهي الوحدة التي أنشأتها الكلية عام ٢٠١٣ لتقوم بتنظيم وعمل تدريبات تلبي احتياجات الطلاب.

وإلى جانب ما سبق، اعتمد الباحثان على أداة «participant observation» فيما يقدمانه من استدلالات في الدراسة، «حيث تعتمد الأداة على ما هو أبعد من الملاحظة الطبيعية، لأن الملاحظ يكون «لاعباً» في المشهد، ويمر بالتجربة بشكل كامل، ما يساعد على تكوين رؤية كلية للظاهرة» (Participant observation, n.d). ذلك أن أحد الباحثين حديث التخرج والآخر طالب حالي بالكلية، وبالتالي فقد انعكس جزء من الذاتية في الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

يعتبر مفهوم «المدنية» مفهوم محوري في محاولة فهم طبيعة تشكيل بيئة التعلم داخل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

العروبة وغيرها، كان هناك أساتذة يميلون لذلك التوجه وآخرون لغير ذلك، وعلى الرغم من وجود تدخل يتعلق باختيار العمداء وبعض أعضاء هيئة التدريس بناءً على معايير بعضها أمنية، إلا أنه كان هناك داخل قاعات التدريس ما يعد مساحة لطرح الأفكار والتوجهات المختلفة وهو ما تتسم به الكلية في أغلب فتراتها باستثناء بعض الفترات ذات السياق السياسي المتأزم. وندل على التعدد الفكري الفردي على سبيل المثال وليس الحصر؛ تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي كما د. عبد الحميد الغزالي ومن منظور ماركسي كما د. عمرو محي الدين ومن اتجاه ليبرالي كما د. سعيد النجار. غير أن ذلك لم يحد النظام السياسي عن التدخل في إنشاء مقررات تخدم الأيديولوجيا الحاكمة وتمثل ذلك في مقررات مادة «وطن عربي» وفي «ثورة ٢٣ يوليو» (عليّ الدين هلال، ٢٠١٥، مقابلة شخصية)، واللذان كانتا على الترتيب تحاولان ترسيخ قيم العروبة والوطنية وكذلك توصيل فكر النظام عن ثورته. ومع تعاقب الأنظمة واختلاف التوجهات تم إسقاط المادتين من مقررات تدريس العلوم السياسية في عهد السادات. ما نؤد التركيز عليه هو المدى الذي ساهم فيه أعضاء هيئة التدريس في ضمان وجود مساحة للتعدّد في تدريس العلوم السياسية، بحيث تتسع من كونها تعدّدية داخل منظور واحد أو تعددية فردية بانتقالها إلى تعددية بشكل مؤسسي بحثي.

نشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وقد حاكت واستوتحت منهاجها من مدرسة لندن للاقتصاد London School of Economics (عليّ سليمان، ٢٠١١، ص. ١٥). وفي قسم العلوم السياسية - حيث تركيز البحث بالأساس على قسم العلوم السياسية دون قسمي الاقتصاد والإحصاء - «تمت الاستعانة بكتاب للعلوم السياسية لكاتب كندي، بالإضافة إلى أنّ محتويات هذا الكتاب وتقسيم موضوعات العلم فيه منبثة الصلة بالواقع الفكري-السياسي» (محمد صفار، ٢٠١٤). وحيث أن قسم العلوم السياسية كما سبق الذكر لم ينشأ من العدم داخل المناهج الأكاديمية المصرية، فإن ذلك يجعلنا نتساءل عن طبيعة تدريس علم السياسة في تلك الكليات والمعاهد بما تحمله من اتجاهات وقيم.

قبل نشأة الكلية وفي إطار سياسة التخطيط المتبناة آنذاك من قبل النظام السياسي، تم إرسال أساتذة إلى الخارج للتخصّير للتدريس في الكلية الوليدة، وذلك في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧. وكان منهم د. إبراهيم درويش من كلية الحقوق و د. علي عبد القادر اللذان قاما بالتدريس للدفعات الأولى في الكلية. بدأت الكلية بالتدريس عام ١٩٦٠ وقد تشكل أعضاء هيئة التدريس كما طلاب السنة الدراسية الثانية من كليات الحقوق والتجارة، أما طلاب السنة الدراسية الأولى فقد أتوا إلى الكلية من خلال تنسيق الثانوية العامة. وبذلك بدأت الكلية بدفعتين دراسيتين. في قسم العلوم السياسية، أثّرت خلفيات الأساتذة القانونية على تدريس العلوم السياسية من منظور قانوني وقد جاء ذلك أيضاً بالتزامن مع وجود

الجامعة الأميركية بالقاهرة^{١٧}، عليه، فقد تم انتداب العديد من الأساتذة من كليات الحقوق والتجارة والآداب للتدريس في الكلية الوليدة، و كانت منهم أسماء كبيرة مثل: خيرى عيسى، عبد الملك عودة، إبراهيم درويش والعديد غيرهم.

نقوم هنا بالتركيز على قسم العلوم السياسية في الكلية من دون قسمي الاقتصاد والإحصاء في إطار هذه الورقة البحثية. وما نود التلميح إليه هنا بشكل خاص، هو أنّ استقدام أساتذة من كلية الحقوق لتدريس العلوم السياسية في الكلية قد أثّر على اتجاهات تدريس العلم فأخذ الصبغة القانونية، وبشكل عام، فإن الاتجاه الذي تم من خلاله تدريس علم السياسة في بداية نشأة الكلية كان الاتجاه القانوني. لم يستمر الاتجاه القانوني كاتجاه رئيسي في تدريس العلوم السياسية في الكلية. فمع ابتعاث بعض الأساتذة والمتفوقين من خريجي الدفعات الأولى للكلية لاستكمال دراساتهم في الخارج - وخاصة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية - حدث أن تأثروا باتجاه علم السياسة الأميركي الذي كان سائداً في ذلك الوقت (نهاية الخمسينات وفي الستينات)، وهي ما يُصطلح عليه بالمدرسة السلوكية (نيفين مسعد، ٢٠١٦، ص. ٩. وعليّ الدين هلال، ٢٠١٥، مقابلة شخصية).

لا نجد مبالغة في القول إن المدرسة السلوكية ظلت هي الاتجاه النظري السائد في تدريس علم السياسة بالكلية حتى اليوم، للحد الذي يعتبر فيه أحد أساتذة الكلية من لا ينتمي للسلوكية غير مندرج تحت مظلة العلم (عليّ الدين هلال، ٢٠١٥، مقابلة شخصية). ينقلنا ذلك إلى الحديث عن اتجاهات نظرية أخرى في الحقل، أو بالأحرى اتجاهين فقط، إلا أنّهما «فرعيان وربما هامشيان [..]، وهما الاتجاه المعرفي الإسلامي والاتجاه التأويلي ما بعد الحداثي» (محمد صفار، ٢٠١٤). والحديث عن المدارس المختلفة داخل الكلية ينقلنا للنظر في مسائل التعددية الفكرية (ذات الطابع المؤسسي)، وثقافة الديمقراطية، والحرية الأكاديمية، باعتبارهم جميعاً مفاهيم تتبع كروافد لمفهوم المدنية، وباعتبار كل تلك العوامل تصب في نهاية المطاف في شكل بيئة التعلّم المدنية داخل الكلية. بمعنى آخر، يتم النظر إلى تلك الجوانب المذكورة باعتبارها «أبعاداً لمفهوم المسؤولية المدنية للكلية» (عدنان الأمين، ٢٠١٥، ص. ٦).

امتازت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ نشأتها بوجود تنوع وتعدد في توجهات أعضاء هيئة التدريس، وذلك ما انعكس بالضرورة على كيفية تدريس المقررات. ولكن ذلك التنوع الذي اتسم بالفردية لم يكن قد تحول إلى مدارس وتوجهات في الكلية لها نتاج معرفي مميز، بل لها قنوات للتأثير في المقررات ومناهج البحث. فمع نشأة الكلية في سياق سياسي اتسم بالاشتراكية وإعلاء قيم

^{١٧} باستثناء تخصص الإحصاء الذي لا تعطي فيه الجامعة الأميركية بالقاهرة درجة البكالوريوس.

وفى استعراض هيمنة المدرسة السلوكية على تدريس العلوم السياسية، ننظر إلى طبيعة المقررات ومناهج البحث التي تُدرّس للطلاب منذ فترة البكالوريوس. فعلى سبيل التوضيح، يعتبر نموذج ديفيد إيستون لتحليل النظم السياسي المعروف باسم «نموذج المدخلات والمخرجات» الذي يُستخدم للربط بين تفسير الظواهر السياسية والوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع (كمال المنوفي، ٢٠٠٦، ص. ٣٥)، النموذج الأساسي والرئيسي الذي يتم تدريسه في مناهج البحث. وهناك دعوة لاستخدامه في الإنتاج البحثي والمعرفي لطلاب الكلية من دون محاولة تقديم نماذج تحليلية مشتقة من منظورات ومدارس مختلفة. وذلك ما «يجسد نوعاً من السلطة المعرفية، أو لنقل الإمبريالية النظرية التي تُحدد من خلال السلطة الإدارية في مناقشة الرسائل أو السيمينار العلمي والترقيات، والسلطة المعرفية في تحديد مقررات التدريس والرسائل العلمية والأبحاث الدورية ما يدخل في نطاق العلم وما لا يدخل في نطاقه» (محمد صُفار، ٢٠١٤).

أما فيما يتعلق بالتعددية في تناول المقررات الدراسية، فإن اللائحة الخاصة بتنظيم المقررات الدراسية لم تنص على مفهوم التعدد في وضع المناهج الخاصة بتدريس العلوم السياسية. وعلى إثر ذلك يصبح تناول علم السياسة في الكلية من اتجاهات مختلفة رهن بالأستاذ ذي التوجه المحدد. وفي ذلك السياق تذكر الدكتورة نادية مصطفى أنه «إذا تحول منظور / توجه / رؤية / موقف الأستاذ إلى أحادية احتكارية تُقدّم للطلبة على أنها الموقف / العلم، فإن ذلك يعد كسر للمدنية والتعددية» (نادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية).

وبخطوة أخرى في طريق مأسسة التعددية الفكرية، ظهرت مساحات جديدة لمختلف التوجهات والمدارس في حقل العلوم السياسية تمثلت بتدشين مراكز الأبحاث في الكلية عام ١٩٨٥. وبدأت تلك المراكز تعمل على طرح أفكارها من خلال وجود أجنحة بحثية مستقلة، وبالمساهمة بأوراق بحثية في نطاق القضايا المهمة بها وإحداث زخم وحوار حول تلك الأفكار والأطروحات من خلال عقد ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية بالإضافة إلى البرامج والمنتديات. وقد شملت تلك المساحة جميع الأقسام والتخصصات، مما أدى بدوره إلى إثراء الطرح والإنتاج المعرفي المتنوع داخل الكلية (محمد سالم، ٢٠١٠، ص. ١٠٣). وفيما يخص قسم العلوم السياسية، كان هناك مراكز بحثية متنوعة في منظورها وقضاياها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مركز البحوث والدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بالإضافة إلى مراكز دراسات المناطق مثل مركز الدراسات الآسيوية ومركز دراسات الدول النامية وبرنامج الدراسات الأفريقية.

إلا أنه عقب أحداث الثالث من تموز/يوليو عام ٢٠١٣، تم تجميد عمل وأنشطة تلك المراكز لمدة وصلت لعام ونصف العام، ومن ثم تم

الاتجاه القانوني في تعليم العلوم السياسية بالولايات المتحدة الأميركية (جون دريزك، ٢٠١٠). وحان تخرج الدفعات الأولى من الكلية وإرسال المتفوقين منها إلى بعثات في الخارج، وإلى الدول الغربية حيث كان هناك مقاومة لإرسال بعثات إلى أوروبا الشرقية. وضمت معظم البلاد التي تم إرسال المبعثتين إليها غرب أوروبا والولايات المتحدة الأميركية (علي سليمان، ٢٠١١، ص. ٦١). جاء ذلك تزامناً مع ما شهده علم السياسة الأميركي مما قد يُطلق عليه ثورة باراديمية (paradigmatic shift) عن الاتجاه القانوني، ليحل محله الاتجاه السلوكي الذي تم تعريفه على أنه «تركيز البحث على السلوك السياسي، ومرافعة منهجية لصالح العلمية، ورسالة سياسية فحواها تشجيع النزعة العلمية، وتصور تنظيمي للنظام السياسي» (جون دريزك، ٢٠١٠). وقد اتخذ هذا الاتجاه العلم كذريعة يرفض بها اتجاهات مختلفة في تدريس العلوم السياسية تنطلق من غير منطلقات فلسفية.

يدفعنا ذلك إلى إعادة طرح السؤال: إلى أي مدى ساهمت الكلية في دعم تعددية منظورات تدريس العلوم السياسية في سبيل دعم بيئة التعلّم المدنية؟

نتحدث هنا ضمن إطار تحول نوعي لمفهوم التعددية الفكرية في تدريس العلوم السياسية من التعددية الفردية في محاولة تأسيسها. كان الدكتور حامد ربيع أول من حاول دفع ذلك التوجه الفردي للمنظور الإسلامي إلى تأسيس مدرسة الإسلام الحضاري لتدريس العلوم السياسية (وقد كانت لدى المدرسة روافد متعددة شملت أساتذة مثل: نيفين عبد الخالق، سيف عبد الفتاح، علا أبو زيد وآخرين مثل: علي عبدالقادر، حورية مجاهد، منى أبو الفضل ونادية مصطفى). وقد واجهت المدرسة في نشأتها مقاومة كبيرة خاصة من نظيرتها السلوكية التي تعتبر أن العلم الذي يدرس الظواهر السياسية بغير ما هو سلوكي وملحوظ لا يمكن قياسه بالعلم. وقد دافعت الدكتورة نادية مصطفى عن تلك المدرسة بأنها لم تكن لتدريس دراسات إسلامية إنما هي لتدريس العلوم السياسية انطلاقاً من منظور حضاري إسلامي. ويمكن اعتبار ذلك الصراع أصيلاً في المدرسة السلوكية، فهي «تقبل التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات الأساسية بين المصالح الاقتصادية المتعارضة» (جون دريزك، ٢٠١٠). فكما أوضحنا سابقاً، إنّ المنظور الحضاري الإسلامي يقوم على منطلقات وقيم مغايرة عن تلك التي تقوم عليها المدرسة السلوكية وتتبنائها.

بشكل مؤسسي، أي أنه يؤثر على مدى تنوع الإنتاج المعرفي والبحثي التابع للمنظورات المختلفة. بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات لتفعيل التعددية بين مختلف المدارس الفكرية المختلفة. أيضاً نخلص إلى عدم استقلال المساحة الديمقراطية بين إدارة الكلية والمراكز البحثية في ما يتعلق بالفعاليات المختلفة وقدرتها على نشر الأفكار وإحداث زخم حولها. وكيف أن تلك المساحة لا تتمتع بمعايير تضمن استقلالها، فإمكانية إتاحة تلك المساحة أو تضييقها قد يتأثر إلى حد كبير بتغيرات السياق السياسي أو تغير تصور النظام السياسي عن حجم ودور الجامعة وسياساته تجاه البحث العلمي.

بعد أن تناولنا في هذا الجزء تحليل البيئة المدنية الخاصة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، من خلال مؤشري التعددية وثقافة الديمقراطية، وبالنظر في مسائل مثل تدريس علم السياسة بالكلية ومدارسه المختلفة، والمساحة الممنوحة لمراكز الأبحاث المختلفة داخل الكلية، نقوم في الجزء التالي من الدراسة بتناول مؤشر المساواة بالتحليل، من خلال النظر في مسألة استحداث الشعب الدراسية في الكلية وبعض الجوانب الأخرى.

إضفاء قيم السوق على المنهج الأكاديمي

نشأت الكلية في ظل سياق سياسي يُعظم من دور الدولة وتدخلها في تبني وتنفيذ مشاريع تنموية، وهو ما ارتبط باحتياج واضح لنخبة وطنية من «المختصين» لإدارة تلك المؤسسات، ومع تحول سياسة الدولة عن تعظيم دورها في معظم المجالات في فترة الاشتراكية إلى تبنيها سياسات النيوليبرالية بداية بالانفتاح في عهد السادات وتعزيز سياسات الخصخصة في عهد مبارك، تلك السياسات التي تسمح بتنازل الدولة عن بعض المهام تاركة إياها لقوى السوق الحر. وحيث كان افتراضنا بأن تصور الكلية يدور في فلك تصور الدولة عنها منذ نشأتها، فإن ذلك التصور للكلية عن دورها ودور متخرجيها ينتقل من إعداد بيروقراطيين في أجهزة الدولة (سوق الدولة والقطاع العام) مثل (المخابرات - الإعلام - مؤسسات التخطيط - الدبلوماسية) إلى سوق العمل الحر في السياق النيوليبرالي، وهو ما يتطلب إعداد مختلف لشكل بيئة التعلم وكذلك كيفية إعداد متخرجيها .

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شرعت الكلية في إنشاء وحدة تنمية المهارات وزيادة الأعمال من أجل تقديم برامج تدريبية تخصصية (تخدم على تخصصات الكلية: الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصاء) تحت هدف أكبر للوحدة، وللكلية بشكل أعم، وهو بناء الشخصية المتكاملة للطلاب (محمد سالمان، ٢٠١٦، مقابلة شخصية). ووفقاً لما ذكره الدكتور محمد سالمان رئيس الوحدة، فإن ذلك الهدف يعني التركيز على تنمية الجانب المهاري لدى الطالب باعتباره الجانب الأقل اهتماماً للكلية كونها تركز أكثر على الجانب

دمجها بعد ذلك (نادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية). وقد طالت عملية الدمج الكثير من المراكز البحثية، وخاصة تلك التي تنتمي إلى قسم العلوم السياسية. فقد دمج مركز الدراسات الآسيوية ومركز دراسات الدول النامية وبرنامج الدراسات الأفريقية تحت اسم مركز دراسات المناطق الدولية. ودمج مركز البحوث والدراسات السياسية مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات تحت اسم مركز الدراسات والبحوث السياسية وحوار الثقافات. وبذلك، أصبح هناك مركزين بحثيين فقط يختص بهما قسم العلوم السياسية بالكلية (الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٦).

ومن جهة أخرى، كتب الدكتور السيد سليم^{١٨} حول ذلك التوجه في دمج المراكز البحثية بأنه يرجع لتبريرات مادية من قبل المسؤولين، موضحاً التالي: «ناقشت المسؤول عن القرار، فقال إن السبب هو أن المركز لا يُدر دخلاً على وزارة المالية والجامعة والكلية. وكل مركز لا يُدر أموالاً للدولة (وليس لصالح أنشطته) يجب التخلص منه. هذه هي سياسة الدولة، كما قال» (السيد سليم، ٢٠١٥). ويثير الحديث عن أسباب أو تبريرات خطوة الدمج التفكير في مسألة الاستقلال الأكاديمي سواء للكلية كحاضنة لعملية التعلم أو البحث العلمي، أو الجامعة بشكل أعم. ويمكننا القول إنه أياً كانت دواعي خطوة الدمج تلك، فإن المحصلة هي تقليص الإنتاج البحثي للكلية، بدلاً من التوسع فيه.

وأصبحت بعد تلك الفترة عمادة ووكالة الكلية تتوليان الفعاليات، ومنها المؤتمر السنوي العلمي. وأضحت وكالة الكلية تقوم بأنشطة خارج المقررات الدراسية (extra curriculum activities) تشترك مع قضايا المجتمع وما تتعرض له الجامعة مثل فعالية ضد التحرش والتي تأتي بالتنسيق مع إدارة جامعة القاهرة، حيث تم إنشاء وحدة مكافحة التحرش والعنف ضد المرأة على مستوى جامعة القاهرة ولها فممثل في كل كلية. غير أن الأنشطة أصبحت بذلك مقتصرة على إدارة الكلية من دون المراكز البحثية التي تعتبر فاعلاً هاماً في سياق الحديث عن التعددية في الحوار وثقافة الديمقراطية.

ما نقوم باستنتاجه هنا هو أن بيئة التعلم داخل الكلية تواجه تحديات فيما يتعلق بممارسة التعددية الفكرية في شكلها المؤسسي. فالمدرسة السلوكية هي المدرسة المهيمنة على مقررات التدريس وكذلك منهجيات البحث المتبعة في العلوم السياسية بالكلية، وهو ما يحد من خلق مساحة للتعددية الفكرية

١٨ أستاذ في العلوم السياسية في جامعتي الكويت والقاهرة. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كارلتون في كندا سنة ١٩٧٩. متخصص في العلاقات الدولية والدراسات الآسيوية. أسس مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة وأداره بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٣. كما أسس برنامج الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة سنة ٢٠٠٣. حصل سنة ٢٠٠٨ على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية من جمهورية مصر العربية.

رمزية الجامعة في التدريس باللغة الوطنية، وانتهى الأمر بتمرير القرار عبر التصويت بفارق صوت واحد في كفة الموافقة» (نادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية).

تدخلت إدارة الكلية في إعادة تشكيل بيئة التعلم التي كانت تمثل وحدة واحدة تدرس باللغة العربية إلى تقسيمها لشعبة تدرس باللغة الفرنسية تليها شعبة تدرس باللغة الإنجليزية. عندما كانت هناك أزمة تتعلق بعدم كفاءة طلابها عند الخروج لسوق العمل (العام أو الخاص)، كان الحل ضمن سياق السياسات النيوليبرالية هو استحداث الشعبتين الفرنسية والإنجليزية، اللتين تلزم شروط مسبقة لدخولهما. ففي سياق تدني مستوى تعليم اللغات الأجنبية في المدارس العامة المصرية، فإن النسبة الأكبر ممن لديهم فرصة وإمكانية دخول تلك الشعب هم من طبقات اقتصادية معينة قد حظيت من قبل بتعلم رفيع للغات الأجنبية. يزيد على ذلك أن مصاريف الشعبتين الفرنسية والإنجليزية تعادل حوالي ٣٧ ضعف مصاريف شعبة اللغة العربية، حيث أنه في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت مصاريف شعبة اللغة الإنجليزية والفرنسية ٧٤٠٠ جنيه للسنة الرابعة - كل على حدا-، مقارنة بشعبة اللغة العربية التي تبلغ ١٧٥ جنيه فقط. وحيث الشعبة العربية هي الشعبة التي يسهل الوصول إليها لكافة طلاب الثانوية العامة ذوي المجموع المطلوب دون أي شروط أخرى. لذلك نرى أنه لم يكن هناك تفكير لصالح المصلحة العامة للطلاب ودعم بيئة التعلم إنما قد أدى ذلك إلى تعزيز الانقسام وإعادة إنتاج التقسيم الطبقي داخل الكلية.

فلم يكن الاعتراض هنا على إنشاء شعبتي اللغة الفرنسية والإنجليزية لتدريس العلوم السياسية على إطلاقه، إنما في كيفية أن النهوض من أجل رفع كفاءة الطلاب لم يتم الاستجابة له إلا من خلال منطق سوق العمل، وذلك بتوفير ما يحتاجه السوق من دون اعتبار للمصلحة العامة للطلاب. وذلك أن شعبة اللغة العربية ظلت كما هي من دون أية مميزات إضافية على الرغم من انتماء معظم طلاب الكلية لها فقط بمتطلب الحصول على تنسيق الثانوية العامة المعادل. في حين يزداد الاهتمام بالشعبتين الأخيرتين وتوفير مميزات تسمح بتخريج مجموعة تنسم بقدر أعلى من الكفاءة للسوق.

من المفيد أيضاً إلقاء نظرة على موقع الشُعبة الفرنسية في الكلية، حيث يتم الترويج لها من خلال التأكيد على ميزات مثل: أنها «دراسة على مستوى عالٍ بثلاث لغات» تمنح الخريجين «شهادة مصرية وفرنسية، وفرص عمل مؤكدة ومتنوعة» (صفحة الشُعبة الفرنسية من الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٦). تظهر الآن الفجوة بين طلاب الشُعب المختلفة بالكلية من ناحية العدد وتأثيره على فرصة الحصول على نقاش داخل قاعات الدراسة، وفرص الحصول على منح دراسية ومدى إمكانية

المعرفي. ومن تلك المهارات مهارات الاتصال، ومهارات القيادة، وإعداد المحلل السياسي، ومهارات كتابة أوراق السياسات للجهات السيادية وغيرها من المهارات السريعة التعلم التي تناسب سرعة الإعداد للسوق النيوليبرالي. وتلك المهارات في رأينا لا تقدم علم كافي للطلاب. وعلى ذكر المهارات المعرفية التي يتم تدريسها في الكلية، فإن الكلية تعاني من فقر شديد في تعليم مهارات البحث والكتابة على الرغم من كون تلك المهارات أساسية لكلية بحثية بالأساس، فيعاني الطلاب حتى تخرجهم من عدم تمكنهم من قراءة أدبيات ونصوص أصلية في المجال وعدم كفاءة في كتابة أوراق بحثية متخصصة. مما يدل على إما اختلال في موازين الكلية أو يعني أن ذلك ما هو إلا تطبيق لسياسة متبناه.

في حين تم إنشاء تلك الوحدة في ٢٠١٣ (بدأت عملها فعلياً في آذار/مارس ٢٠١٤)، إلا أن تلك الخطوة لم تكن الأولى للكلية للتركيز على مهارات الطالب و«تلبية احتياجات سوق العمل»، بل جاءت كنتيجة لمساعٍ بدأت في عهد تولي الدكتور علي الدين هلال عمادة الكلية (١٩٩٤-١٩٩٩) لتعزيز ذلك المفهوم، كما فضل تسميته، تكوين الشخصية الإنسانية المتكاملة (علي الدين هلال، ٢٠١٥، مقابلة شخصية).

ربما لم يكن من باب المصادفة ظهور تحوّل لرؤية الكلية ناحية تلبية متطلبات سوق العمل، والاهتمام بتنمية مهارات الطالب في فترة التسعينيات، وهي الفترة التي تزامنت مع تعزيز السياسات النيوليبرالية في مصر. يُعَدُّ الدكتور علي الدين هلال إنجازات تلك الفترة في الكلية من توليه العمادة، إنشاء شُعبتي اللغة الفرنسية والإنجليزية (عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ على الترتيب)، وعقد ملتقى سنوي للتوظيف، وبداية إنشاء نماذج المحاكاة كخطوة لدعم وجود أنشطة طلابية داخل الكلية بجانب الاتحاد والأسر الطلابية مثل: نموذج محاكاة مجلس النواب المصري (١٩٩٥)، ونموذج محاكاة جامعة الدول العربية (١٩٩٧)، ومن ثمّ تتابَع إنشاء نماذج المحاكاة بالكلية وتخصيص ساعة للنشاطات خارج المقررات الدراسية يوم الثلاثاء من كل أسبوع.

يجدر بنا التفصيل قليلاً في موضوع إنشاء شُعبتي اللغة الفرنسية والإنجليزية للدراسة في الكلية. يذكر د. علي الدين هلال أنه في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ حدث انخفاض في أعداد المقبولين بامتحانات وزارة الخارجية من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مقارنة بدفعات فترات أخرى سبقت، ومقارنة بأقرانهم من خريجي الجامعة الأميركية. وقد أرجَع د. علي الدين ذلك إلى تدني مستوى اللغة الأجنبية لدى خريجي الكلية، ما كان الدافع وراء استحداث شُعبتي اللغة الفرنسية والإنجليزية. سبقت ذلك جدالات داخل الكلية بين أعضاء هيئة التدريس حول قبول أو رفض تلك الخطوة، انطلاقاً من أن ذلك يدمر مفهوم المساواة في تقديم الخدمة التعليمية و«تدمير

يفيد الخطاب المتداول بين بعض أساتذة الكلية وطلابها و متخرجيها أن الكلية قد فقدت جزءاً كبيراً من وضعها الاجتماعي^{٢٠} ومكانتها المتعلقة بالدولة في بدايات إنشائها وأنها أصبحت مثل أي مؤسسة تعليمية أخرى (حكومية وخاصة) تتنافس على تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك بانفتاح الوظائف المحتملة للخريجين خارج إطار مؤسسات الدولة لتشمل القطاع الخاص بشركاته ومؤسساته المتنامية. إلا أن ذلك لا يعدو كونه تغير في الشدة وليس النوع، فالكلية في بداية نشأتها كانت مُعدة لخدمة سوق الدولة وحالياً مع فقدان الدولة للعديد من مهامها تحولت إلى خادمة للسوق الحر. وحديثنا هنا لا يعني أن الكلية يجب أن تكون بالمؤسسة الجامدة التي لا تتأثر بالتغيرات، فهي مثلها مثل أي مؤسسة في المجتمع تتأثر وتتغير بالسياق المحيط، إنما نحاول التذليل على عجز الكلية عن إعداد رؤية لدورها وتصور خاص بها بالقدر الذي يحميها من تقلبها الشديد مع السياقات السياسية المختلفة.

وما نتوصل إليه هنا أن تصور الكلية عن دورها ظل رهين لتصور الدولة عنها. ما يدفعنا للتساؤل حول قدرة الكلية على تطوير رؤية مستقلة لدورها بصفتها مؤسسة أكاديمية، والقيام بدورها الأساسي كمصدر للإنتاج المعرفي على نحو مستقل. وأخيراً، دورها في توفير بيئة تعلم تتسم بالمساواة وتوفير فرص متكافئة للطلاب، ذلك كله في ظل علاقتها مع تغيرات السياق السياسي.

خاتمة

بخلاف التعددية الفردية المتمثلة في توجهات مختلف أعضاء هيئة تدريس العلوم السياسية، تظل مساحة التعددية الفكرية في شكلها المؤسسي مساحة مترددة. ففيما يخص المقررات الدراسية ومنهجيات البحث، تظل المدرسة السلوكية المدرسة المهيمنة وتتنافس معها المدارس الأخرى في محاولة للحصول على بعض من تلك المساحة الخاصة بشكل الإنتاج المعرفي. ولا يوجد ما يضمن من نصوص على ترسيخ التعددية بين مختلف المدارس. أيضاً، ما يخص ثقافة الديمقراطية بما تتضمنه من تعددية الحوار وإقامة الفاعليات واستقلالية المراكز البحثية هو رهن للسياق السياسي الذي يسمح بوجود مساحة مفتوحة أو يقوم بتقليل وحجب تلك المساحة لصالح فردية وسيطرة من إدارة الكلية دون غيرها.

٢٠ ينظر العديد من خريجي الكلية وأساتذتها – بل ونسبة لا بأس بها من المجتمع – إلى الكلية باعتبارها كلية النخبة/القيمة، وإضفاء طابع من التميز على الكلية يرجع في أصوله للعديد من الأسباب التي لا يتسع المجال لذكرها، إلى جانب أنها كانت الكلية الحكومية الوحيدة التي تمنح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد والإحصاء في مصر – تم إنشاء كليات حكومية موازية لاحقاً في جامعتي بني سويف (٢٠١٤) والاسكندرية (٢٠١٥).

الوصول لمعلومات عن تلك المنح ليس إمكانية إتاحة المعلومات إنما وجود مساحات النقاش حولها بين الأساتذة والطلاب، وبين الطلاب أنفسهم، ومدى الوعي بها، والكتب الدراسية المقررة وما يستتبعها من اختلاف محتواها حيث تقوم الكلية في الشعب الأجنبية بالاعتماد على كتب يتم استيرادها من الخارج وهي منبثة الصلة في محتواها وما تطرحه من أمثلة عن الواقع العربي.

كل تلك الفروقات تعمل على ترسيخ عدم المساواة وتفوت أية فرصة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب داخل نفس المؤسسة التعليمية، وهو ما يشكل تحدياً لتشكيل وترسيخ بيئة تعلم مدنية. إن تقسيم الشعب داخل الكلية «يُعد التواء على مجانية التعليم باسم تطويره، ويضرب المساواة، والعدالة، ومفهوم المواطنة» (نادية مصطفى، ٢٠١٦، مقابلة شخصية) باعتبارهم مفاهيم رافده من مفهوم المدنية (عدنان الأمين، ٢٠١٥، ص. ٦).

في فترة تولي الدكتورة منى البرادعي لعمادة الكلية (٢٠٠٥-٢٠٠٨) تم استحداث وصياغة رسالة الكلية ورؤيتها في شكل مكتوب – وهو ما لا ينفي وجود معناها من قبل في شكل غير مكتوب – وذلك ضمن تمرين فرضته الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ١٩ على كافة الكليات. في سياق يوحى بالتأثر بتقليد تتبعه الشركات ومؤسسات السوق بشكل عام، عكست رؤية الكلية تأثراً واضحاً بمتطلبات السوق، وهو ما يتمثل في عبارة مثل: «تنمية قدرات الطلاب في شتى المجالات المطلوبة في سوق العمل» (الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٦). وذلك ما يدعونا إلى عدم النظر إلى تلك الرسالة بعين الحياء، وأن نقوم بفتح النقاش حول قضية إضفاء طابع وقيم السوق على الأكاديمية.

١٩ انشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ برئاسة الجمهورية، وهي تعد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وذلك باعتبارها الجهة المسؤولة عن نشر ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتواءم مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. وفي ضوء ذلك تسعى الهيئة إلى التطوير المستمر للتعليم وضمان جودته وفقاً لمجموعة من المبادئ والقيم التي تؤكد الشفافية والموضوعية والعدالة والحرص على معاونة المؤسسات التعليمية على توفيق أوضاعها وتحسين أدائها الكلي للتأهل والحصول على الاعتماد. (موقع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: <http://naqaqaeg>)

للمزيد حول تاريخ اعتماد الكلية: <http://www.feps.edu.ar/fepsunits/qau/adoptionofquality.php>

المراجع

كتب

المنوفي، كمال (٢٠٠٦). مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، القاهرة: جامعة القاهرة.

سليمان، علي عبدالعزيز (٢٠١١). ذكريات السنوات الذهبية: كلية الاقتصاد والسياسة في الستينيات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

طابع، محمد سالم (٢٠١٠). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في اليبويل الذهبي: خمسون عاما من البناء والعتاء الفياض. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مسعد، نيفين (٢٠١٦). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: سنوات الحلم والريادة (١٩٦٠ - ١٩٧٤). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مقالات باللغة العربية

أبو الفضل، منى (٢٠٠٠). المنظور الحضاري وخبرة تدريس النظم السياسية العربية. محاضرة منشورة ضمن أعمال «دورة المنهاجية الإسلامية في دراسة العلوم الاجتماعية - علم السياسة نموذجاً»، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٧/٢٩، ١٨/٢، ٢٠٠٠).

الأمين، عدنان (٢٠١٤). المسؤولية المدنية للجامعة. بيروت: مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد ١٠٠، تشرين الأول/أكتوبر، ص ٥٢-٥٠.

سليم، محمد السيد (٢٠١٥). إعدام مركز الدراسات الآسيوية. جريدة الأهرام، متوفر في <http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.2=part&1788497=aspx?Serial>

صفار، محمد (٢٠١٤). علم السياسة في مصر: التاريخ والتوجهات. مجلة جدلية الالكترونية، متوفر في <http://www.jadaliyya.com/183447/pages/contributors>

مقالات مترجمة

Dryzek, John S. (2006). Revolutions without Enemies: Key Transformations in Political Science. American Political Science Review. (translated by: Adel Zokakh), Al- Methak institute for training, studies and researches. Retrieved from <http://www.almethaq.info/news/article2227.htm>

موقع إلكتروني (website)

الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

Jan 19 <http://www.feps.edu.eg/ar>, accessed in

Participant observation. (n.d.). Retrieved from <http://psc.dss.ucdavis.edu/sommerb/sommerdemo/observation/partic.htm>

رصدت الورقة تدخل الكلية في تشكيل بيئة التعلم. فمع تقسيم بيئة التعلم إلى ثلاث شعب بإضافة شعبي اللغة الفرنسية والإنجليزية اللاحقين بما تطلبانه من شروط مسبقة تستعصى على أغلبية الطلاب، زادت الكلية من مميزات هاتين الشعبتين من دون اعتبار لتطوير وتوفير فرص للشعبة الأغلبية وهي شعبة اللغة العربية. يتضح أن تصور الكلية عن دورها يدور في فلك تصور الدولة عنها ويوضح عجزها عن تطوير رؤية مستقلة. حيث أنه في ضوء تغيّر السياق السياسي من هيمنة الدولة وقطاعها العام كلاعب رئيسي في المشهد إلى حضور السوق الحر بما يفرضه من متطلبات، أدخلت الكلية تطورات تمثلت في إنشاء وحدة تنمية المهارات وريادة الأعمال التي ولّت الاهتمام بتوفير تدريبات للطلاب تستهدف تنمية مهاراتهم بما يتلاءم مع سوق العمل، إلى جانب القيام بدور الوسيط بين الطلاب وقوى السوق لتسهيل عملية توظيف الطلاب بعد التخرج. ولعل أوضح تجلي لمتطلبات سوق العمل على بيئة التعلم بالكلية هو استحداث شعبي التدريس باللغة الإنجليزية والفرنسية، وما يتم الإشارة إليه كقاط تميز لتلك الأقسام.

تنبع خصوصية هذه الورقة من محاولتها لإلقاء الضوء على حالة تدريس علم السياسية في مؤسسة رئيسية تدرس هذا العلم في الوطن العربي والتحديات التي تعيق تدريس علم السياسة في السياق المصري. ونسعى لأن يكون خطوة لاستكمال جهد قائم - رغم قلته - لدراسة تاريخ تدريس حقل العلوم السياسية في مصر وتفاعله مع الطبيعة السياسية والثقافية للمجتمع، وكذلك حالة تدريس العلم في سياقنا العربي. مع ذلك، تظل هناك جوانب أخرى عديدة تأتي على درجة من الأهمية لتوضع محل الدراسة، ففي ظل هيمنة الدولة على مؤسسات إنتاج المعرفة، كيف يمكن لنا إنتاج تاريخ مغاير للسردية التاريخية التي تتبناها الدولة فيما يتعلق بنشأة مؤسسات التعليم وإنتاج المعرفة؟ وفي ظل السياق السياسي المعاش في مصر، كيف يمكن لنا الحديث عن الاستقلال الأكاديمي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بشكل خاص وللمؤسسات التعليمية بوجه عام؟

الأنشطة الطلابية في الجامعات من الماهية إلى الهوية^{٢١}

آيات نور الدين

سوف نبين بالتفصيل، ماهية كل نشاط من الأنشطة المختارة، وبرنامجه، والتفاصيل المتعلقة به. كما سنعرض أهم الجهات المنظمة للأنشطة في كلية العلوم وآلية اشتغالها في ما يتعلق بالأنشطة.

بداية، ما هي أنواع الأنشطة التي تُنظّم في كلية العلوم؟
تجدر الإشارة في البداية، إلى أن أحد أهم أنواع الأنشطة التي تُنظّم في كلية العلوم هي الأنشطة الأكاديمية، ونعني بها كل ما يمت إلى البرنامج التعليمي بصلة، من دورات تقوية في اللغة الإنكليزية، إلى حصص دعم في بعض المواد، إلى دورات تحضير لبعض الإمتحانات. هذا النوع من الأنشطة لن يدخل في التحليل الذي نقوم به، وإن كان سيدل على اهتمام و«تنافس» الجهات المتنوعة في الجامعة على هذا النوع من الأنشطة والبرامج.

الورقة ستركّز على الأنشطة غير الأكاديمية، والتي يمكن تصنيفها إلى عدّة فئات:

أنشطة دينية:

لعل الأنشطة الدينية في كلية العلوم تأخذ الحيّز الأكبر من عموم الأنشطة المنفذة، ويمكن أن يضم هذا النوع إحياء المناسبات الدينية أو الأنشطة التي تتمحور حول مواضيع دينية وأهدافها تصب في هذا الإطار. وروزنامة المناسبات ملأى بالدينية منها، مما يجعل «كل يوم والثاني» - على حد تعبير أحد مسؤولي الأنشطة - يوجد نشاط ديني في الكلية.

يتصدّر المناسبات الدينية التي يتم إحيائها في كلية العلوم، عاشوراء^{٢٢}، وتلفّ الكلية رايات سوداء في أيام المناسبة. تتولى جهتان أساسيتان وضع تلك الرايات والإعلاميات الخاصة بالمناسبة، وهما التعبئة التربوية في حزب الله وشعبة حركة أمل في كلية العلوم (سندرج لاحقاً تعريف بكل المنظمين)، ويشير المسؤولان عن هاتين المنظمين إلى أنه تم الاتفاق على أن تكون الإعلاميات التي تُعلّق حول عاشوراء (أو غير عاشوراء) خالية من شعار كلا

تعتبر كلية العلوم^{٢٣} في مدينة رفيق الحريري الجامعية^{٢٤} في الجامعة اللبنانية من أكثر الكليات التي تضح بالأنشطة الطلابية على مدار العام الدراسي. يعزو ذلك أحد القيمين على الأنشطة الطلابية إلى أن الموارد البشرية في كلية العلوم تسمح بذلك، كون الدوام إلزامياً يستدعي الحضور اليومي للطلاب وفي الوقت نفسه فإن برنامج الدروس اليومي غير ضاغط كما الحال في كلية الطب أو الهندسة، مما يسمح للطلاب بهامش من المشاركة سواء في التنظيم أو في الحضور.

أنشطة متنوعة يمكن أن يلحظها من يرد كلية العلوم. في بعض الأشهر قد تجدها بشكل شبه يومي. بعض تلك الأنشطة، عندما يسمح الطقس الجوي، يعم الساحات الخارجية، والبعض الآخر تخص بها القاعات الداخلية الكثيرة في مبنى الكلية.

وتستقبلك البوسترات التي تعرض - بتصاميم متنوعة- للأنشطة القريبة زمنياً، ويتفاوت حجم هذه البوسترات وكثرتها من نشاط إلى آخر، ومن جهة داعية إلى أخرى. ومع أن في الجامعة لوحات حائط مخصصة للإعلانات إلا أن الأعمدة لا تسلم منها، ولا حتى الحوائط أو أي مكان يمكن أن يُلصق عليه إعلان، ولا تعتمد الجهات الداعية على البوسترات والإعلاميات الورقية التي يتم تعليقها أو التي تُسلم باليد إلى الطلاب فقط؛ إذ إن لكل جهة داعية صفحتها الخاصة على مواقع التواصل الإلكتروني (الفايسبوك عموماً)، إضافة إلى الدعوات عبر الواتس آب. وإذا كان حجم البوسترات وكثرة انتشارها يؤشر إلى حجم الجهة الداعية ونفوذها في الكلية، فإنه يؤشر إلى أمر آخر وهو أهمية النشاط وتصدره الأولوية لدى الجهة نفسها.

والأنشطة على تنوّعها من دينية إلى سياسية إلى فنية إلى ثقافية إلى اجتماعية تلقى استجابة من قبل جمهور الطلاب مما يجعل الجهات الداعية راضية عن أدائها.

ما سنعرضه بالتفصيل في هذه الأوراق هو نموذج عن أهم الأنشطة التي نُظمت في كلية العلوم في مجمع الحدث، خلال العام الدراسي السابق (٢٠١٤ - ٢٠١٥).

٢١ هذه الورقة هي من نوع الشهادة (Testimony)، لذلك لا تتضمن إحالة إلى مصادر ومراجع. وضعنا هوامش إضافية لمعلومات أو للتوضيح

٢٢ أنظر: <http://www.ul.edu.lb/dail/sciences.aspx>

٢٣ مدينة رفيق الحريري الجامعية في الحدث - الشويفات، تضم ٩ كليات بالإضافة إلى الملاعب والحدائق وقاعات الاحتفالات والاجتماعات، وهي: العلوم الطبية، طب الأسنان، الصيدلة، الصحة العامة، الحقوق، العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، معهد الفنون الجميلة، العلوم، والهندسة.

٢٤ عاشوراء هي ذكرى استشهاد الإمام الثالث من أئمة الشيعة، ويصادف في اليوم العاشر من الشهر الأول شهر محرم بحسب التقويم الهجري، وعادة ما يبدأ الشيعة بإحياء المناسبة بدءاً من اليوم الأول وانتهاءً باليوم العاشر، وقد يمتد الإحياء إلى اليوم الأربعين أي يصادف ٢٠ من الشهر الثاني (شهر صفر) ولهذا اليوم (الأربعين) خصوصية عند غالبية الشيعة.

وعلى الرغم من أن بعض المناسبات الدينية الخاصة بالمذهب الشيعي قد تحمل بعض الإشارات للمذهب السنني تحديداً، إلا أن التعبئة التربوية، بحسب أحد مسؤوليها، تجهد في الابتعاد عن ذلك من خلال الإحياء، ففي «ذكرى استشهاد السيدة الزهراء لا نضع صور لحرق الباب ولا أي شيء من هذا القبيل»^{٢٨}.

وثمة مناسبات دينية تلقى اهتمام أكثر من جهة طلابية في الجامعة، فولادة النبي محمد مثلاً هي من المناسبات الدينية التي يتجمع على إحيائها كل الجهات ذات الطابع الديني الموجودة في الكلية، وهي: التعبئة التربوية وشعبة حركة أمل وجمعية شباب المشاريع (سيتم التعريف بهذه المنظمات لاحقاً). وإن كانت هذه الجهات تلتقي على الرمز والمناسبة، إلا أنها لا تلتقي على إحياء واحد أو نشاط واحد، فلكل منها أنشطته واحتفالاته الخاصة بالمناسبة.

وثمة نقطة هي أن تنظيم نشاط ديني في الكلية لا يتوقف بالضرورة على وجود مناسبة دينية، فمن أهم الأنشطة الدينية التي تُنظم بشكل سنوي والتي تحولت بنفسها إلى مناسبة هي مسابقة «الفكر الإسلامي الأصيل» (سيأتي الحديث عنها بالتفصيل لاحقاً)، إضافة إلى مسابقة القرآن الكريم وكلا المسابقتين من تنظيم التعبئة التربوية.

أنشطة وطنية وسياسية:

قد يتساءل القارئ عن تبرير دمج الفئتين (الوطنية والسياسية) في فئة واحدة، والسبب وراء ذلك يعود إلى أن المناسبات الوطنية، إما أنها لا تشكل أولوية لدى الجهات التي تحيي الأنشطة في كلية العلوم، أو أنها إذا اكتسبت أهمية وتبنت جهة ما إحياءها فإن الإحياء نفسه يكون سياسياً (طريقة توجيه المناسبة أو طريقة الإحياء وهذا ما سنبينه لاحقاً عند الحديث عن نموذج من هذه الفئة).

وللأنشطة السياسية في الكلية مساحة ليست بالقليلة، ويعود ذلك إلى اعتبارها (الأنشطة السياسية) تترأس الأولويات لدى بعض الجهات الطلابية؛ «عندما نقول شعبة حركة أمل وأنشطة جامعية، هذا يعني بالدرجة الأولى ذكرى القسّم»^{٢٩} وذكرى الشهداء القادة^{٣٠} وذكرى ٦ شباط^{٣١}». أضف إلى أن الجهات الطلابية الفاعلة تعتبر أن من أهداف إقامة الأنشطة في الجامعة استقطاب الطلبة إلى «المشروع الأكبر» (الذي هو سياسي بالدرجة الأولى)، وعليه فمن الطبيعي أن تفرد مساحة من أنشطتها أو من مضامينها للسياسية منها.

٢٨ يتبنى بعض الشيعة روايات تاريخية من أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان قد هجم على بيت عليّ والزهراء بنت الرسول وقد كانت خلف باب بيتها فقام بعصرها مما تسبب بكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وقام بإشعال النار على باب البيت، وكان ذلك سبباً في وفاتها لاحقاً.

٢٩ سيتم الإشارة بالتفصيل لاحقاً إلى هذا النشاط
٣٠ يقصد بالشهداء القادة محمد سعد وخلييل جرادي، وهما من قادة حركة أمل استشهاداً في ٤ آذار ١٩٨٥ في عبوة ناسفة في بلدة معركة جنوب لبنان.
٣١ هي انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ والتي ساهمت في إسقاط إتفاق ١٧ أيار.

الحزبين اللذين تتبع لهما المنظمّتان الطالبتان. هذا لا يعني بالضرورة أنك لا تميّز إلى أي جهة تنتمي الراية المعلّقة، فمصدر الإعلاميات هو الحزب الذي تنتمي إليه المنظمة والمذيلة بشعار العام حول عاشوراء (مثلاً: كان شعار حزب الله للعاشوراء العام السابق: «سر انتصاراتنا» وبالتالي كل الإعلاميات المعلّقة من قبل التعبئة التربوية في الجامعة حملت هذا الشعار). وكذلك الأمر بالنسبة لحركة أمل.

أما بالنسبة إلى كيفية إحياء عاشوراء، فيتنوع الأمر من محاضرات دينية إلى مسابقات، إلى وليمة (أي تقديم وجبات طعام للطلاب والطالبات بالمناسبة، تم تأمين ما يقارب ١٥٠٠ وجبة طعام في ذكرى عاشوراء للعام السابق). أما اللطميات وقراءة السيرة الحسينية^{٣٢} فقد أشار المسؤول عن الأنشطة في التعبئة إلى أنه «أخذ قرار منذ نحو ٦ سنوات بعدم تنظيمها داخل حرم الجامعة». كما ذكر بعض الطلاب أن زيارة عاشوراء^{٣٣} تُقرأ في الصباح الباكر من كل يوم من أيام عاشوراء. وإذا كانت الجهات التي تحيي المناسبة (عاشوراء) ذات طابع ديني، إلا أنه لا يقتصر الإحياء عليها، فمجلس طلاب الفرع الجهة شبه الرسمية أحييت المناسبة في العام السابق، وقد اتسم إحياءه للمناسبة بصيغة «انفتاحية» من خلال استضافته لرجال دين من المذهب السنني وآخر من الطائفة المسيحية، إضافة إلى شخصية شيعية ذات طابع «وحدوي».

المناسبات الدينية التي يتم إحيائها كثيرة، فلذكرى ولادات أئمة أهل البيت^{٣٤} أهمية بالنسبة للتعبئة التربوية بشكل أساسي، التي تنصق لإحياء هذه المناسبات وإن تفاوتت طريقة الإحياء بحسب الأهمية التي تكتسبها الذكرى، إلا أنه لا تمر مناسبة ولادة أو وفاة إمام إلا ويتم التطرق إليها (في حال صادف مرورها خلال العام الدراسي).

٢٥ يقصد بالسيرة الحسينية قراءة ما حدث في اليوم العاشر من محرم بطريقة حزينة تستدعي الحزن والبكاء وهو ما يطلق عليه في الشائع «مجالس العزاء الحسينية»

٢٦ زيارة عاشوراء هي نص يتوجه بالسلام والتحية إلى الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه الذين قتلوا في العاشر من محرم.

٢٧ أئمة أهل البيت في المذهب الشيعي عددهم ١٢ وتكتسب ذكرى ولادة كل منهم وذكرى وفاته (باستثناء الثاني عشر لأنه بحسب الشيعة غائب ولا يزال حياً ويظهر في آخر الزمان ليقوم دولة العدل في العالم) أهمية وتتفاوت هذه الأهمية بحسب الإمام، فتختلف مثلاً من الإمام الأوّل (الإمام علي) عنه عند الإمام السادس أو السابع، ولذلك عوامل وأسباب ليس المقام لذكرها.

«الحالة الإسلامية»^{٣٤}، غصّ المكان بالحضور الذي زاد عن ١٢٠٠ طالب وطالبة. كذلك ينظّم مجلس الفرع مثلاً حفلات زجل بمناسبة دينية أو غير دينية.

أنشطة صحية:

يتم تنظيم أنشطة صحية في الكلية، أهدافها توجيهية عامة (إسعافات أولية...) أو في موضوع محدد. أجمعت أغلب الجماعات المنظمة للأنشطة على أنّ المخدرات من الآفات التي دفعتنا الجماعات إلى تنظيم أنشطة حولها، وتحديدًا من الجانب الصحي. وثمة مؤسسة صحية تستعين بها الكلية (مجلس طلاب الفرع تحديداً) لتنظيم الأنشطة الصحية وهي الهيئة الصحية الإسلامية^{٣٥}. وتستلزم الاستعانة بجهات خارجية الاطمئنان إلى أهدافها وبرامجها ومنظومتها القيمية وهو ما يتحقق مع هذه الهيئة، أما الجهات الأخرى مثل الصليب الأحمر مثلاً فإن الأنشطة المتاحة له في الكلية هي حملات تبرّع، وإن كان يدعو إلى الانتساب أو التطوع لديه، إلا أن بعض الجهات تتحقّق على ذلك وإن لم تعلن موقفها، «فإن المنتسبين إليها (الجهة الطلابية) أو القريبين منها يعرفون جيداً أن القيم الحاكمة لهم لا تتوافق مع الأجواء في الصليب الأحمر ولا سيما موضوع الاختلاط، أما بالنسبة لباقي الطلاب فيتركون وشأنهم».

الأنشطة الفكرية والثقافية:

يمكن أن ندرج الكثير من الأنشطة التي تُنظّم ضمن هذه الفئة، فالندوات واللقاءات الفكرية كثيرة في الكلية، إلا أن أغلبها يعالج مواضيع دينية، وبالتالي يمكن أن تُدرج في فئة الأنشطة الدينية.

«معرض الكتاب» نموذج عن الأنشطة الثقافية التي نُظّمت، وكان مجلس طلاب الفرع هو المسؤول عن تنظيمه.

أنشطة خاصة وأنشطة عامة:

تصنيف آخر للأنشطة يمكن أن نذكره هنا وهو الأنشطة الخاصة والأنشطة العامة:

ففي بعض الأحيان يكون النشاط خاصاً بكلية العلوم، الدعوة لطلبة كلية العلوم، ومكان تنظيم النشاط هو إحدى القاعات أو الباحة الخارجية للكلية، وهذا يدين أغلب الأنشطة المنظمة في الكلية.

وبعض هذه الأنشطة السياسية مدرج تلقائياً على رزنامة هذه الجهات، فتكرره سنوياً. وفي بعض الأحيان تفرض بعض الظروف نفسها ك نشاط في الجامعة، كزيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني الدكتور علي لاريجاني الجامعة اللبنانية بدعوة من رئيس الجامعة اللبنانية^{٣٦}. ومع أن اللقاء كان في قاعة المؤتمرات في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في مجمع الحدث، إلا أن طلبة كلية العلوم كانوا من ضمن المدعوين لحضور اللقاء. وهو من الأنشطة التي حضرها عمداء ومدراء الكليات والفروع والأساتذة الجامعيين.

أنشطة رياضية:

للرياضة حيز هام في الأنشطة المنظمة في كلية العلوم، لا سيما أن الكلية تشتمل على مرافق خارجية وداخلية تسمح بذلك، منها ملعب كرة قدم. وكل الجهات التي تعمل على تنظيم أنشطة في الجامعة تولي اهتماماً بالأنشطة الرياضية.

وتعتبر الأنشطة الرياضية «مساحة آمنة» يمكن أن تشترك فيها جهات متنوعة فكرياً وثقافياً (سنعود إلى هذا الموضوع لاحقاً عند الحديث عن العلاقة بين الجماعات المنظمة للأنشطة).

أنشطة فنية وترفيهية:

تولي غالبية الجهات المنظمة للأنشطة في كلية العلوم جزءاً من اهتمامها بالأنشطة الفنية والترفيهية، وإن اختلفت الأولوية والمضمون ومعايير الترفيه والفن عند كل منها. وتعتبر الأنشطة الفنية أو الفقرات الفنية خلال أنشطة أخرى محل خلاف.

فأهم الجهات الطلابية النافذة في الكلية تعتبر الموسيقى والغناء الشائعين^{٣٧} من الأمور المحرّمة دينياً، وهذا ما يطبع أنشطة هذه الجهة أو الأنشطة التي لهذه الجهة رأي فيها (كأنشطة مجلس الفرع مثلاً وسنأتي على بعض التفاصيل لاحقاً)، كما أنّ الجماعة الطلابية تحاول عرقلة الأنشطة الفنية التي تنظّمها جهات أخرى (لا سلطة لها عليها) في حال لم تتناسب هذه الأنشطة ومنظومتها القيمية.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، نُظّمت أنشطة فنية في الجامعة، واستقطبت جمهوراً، وإن لم يخل الأمر من بعض المناكفات.

وإذا كان هذا النوع من الفن محرماً عند تلك الجهات، هذا لا يعني أن لا أنشطة ترفيهية أو فنية لديها، لكن بمعاييرها، فعندما استضافت التعبئة التربوية مثلاً «علي العطار»، وهو أحد منشدي

^{٣٢} زيارة الدكتور علي لاريجاني إلى الجامعة اللبنانية كانت خلال شهر كانون الأول ٢٠١٤: <http://www.al-akhbar.com/node/222535>

^{٣٣} يتبنى حزب الله الرأي الفقهي القائل بحرمة غناء المرأة، وأن مضمون الغناء يجب أن لا يشتمل على «الباطل» ويُدْرَج غناء الحب في هذا الإطار، إضافة إلى أن من يغني الباطل يُفْضَل أن لا يتم الإستماع له حتى لو غنى ما هو حلال؛ لأن في ذلك ترويحاً له.

^{٣٤} نقصد بها المجتمع الشيعي الملتزم دينياً الذي يروّج عبر إعلامه بعض المنشدين الذين يلقون رواجاً ويصبحون ذاتي الصيت.
^{٣٥} تأسست الهيئة الصحية الإسلامية عام ١٩٨٤. «تسعى الهيئة الصحية الإسلامية إلى تقديم أفضل الخدمات الصحية والرعاية لكافة شرائح المجتمع اللبناني، وبالأخص المستضعفين منهم. وهي جمعية لا تتوخى الربح، بل هي ظهير للمقاومة ومجتمعها، تدعم صمود الناس في أرضهم وقراهم، وتساعد كل المحرومين والمستضعفين وتقدم خدماتها لهم، وكل هذا بالاستناد إلى روح الإسلام وقيمه وتعاليمه»؛ من مقابلة مع المدير العام للهيئة الصحية الإسلامية الحاج عباس حبّ الله: <http://www.baqiatollah.net/essaydetails>.
VwteC_19odg.#10.v=chcid&1800=php?eid

تصدّر هذا النشاط اهتمام الجامعة بأكملها وليس المنظمين فقط؛ من مكان الحفل في قاعة المؤتمرات في الجامعة، إلى الحضور الرسمي؛ من رئيس الجامعة إلى عمداء الكليات وعدد كبير من الأساتذة إضافة إلى حشد الطلاب..

برنامج الحفل؛ من تعريف إلى كلمة الطلاب إلى كلمة إدارة الجامعة إلى معزوفات الفرقة الهرمونية لكشافة الإمام المهدي^{٣٨}، التي شكرها رئيس الجامعة في ختام كلمته، كله بدا في نسق متجانس، وعبرت فقراته عن العلاقة المميّزة بين المقاومة والجامعة التي «منذ الاجتياح الاول عام ١٩٧٨، تخرج المئات من مقاومين الاحتلال الاسرائيلي» على حدّ قول رئيس الجامعة خلال الحفل.

احتفال ٢٥ أيار، الذي يُنظّم سنوياً، هو من الأنشطة القليلة التي تتوقّف الدروس لأجلها. سابقاً كان يتم ذلك لأجل أنشطة عدّة، إلا أن ذلك أحدث إرباكاً وسجالاً مع بعض الأساتذة الذين كانوا يرفضون التنازل عن حصصهم من أجل نشاط، لذا أخذ القرار بعدم توقّف الدروس إلا في أنشطة استثنائية قليلة أهمها ٢٥ أيار، إضافة إلى أنشطة قد تطرأ (مثل زيارة د. لاريجاني).

الدعوة لهذا الاحتفال، كما ولغيره من احتفالات وأنشطة مجلس طلاب الفرع، تتم – كما أشرنا – من خلال البوسترات ومواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الدعوة الشفوية من خلال مندوبي القاعات؛ إذ في كل قاعة (صف دراسي) ينتدب المجلس أحد الطلاب من بداية العام الدراسي إلى نهايته، يكون صلة الوصل ما بين طلاب الصف والمجلس.

إعلاميات ويافطات وأعلام تعود لحزب الله زينت المكان. وهذا الاحتفال هو المستثنى من قرار التعبئة التربوية الذي ينص على عدم وضع أعلام حزب الله داخل حرم الجامعة.

مظاهرة ضد الإساءة للرسول الأكرم:

بعد الرسوم المسيئة للنبي محمد والتي نُشرت في مجلات فرنسية، تداعى مجلس طلاب فرع كلية العلوم إلى تنظيم نشاط للتعبير عن رفضهم للإساءة للنبي محمد، وكان النشاط عبارة عن اعتصام (وقف) للطلاب في الفناء الخارجي للكلية. بعد تجمّع الطلاب، تحدّث رئيس مجلس طلاب الفرع عبر مكبرات الصوت، ومن ثم تلا أحد الطلبة نصاً هو أشبه بعهد، وكان يتوقّف بعد كل جملة منه فاسحاً المجال للطلاب بعدها بتردادها من بعده. وقد جاء في النص الآتي: «يا رسول الله، فداك نفسي ودمي وأبي وأمي وأهلي وولدي، وكل

وفي أحيان أخرى تكون الأنشطة عامة ويمكن أن نسميها مركزية، بمعنى أن المدعو إليها طلبة كل الكليات التي تشتمل عليها مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية، وقد تأخذ مكانها في كلية العلوم أو أي كلية أخرى من كليات المجمع، وتؤخذ بعين الاعتبار نوعية القاعة وقدرتها الاستيعابية وتجهيزاتها كعوامل انتقاء. وقد لفت أحد مسؤولي الأنشطة في كلية العلوم إلى أنهم عادة يفضلون قاعة كلية الإدارة، لأنها «ألبق وأكثر ترتيباً».

ويمكن أن تتخطى الدعوة في بعض الأنشطة كليات المجمع لتطال الطلبة في كل جامعات لبنان، كما هو الحال في نشاط التعبئة التربوية «مسابقة الفكر الإسلامي الأصيل» (سنعود لاحقاً بالتفصيل لهذا النشاط).

أنشطة خاصة بالإناث:

كما يمكن أن نلفت إلى نوع آخر من الأنشطة، وهو الأنشطة الخاصة بـ «الأخوات»^{٣٩}. وينظّم هذا النوع من الأنشطة كل من التعبئة التربوية وحركة أمل. وعن نماذج حول هذا النوع من الأنشطة أشار مسؤول في التعبئة إلى ندوة حول كيفية اختيار الشريك (في الحياة الزوجية)، فيما أشار مسؤول في حركة أمل «أن الأنشطة ذات الجانب النسائي هي الأنشطة المرتبطة بيوم المرأة العالمي أو أنشطة خاصة بالتوعية من سرطان الثدي مثلاً».

قد نجد الفصل الجندري أيضاً في بعض أنشطة مجلس طلاب الفرع، الذي نظّم رحلة خاصة بالذكور، فيما كان للإناث رحلتهم الخاصة. ولم يقتصر الأمر على الفصل في الرحلة، إذ اقتصرت رحلة الإناث على الذهاب والإياب في اليوم عينه فيما تضمّنت رحلة الذكور قضاء ليلة والعودة في اليوم التالي.

نماذج لأهم الأنشطة:

بعد أن استعرضنا بشكل سريع بعض أصناف الأنشطة التي نظّمت في كلية العلوم، سنعرض بشيء من التفصيل لنماذج عن هذه الأنشطة، وسنختار أهم الأنشطة لأهم الجهات التي تنظّم (أو نظّمت) أنشطة خلال العام السابق ٢٠١٤ – ٢٠١٥):

احتفال ٢٥ أيار^{٣٧}:

ذكرى ٢٥ أيار لا تمر في الجامعة مرور الكرام. كثير من الأنشطة تعم الكلية تعبيراً عن الامتنان لهذه الذكرى. احتفال ٢٥ أيار، والذي أُطلق عليه العام السابق «نبض مقاومة»، هو من أهم الأنشطة التي نظّمت في العام السابق بهذه المناسبة. كل شيء كان يدور على

٣٦ الأخت جمع أخوات مصطلح تستخدمه الجهات الدينية الإسلامية للإشارة إلى المرأة بدلاً من أنسة أو سيدة، وعادة ما تكون «الأخت» المشار إليها تنتمي إلى نفس الدائرة الدينية.

٣٧ ٢٥ أيار مايو ٢٠٠٠ تحرّز الجنوب اللبناني على يد المقاومة الإسلامية، وقد اعتبر من وقتها عيداً وطنياً وعطلة رسمية للمدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية في البلاد.

٣٨ نسبة إلى الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت لدى المذهب الشيعي، «جمعية كشافة المهدي (عجل الله فرجه) جمعية كشفية لبنانية بدأت عملها عام ١٩٨٥م، ونالت رخصتها من وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة – المديرية العامة للشباب والرياضة بقرار رقم ٥٦٣ سنة ١٩٩٢ م»: https://www.facebook.com/almahdiscouts/info/?tab=page_info

حفل افتتاح المسابقة للعام ٢٠١٤-٢٠١٥ كان برعاية وحضور نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، وقد تضمّن برنامج الحفل ما يلي: تلاوة آيات من القرآن الكريم وكلمة للتعبيّة التربوية ألقاها أحد الطلبة وكلمة للشيخ قاسم وفيلم عن سير المسابقة في العام السابق، وقد اختيرت كلية الإدارة كمكان لحفل الافتتاح.

«نهضة الإنسان» كان عنوان الكتاب للعام ٢٠١٤-٢٠١٥، وقد تضمّن ستة مباحث بالعناوين الآتية: المبحث الأول: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، المبحث الثاني: الجهاد في المنظور الإسلامي، المبحث الثالث: الثورة الإسلامية في إيران، المبحث الرابع: أركان الثورة الإسلامية، المبحث الخامس: حرية التفكير والمعتقد، المبحث السادس: مقولة الحرية، إضافة إلى مدخل بعنوان: «معرفة الإنسان في فكر الإمام الخميني (قده)».

كانت اللقاءات الأسبوعية التي تلت حفل الافتتاح لامركزية (لكل كلية لقاءاتها الخاصة)، ما يقارب ثمانية لقاءات، ويتمحور كل لقاء حول جزء أو فصل من الكتاب، ويستضيف شخصية دينية تقدّم المحور المحدّد ويولي ذلك نقاش وحوار مع الطلّاب والطالبات. لكيفية اختيار الشخصية الدينية معاييرها، فليس كل رجل دين قادر على مخاطبة عقل الجامعيين! ومن يتمّ اختيارهم نحرص على أن يكون لديهم مقبولية عند الشباب الجامعي، بحسب ما لفت مسؤول الأنشطة الجامعية في التعبيّة التربوية.

من بين الشخصيات التي استضافتهم التعبيّة التربوية للقاءات التي سبقت المسابقة الشيخ طارق فخري^{٤١}، والسيد صادق الموسوي^{٤٢}، والشيخ حسين زين الدين^{٤٣}.

بعد انتهاء اللقاءات من تقديم ومناقشة محاور الكتاب مع الطلّاب، تُجرى المسابقة بشكل مركزي (كل الجامعات في مكان واحد). وقد أُجريت في العام السابق في كلية العلوم (تم شغل ٩ قاعات في الكلية)، في كل القاعات بمراقبة أخوة من التعبيّة التربوية. وعادة تُجرى المسابقة يوم سبت أو أحد إلا أنها في العام السابق أُجريت يوم جمعة.

تُصح المسابقات من قبل جمعية المعارف الإسلاميّة، ومن ثم تعلن النتائج في حفل الختام. وقد أقيم حفل الختام للعام السابق في قاعة الاحتفالات في مسجد القائم^{٤٤}، تحدث خلاله المستشار الثقافي للسيد علي الخامنئي في إيران آية الله محمّدي، ورئيس المجلس

مالي وما حولني ربي. إن دماءنا وأرواحنا وأولادنا وحياتنا ترخص أمام كرامة رسول الله وعرض رسول الله وشرف رسول الله والله على ما نقوله شهيد. ودماء شهدائنا تشهد، وجراح جرحانا تشهد، وبيوتنا المهدمة تشهد ما دام فينا دم، لن نسكت عن إهانة نبينا وسيبقى الصوت عالياً: لبيك يا رسول الله!».

ومع كون مناسبة النشاط جامعة جعلت منه نشاطاً صالحاً للتبني من قبل مجلس طلّاب الفرع، إلا أن طبيعة النشاط كانت مستنسخة عما يجري خارج الجامعة، ولم يكن لخصوصية الجامعة وكون معدي النشاط من طلبة الجامعة من تجلّ في النشاط وتفصيله. من تجمّع الطلّاب إلى الشعارات التي حملت من قبلهم خلال الاعتصام، وصولاً إلى أن نص «العهد» الذي أخذ حرفياً عن كلمة أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في مسيرة النصر لرسول الله^{٣٩}، وإلى أنه فضلاً عن عدم كون مناسبة النشاط مبتكرة من قبل أبناء الجامعة، وهي تكرار لمناسبات «الخارج»، فإن مضمون النشاط أيضاً كان مستنسخاً عن مضمون المناسبة عينها في هذا الخارج.

جائزة الفكر الإسلامي الأصيل:

من أهم الأنشطة الدورية السنوية التي تنظّمها التعبيّة التربوية في حزب الله في الجامعات، هو نشاط مركزي (لكل الجامعات في لبنان بما فيها الجامعات الخاصة)، يُنظّم بالتشارك بين ثلاث جهات؛ وهي التعبيّة التربوية في حزب الله والمستشارية الثقافية الإيرانية وجمعية المعارف الإسلاميّة^{٤٥}، وإن كانت التعبيّة التربوية هي بوابة عبور النشاط إلى الكلية.

قوام النشاط هو مسابقة فكرية في مضمون كتاب محدد، حيث تُعد الجهات الثلاث المعنية بالنشاط كتاباً في كل عام (حجم الكتاب ما يقارب الـ ٢٠٠ صفحة من القطع الكبير)، عنوان الكتاب ومضمونه يختلفان من عام لآخر.

يُباع الكتاب في كل جامعات لبنان بسعر رمزي (٢٠٠٠ ل.ل). وقد اشترى الكتاب في العام السابق (٢٠١٤-٢٠١٥) حوالي ٥٠٠٠ طالب.

قبل إجراء المسابقة، تنظّم التعبيّة التربوية أنشطة عدّة ترتبط بالمسابقة أولها حفل افتتاح مركزي (بمثابة حفل إعلان بدء التحضير للمسابقة السنوية)، إضافة إلى لقاءات فكرية أسبوعيّة في كل كلية محورها مضمون الكتاب.

^{٣٩} https://www.youtube.com/watch?v=aNS_g-xzOPM

^{٤٠} جمعية المعارف الإسلاميّة الثقافية «علم وخبر ٥٥ / أد: هي جمعية ثقافية تعمل على تحسين وتنمية الروح الإيمانية والجهادية، ورفع المستوى الثقافي، وتعميم القيم والأداب العامة، ونشر الثقافة الأصيلة المواكبة للعصر المستنقاة من نهج الإمام الخميني (قدس سره) معتمدة على كفاءات علمائية وخبرات فنية وإدارية، ببرامج جذابة ووسائل متطورة وأساليب عصريّة»: <http://www.almaaref.org/> ^{11=pageid&6=pagedetails.php?supcat}

^{٤١} حائز على ماجستير في العلاقات الدولية ودرس *banking* بالإضافة إلى الدراسة الدينية

^{٤٢} حائز دكتوراه في علم الاجتماع بالإضافة إلى الدراسة الدينية

^{٤٣} حائز على إجازة في الكيمياء بالإضافة إلى الدراسة الدينية

^{٤٤} مسجد القائم هو أحد المساجد التابعة لحزب الله والذي يقع في منطقة الصفيير، ويتولى إمامة المسجد الشيخ أكرم بركات وهو مدير جمعية المعارف الإسلاميّة.

ذكرى القسم:

تعتبر ذكرى القسم من أهم المناسبات التي تتوقّف عندها شعبة حركة أمل، وهي استعادة للقسم الذي تلاه السيد موسى الصدر، مؤسس حركة أمل، في مرجة رأس العين في بعلبك في ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٤، يومها تلا السيد موسى الصدر نص القسم الآتي:

«نحلف بالله العظيم أن نتابع مطالبتنا بحقوقنا المواطنة، وبحقوق جميع المحرومين دون تردد أو مساومة وأن لا نهدأ حتى لا يبقى محروم في لبنان أو منطقة محرومة، إننا اليوم نلتزم بهذا الميثاق الديني المرتبط بشرفنا الإنساني وكرامتنا الوطنية، وسنحتفل به حتى تتحقق الأهداف، نقسم بجمال لبنان وجباله، بجنوبه وشرقه وشماله، بشمس له الغروب، وبإشراقها المطلقة من الجبل، نقسم بأعجاز تاريخه، وبإعطاء إنسانه وبالحب الذي ضم به أبناءه، نقسم بدماء الشهداء، بدموع الأيتام، بأنين الأمهات، بالأم الجرحى، المكتومين، بقلق الطلاب والمثقفين، بذعر الأطفال في الحدود، وبعزم المرابطين والمجاهدين وبتضحياتهم، بليالي الخائفين، وبأيام البائسين، بالأفكار المهملة وبالكرامات المهذورة وبالجهود الضائعة، نقسم أن لا نوقر جهداً لإحقاق الحق وإبطال الباطل، ومحاربة الطغيان والنضال على أعداء الوطن والمواطن، والله على ما نقول شهيد^{٤٦}».

وتحيي شعبة حركة أمل في الجامعات، ومنها كلية العلوم ومجمع الحدث، هذه الذكرى سنوياً من خلال احتفال يردد خلاله الطلاب القسم بشكل جماعي. كما تضمن الاحتفال (٢٠١٤ - ٢٠١٥) كلمة لمسؤول دائرة الجامعيين في حركة أمل، إضافة إلى كلمة مسؤول المكتب الإعلامي المركزي في حركة أمل الدكتور طلال حاطوم، واختتم الحفل بأناشيد لفرقة الصدر الإنشادية.

أعلام حركة أمل وصور السيد موسى الصدر ومقتطفات من كلماته، تعمّ الساحات الخارجية المؤدية إلى قاعة الاحتفال، وعلى غرار ترداد «العهد» المأخوذ من كلمة السيد حسن نصر الله، يردّد الطلاب مع مدّ الأيدي إلى الأمام قسّم السيد موسى الصدر الذي تعرضه شعبة الحركة على الشاشات وعبر مكبرات الصوت، ويحاول القِيمون إدخال الجامعة كعنصر متغيّر في الاحتفال من خلال ربط رمز المناسبة ومضمون «القسم» مع مطالب الطلبة في الجامعة اللبنانية^{٤٧}، إلا أن كل ما عدا ذلك لا يجعل الاحتفال مختلفاً عن احتفال لحركة أمل خارج سور الجامعة.

الفن سرّ الوجود:

هو أحد النشاطين المركزيين للذين نظمهما «نادي سما» خلال العام ٢٠١٤-٢٠١٥. وإن لم يكن مخصصاً لطلبة كلية العلوم

التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين وتم توزيع الجوائز (٥٠ جائزة، الجائزة الأولى كانت جائزة نقدية \$٣٠٠٠).

ومع أن المسابقة متاحة للجميع إلا أنّ المشاركة الفعلية تكون عادة من المنتسبين لحزب الله.

تشارك شخصيات خارجية عديدة التعبئة التربوية أنشطتها. أمّا أن يبتدئ النشاط الشيخ نعيم قاسم ويختتمه مستشار للسيد علي الخامنئي في لبنان إضافة إلى السيد هاشم صفي الدين، فإن لذلك دلالة على أولوية هذا النشاط وتصدره اهتمام الجهة المنظمة وهي التعبئة التربوية. كما أنّ لأهمية الجهات الثلاث التي تقف خلف النشاط دلالة إضافية على ذلك. أضف أن النشاط يُعلن عنه في قناة المنار وإذاعة النور التابعيتين لحزب الله.

والنشاط ليس بالمسابقة العابرة التي تجريها التعبئة أو تجريها جهات أخرى قد تكون وظيفتها إثبات وجود أو احتفاء عابر في مناسبة ما، فإنّ تُنظّم ثماني لقاءات تسبق المسابقة، ويتم دعوة شخصيات للوقوف على كل فصل من الكتاب.. كل ذلك يؤشّر على الحرص الشديد على «تشرّب» الفئة المستهدفة للمعلومات والمعارف. كما أنّ التركيز على رموز محددة يقدمها كتاب المسابقة وتوجهات فكرية وثقافية لدى هذه الرموز يدلّ على الوجهة الحالية المشكّلة للهوية الثقافية للجهة الداعية.

حوافز كثيرة مادية ومعنوية تدفع الطلاب للمشاركة في نشاط يبدأ في الجامعة وينتهي في أحد مراكز حزب الله خارج أسوار الجامعة.

احتفال ذكرى ولادة السيدة زينب^{٤٨} وتكريم المحجبات:

تكريم الأخوات اللواتي يرتدين الحجاب، أو اللواتي «يتقدّمن» في طريقة ارتدائهن للحجاب (من اللباس العادي إلى الشرعي إلى «العباءة الزينية») هو مناسبة سنوية، تتوقّف عندها التعبئة التربوية، حيث تتمّ تسمية الفتيات المكّرمات، كما يتم تقديم هدايا لهنّ أمام الجمهور الذي يحضر المناسبة. وهذا النشاط وإن كان محلياً (على مستوى كلية العلوم) ولم يتصدّر أولوية على مستوى الأنشطة من حيث الموازنة المرصودة له أو التحضيرات والوسائل، إلا أنه من الأنشطة التي تعني الكثير بالنسبة للتعبئة، فهو – بالنسبة إليها – يسلط الضوء على قيمة أولى خاصة بالمرأة، ويمكن أن تتلمس الشعور بالفخر لدى التعبئة التربوية لأنه في «كل سنة يكون هناك الكثير من الأخوات المكّرمات» بحسب ما قاله المسؤول عن الأنشطة في التعبئة التربوية.

٤٥ السيدة زينب هي بنت علي بن أبي طالب، الإمام الأول عند المذهب الشيعي، وتكتسب السيدة زينب قدسية كونها ابنة الإمام علي والسيدة زهراء (بنت النبي محمد) كما لكونها رافقت أباها الإمام الحسين في عاشوراء يوم استشهاده، ويُنقل لها دور مهم في نقل الأحداث للرأي العام في مقابل الرواية الرسمية.

46 <http://imamsadger.net/News/news.php?NewsID=6570>

٤٧ راجع مضمون كلمة رئيس الجامعيين في شعبة أمل خلال الاحتفال: <http://yalebnan.com/?p=39997>

لا يملأ المسابقة وحده بل بمساعدة أحد الشباب المتطوعين «والدارسين للدين مع جمعية المشاريع؛ إذ لا يمكن أن يكتب إجابات خاطئة على أسئلة دينية من قبل المتسابقين، فهل يمكن أن نتركهم يفتون لوحدهم؟!» بحسب ما أجاب أحد المسؤولين عن الأنشطة في الجمعية. فمهمة الشباب المساعد التأكد من صحة الإجابات قبل أن يكتبها المتسابق، وفي حال كانت الإجابة خاطئة فإنها تكون «فرصة لتعليمه الأمور الصحيحة». تُجرى المسابقة أمام مبنى الكلية حيث توضع طاوالت وكراسي للمتسابقين والطلبة من جمعية شباب المشاريع.

في حفل توزيع الجوائز، يتحدّث أحد مشايخ جمعية المشاريع إضافة إلى مدائح نبوية حول الرسول الأكرم، ويتم توزيع ١٥ جائزة للفائزين (أبرز الجوائز كانت ١٠٠ \$ و ١٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل.) كما يتم في ختام الحفل تقديم طعام للحضور.

الجهات الطنّابية

بعد أن تعرّفنا في ما سبق على أهم أنواع الأنشطة ونماذج عن بعضها، نفرّد الأسطر اللاحقة للحديث عن أبرز الجهات الطنّابية في الكلية والمعنية بتنظيم الأنشطة فيها. أبرز هذه الجهات هي مجلس طلاب الفرع، التعبئة التربوية في حزب الله، وشعبة حركة أمل، ونادي سما وجمعية شباب المشاريع.

مجلس طلاب الفرع:

عندما نتحدّث عن أنشطة طنّابية في حرم كلية من كليات الجامعة اللبنانية، فإن أوّل المعنيين بها عادة ما يكون مجلس طلاب الفرع، وهي الجهة الطنّابية الرسمية صلة الوصل بين الطلاب وإدارة الجامعة، وعادة ما تكون هذه الهيئة منتخبة؛ إلا أن الظروف السياسية والأمنية في البلاد والتي وصلت تداعياتها إلى ما بين الطلاب في الجامعات دفع إدارة الجامعة إلى إلغاء الانتخابات الطلابية في الجامعات، فكان آخر مجلس منتخب هو مجلس العام ٢٠٠٨، وقد نتج عنه في كلية العلوم مجلس مؤلف من ٢٥ عضواً، الأغلبية للتعبئة التربوية في حزب الله (٧٠٪ حزب الله و٣٠٪ باقي الأحزاب). ويشير مسؤول المجلس حينها أن «التعبئة التربوية هي التي كانت تبني اللائحة الإنتخابية، وقد كانت تنزل منفردة سابقاً وتربح كل المقاعد، لكنها فضّلت مع تأزّم الوضع السياسي في البلاد وانعكاس ذلك على الجامعات، أن تفرّد مقاعد لجهات أخرى حرصاً منها على تخفيف الاحتقان».

وبقي المجلس على حاله، وحين يتخرّج طالب عضو يحلّ مكانه طالب آخر ينتمي إلى الحزب ذاته، بالتراضي والتوافق.

ومع أن المجلس اليوم هو مجلس غير منتخب إلا أن له الحيثية ذاتها للمجلس المنتخب، لدى إدارة الجامعة والطلاب على حد سواء. فنجدّه مثلاً يدعو لمظاهرة ضد زيادة الرسوم، ويدعو الطلاب إلى

وحدها؛ إذ إن كل الكليات في مجمع الحدت دُعيت إلى هذا النشاط الفني الذي اتخذ من المدرج الروماني في المجمع مكاناً له؛ لأنه يكتسب جمالية وسعة تجعله قابلاً لهذا النوع من الأنشطة الفنية. وقد كان النشاط عبارة عن عروض مسرحية موسيقية غنائية، هدفها أن يعبّر الطلاب عن أنفسهم وهواياتهم ومهاراتهم، فكان قوام العروض هم طلاب الكليات أنفسهم، إضافة إلى مجموعة من المتخرجين الذين شكّلوا فرقة فنية.

استمرّ النشاط لمدة ساعتين، من الرابعة حتى السادسة عصراً. وقد تمّت الدعوة إلى النشاط من خلال مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ فضّل النادي عدم وضع بوستر عن الحفل، إذ «إن أحد الطلبة من كلية الإدارة كان «مستشهداً» حديثاً» بحسب ما عبّر أحد المؤسسين للنادي. وعلى الرغم من ذلك، أضف أن بعض الكليات كان قد أغلق أبوابه بسبب انتهاء العام الدراسي، إلا أن الحضور زاد عن الخمسمئة شخص.

لم يكن الغناء أي غناء، فقد غنّى المشاركون لفيروز وزكي ناصيف، فهما «يغنيان الوطن والحبّ بشكل راق» وكأنهم بذلك (القيمون على النادي وأنشطته) يحاولون بذلك أن يحوزوا على الحد الأدنى من المقبولية من قبل الجهات الأخرى المعارضة لهذا النوع من الفنّ. إلا أن ذلك قد لا يتحقق، فليس السجال حول الموسيقى والغناء بجديد، بحسب المسؤول عن سما، فهو كان ولا يزال وسيظلّ موجوداً؛ لأن المسألة بالنسبة للتعبئة التربوية متعلّقة بمنظومة القيم والتي منها تحريم الغناء والموسيقى، أما بالنسبة إلى «سما» فالفنّ والموسيقى، لا سيما «الراقي» منهما، تساهمان في رفع مستوى الإنسانية وتنمية عقل الإنسان وتصفية ذهنه. لذلك فإنهم (سما) لا يتنازلون عن أنشطتهم ولا مضامينه، كلّ بحسب ما أفاد المسؤول عن أنشطتها.

مع ذلك، فإن نوعاً من الحذر قد يتسم به النادي عند تنظيمه مثل هذه الأنشطة، فزمان النشاط خلال شهر حزيران/يونيو (شهر انتهاء العام الدراسي في الكليات)، إضافة إلى توقيته من الساعة الرابعة حتى السادسة مساءً، والحرص على خفض مستوى الصوتيات، عوامل قد تشير إلى رغبة القيمين بالابتعاد عن إثارة التوتر. كما أن النادي والقيمين عليه يحرصون «على عدم الدخول في صراع مع أحد حتى لو ابتدأ الآخرون ذلك».

ولادة النبي محمد:

مع أن ذكرى ولادة النبي محمد هي مناسبة يتّفق عليها كثير من الجهات المنظّمة لأنشطة في الجامعة، إلا أن كل جهة تحييها على طريقتها، وجمعية شباب المشاريع هي من الجهات التي تحيي ذكرى ولادة النبي محمد، من خلال مسابقة واحتفال ختامي توّرع خلاله الجوائز على الراحين. المسابقة إحدى أنواع الأنشطة التي تعتمد عليها مختلف الجهات الطنّابية، إلا أنّ ما تختلف فيه جمعية شباب المشاريع عن غيرها في ذلك، هو طريقة إجراء المسابقة، فالمتسابق

المناقصة تدفع لمجلس الفرع مبلغاً (ما يقارب الـ ٥٠٠٠ \$) مقابل توليها طباعة وبيع الكورسات للطلاب. ويعتبر هذا المبلغ كافياً بحسب المعنيتين لتنظيم الأنشطة المطلوبة خلال العام الجامعي. كما تقدّم التعبئة التربوية في بعض الأحيان الدعم العينيّ لأنشطة المجلس. فمثلاً في نشاط معرض الكتاب الجامعي تمّ تأمين كل الرفوف الخاصة بالكتب من التعبئة التربوية، كما عرضت التعبئة على دور النشر تأمين طلاب يتسلّمون مهام البيع والشراء بهدف التخفيف عنهم مادياً. ولعل ذلك يرسم ملامح العلاقة بين المجلس المدعوم والتعبئة الداعمة.

وتلمح روح التعبئة في المجلس وأنشطته، فالقيم الحاكمة للتعبئة ليست ببعيدة عن القيم الحاكمة لأنشطة المجلس، وذلك لجهة نوعية الشخصيات التي تُستضاف، ونوعية الأنشطة التي تُنفَّذ، والحدود الفاصلة بين الجنسين، والموقف من الموسيقى والغناء؛ حتى أنّ موقع المجلس على موقع التواصل الاجتماعي تتصدّره صورة الجامعة مع شعار «سنخدمكم بأشرف عيوننا» وهي الكلمة الشهيرة للأمين العام السابق لحزب الله السيد عباس الموسوي.

التعبئة التربوية:

هي منظمة شبابية تابعة لحزب الله، تأسست عام ١٩٨٥، تنشط في الجامعات والمدارس.

ومن أهدافها^{٤٩}:

- ◀ البناء الرسالي للفرد ونشر القيم الحقّة في الساحة التربوية
 - ◀ تجذير ثقافة المقاومة ورفدها بالكفاءات العلمية
 - ◀ المساهمة في النهوض التربوي ودعم التعليم الرسمي
 - ◀ الدفاع عن حقوق الطلبة والمعلمين في الساحة التربوية
 - ◀ تقديم الخدمات التربوية والعلمية والاجتماعية
 - ◀ تفعيل دور الشباب وحمل همومه وقضاياهم
 - ◀ التزام القضايا الكبرى للوطن والأمة
 - ◀ تخليد ذكرى الشهداء وحفظ أمانة الدماء الزاكية
- تعتبر التعبئة التربوية من أقوى الجهات الطلابية التي تنفّذ أنشطة في كلية العلوم، ويمكن استنتاج ذلك من عدد الأنشطة والوسائل والموارد المسخّرة لها ومن خلال «الجمهور الجاهز دائماً وبالعدد المطلوب» لحضور الأنشطة.

يعتبر المسؤول في التعبئة التربوية عن الأنشطة الطلابية في الجامعات أن هدفها التربوية في الجامعات هما الاستقطاب والتوعية. الاستقطاب لدعم المشروع الأساس وهو المقاومة، والتوعية في المجال الديني والقيمي.

عدم التسجيل في الجامعة وتُلبي كلتا دعوتيه من قبل الطلاب، كما أن إدارة الجامعة تلبي مطلبه وتلغي الرسوم الإضافية.

لمجلس الفرع أندية تنضوي تحتها الأنشطة المتعددة، والأندية هي: النادي الأكاديمي، والنادي الثقافي، والنادي العلمي، والنادي الرياضي. وقد نفّذ المجلس خلال العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ما يقارب العشرين نشاطاً، وهي الآتية^{٤٨}:

١. مظاهرة ضد زيادة رسوم التسجيل الجامعية

٢. تسجيل الطلاب

٣. المشاركة في معرض التوجيه للمدارس في الأونيسكو

٤. ندوة عاشورائية

٥. اليوم الصحي

٦. دورة كرة القدم

٧. مظاهرة ضد الإساءة للرسول الأكرم

٨. ندوة شعرية

٩. تكريم أساتذة جامعيين

١٠. تزيين بمناسبة عيد الميلاد

١١. مظاهرة ضد تعطيل الامتحانات

١٢. افتتاح معرض «كلمات» الجامعي للكتاب

١٣. رحلة ومبيت للإخوة

١٤. لقاء توجيهي لطلاب «الكونكور»

١٥. دورة التعليم مع تجمع المعلمين

١٦. مسابقة «شغل عقلك»

١٧. دورة الإسعافات الأولية

١٨. رحلة للأخوات

١٩. الأمسية الفلكية

٢٠. احتفال ٢٥ أيار

يعتبر القيّمون أن الأولوية في المجلس تأتي للأنشطة الأكاديمية، إضافة إلى أنشطة أخرى يراعي المجلس، في اختياره لها أو للشخصيات الرئيسية فيها، التنوّع داخل الجامعة، بحسب ما أشار إليه مسؤول الأنشطة الجامعية في التعبئة التربوية للعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥، «فحتى لو كنّا أغلبية، فإننا نتعامل في الجامعات كما نتعامل في البلديات، نحترم الآخرين، نبتعد عن الاستفزاز ولا نحتكر القرار». ويعتبر أنّ ذلك هو ما جعله يختار شخصيات معينة في الندوة العاشورائية مثلاً؛ فلو كانت التعبئة التربوية هي الجهة الداعية لن تكون الشخصيات هي نفسها على حدّ تعبيره.

يؤمّن المجلس موازنة أنشطته من خلال المناقصة الخاصة بـ«الكورسات» (الدروس)، بالشركة أو المؤسسة التي ترسو عليها

الدعوة لأنشطة التعبئة تعتمد بشكل رئيسي على المطبوعات، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي (هذا العام أصبح للتعبئة في كلية العلوم صفحة على الفيس بوك بعنوان هويتي- كلية العلوم، كما للكليات الأخرى صفحاتها بنفس الاسم- هويتي- مع تغيير إسم الكلية).

شعبة حركة أمل:

تتحرك حركة أمل في الجامعات من خلال تنظيم شبابي بإسم «شعبة حركة أمل» فنجد فروعاً لهذا التنظيم في كل جامعات لبنان. وتنظم شعبة حركة أمل في كلية العلوم أنشطة متنوّعة، منها الديني والسياسي والرياضي وغيرها. كما أن هناك أنشطة مركزية وأخرى خاصة بطلبة كلية العلوم. وتولي الشعبة أهمية للأنشطة والمساعدة الأكاديمية للطلاب. فلمرحلة تسجيل الطلاب الجدد واستقبالهم أهمية خاصة؛ إذ تطبع الشعبة البروشورات الخاصة بتوجيه الطلاب، وتخصّص فريقاً من الطلبة المنتسبين إليها لتوجيه الطلاب الجدد.

أما بالنسبة للأنشطة غير الأكاديمية، فلشعبة حركة أمل لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً من بينهم ٣ نساء، إحداهن هي مسؤولة شؤون «الأخوات». وكما هو الأمر بالنسبة للتعبئة التربوية، فإن لشعبة حركة أمل رزنامة أنشطة سنوية، أغلبها مناسبات دينية، إضافة إلى المناسبات السياسية.

وتهتم شعبة حركة أمل بتشبيك علاقات مع كل الجهات المتواجدة في الجامعة: «لا نستثنى أحداً، لكن نعرف النشاط المناسب لكل جهة من الجهات الطلابية لكي نشترك معها فيه، فالجهات العلمانية نتشارك معهم فقط في أنشطة رياضية». إذ أن هناك «منطقة آمنة» بالنسبة للشعبة خالية من الديني والثقافي والسياسي تسمح لها ببناء أرض مشتركة مع «الأخريين العلمانيين». أما مع التعبئة التربوية فحتى لو لم يكن هناك أنشطة مشتركة، فكل منهما يشارك على مستوى الحضور في أنشطة الأخر. وعلى الرغم من التنافس الدائم، المعلن أحياناً وغير المعلن أحياناً أخرى، فإن التنسيق يكون على أعلى مستوى «لأننا جسم واحد، فحتى لو خرج أحد العناصر عن حدود الهدوء المفروضة، فإننا كمسؤولين نتدخل لمحاورة ومنع تطوّر أي خلاف» كما ذكر مسؤول الجامعيين في حركة أمل.

ويتمّ تأمين موازنة الأنشطة بالدرجة الأولى من الطلاب المنتسبين للشعبة. تقدّم الحركة دعماً بسيطاً لكل نشاط، بحسب المسؤول في الشعبة، إلا أنّ الجزء الأكبر يتم تأمينه من المنتسبين إلى الشعبة إضافة إلى الممولين من المحال التجارية القريبة من الجامعة (كبدلات عن إعلانات). كما أنّ هناك بعض الجهات التي يهّمها أن تقدّم دعماً مادّيّاً في هذه المجالات.

للتعبئة التربوية رزنامة أنشطة سنوية، تحتوي غالباً على المناسبات الدينية، وتجتمع اللجنة الخاصة بالأنشطة الجامعية في التعبئة (هناك لجنتان للأنشطة إحداهما لجنة الأخوة والأخرى لجنة الأخوات، لكل منهما اجتماعاتها الخاصة، كما أنهما يجتمعان سوياً في بعض الأحيان) لمناقشة كيفية الإعداد لهذه المناسبات. قد تطرأ بعض الأمور غير المدرجة على الرزنامة والتي تتطلب إقامة نشاط ما. مثلاً (وإن كان هذا المثال منذ أكثر من سنتين) عندما نشط الداعمون للزواج المدني، وجدت التعبئة التربوية نفسها معنية بتنظيم نشاط يبيّن «سلبات هذا الأمر» وكما يستقطب النشاط، فإن المدعوة للإلقاء محاضرة حول الموضوع اختيرت أستاذة جامعية غير محببة، «لأنه لو اخترنا عالم دين، فإن ما سيقوله في هذا الموضوع سيكون متوقفاً».

ولا تستحوذ كل الأنشطة والمناسبات المدرجة على رزنامة التعبئة التربوية بنفس الاهتمام، فلبعض المناسبات أولوية تجعلها تتصدّر اللائحة، فيما قد يكون إحياء أنشطة أخرى مقتصر على نشاط مقتضب في قاعة المصلّى^{٥٠} مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك، غالبية الأنشطة المنظمة من قبل التعبئة التربوية، وحتى لو كانت دينية العنوان والمضمون، «الدعوة إليها مفتوحة للجميع». لا يهتمّ التعبئة الجانب المادّي في تقييم الأنشطة، «ففي بعض الأنشطة نجد أننا صرفنا على نشاط ما مبلغاً ليس بالقليل، ما يهّمنا: هل وصلت الفكرة وحققنا الهدف المرجوّ من النشاط؟» بحسب ما أورد مسؤول الأنشطة في التعبئة.

مع أنّ المنتسبين للتعبئة التربوية من طلاب وطالبات جامعيين يدفعون اشتراكاً شهرياً، إلا أنّ موازنة أنشطة التعبئة التربوية في كلية العلوم تؤمّنّها التعبئة التربوية المركزية، أما المواد الإعلامية وكل ما يتعلّق بالشأن الثقافي من منشورات تحتاجها التعبئة في الجامعة فتؤمّنّها لها جمعية المعارف الإسلامية^{٥١}، التي تمدهم أيضاً بدورية «صدى الولاية» التي يتم تعليقها في بعض مرافق الكلية ومنها المصلّى.

^{٥٠} مصلّى شهداء العلوم، وهو قاعتين مخصصتين للصلاة في كلية العلوم، إحداهما للإناث والأخرى للذكور. وقد عملت جمعية المعراج على تجهيز المصلّى وتأثيثه (جمعية المعراج هي جمعية ثقافية وتربوية تُعنى بتعليم الصلاة والدعوة إلى إقامتها وتعميق الارتباط بها وبيان مفاهيمها وتعزيز مكانتها ودورها خصوصاً لدى الأجيال الناشئة؛ http://www.assalat.org/about_us.php?lan=Ar

^{٥١} هي جمعية ثقافية تعمل على تحسين وتنمية الروح الإيمانية والجهادية، ورفع المستوى الثقافي، وتعميم القيم والآداب العامة، ونشر الثقافة الأصيلة المواكبة للعصر المستنقاة من نهج الإمام الخميني قدس سره معتمدة على كفاءات علمائية، وخبرات فنية وإدارية، ببرامج جذابة ووسائل متطورة وأساليب عصرية؛ <http://www.76=pageid&6=almaaref.org/pagedetails.php?supcat>

على عدم التصادم. لذا نجد أن الاتفاق أو «ثقافة النادي» كما يعبر المسؤول هي دائماً بعدم الرد بالمثل في حال كان العنف هو الأسلوب المتوجه إليهم. وهذا ما حصل فعلاً في عدد من المرّات، كما يشير أحد مسؤولي سما، الذي يبيّن أن الصراع قد يحصل في بعض الأحيان، «لكنه يكون صراعاً أفكار لا أشخاص». ويستشهد بحادثة يستدلّ منها على اختلاف منهجي في التعامل مع المرأة بينهم وبين الجهة المسيطرة في الكلية، وذلك عندما انتقلت رئاسة النادي في إحدى الكليات منه إلى إحدى الطالبات المنتسبات للنادي، حينها استنكر أحد المسؤولين في مجلس طلاب الفرع قائلاً «تريدني أن أتعامل مع امرأة»، يعتبر مسؤول سما أنه في هذه الحالة أصبح لديه مشكلة مع الفكر الآخر، ولكن على الرغم من ذلك «لا ينبغي أن تتحوّل المشكلة إلى مشكلة مع الشخص».

يمول النادي نفسه بنفسه، كما يقول أحد مؤسسي «سما»، ويعتمد تمويل الأنشطة على عدة مصادر أبرزها اشتراكات الطلاب والطالبات المنتسبين، المعلنه من المحال التجارية وبعض الشركات، بالإضافة إلى بعض الرحلات التي تعود بأرباح بسيطة على النادي. كما يعتمد في الكثير من الخدمات على متطوعين ومتطوعات من المنتسبين. ويرفض النادي تمويلات عُرضت عليه من جهات خارجية؛ «لأن من يأخذ من مال السلطان يجب أن يضرب بسيفه»، كما يشير المسؤول في «سما».

جمعية شباب المشاريع:

هي منظمة شبابية تابعة لجمعية المشاريع الخيرية^{٥٢}، تأسست عام ١٩٨٣، من أهداف هذه الجمعية بحسب ما أوردت في موقعها الإلكتروني^{٥٣}:

- ◀ «توعية الطلاب والشباب وتنشئتهم على المبادئ الإسلامية العظيمة، والمفاهيم والثوابت الوطنية والعربية الصافية، وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة ومقاومة الغزو الفكري والثقافي لمجتمعاتنا.
- ◀ تحصين وتنبيه الطلاب من مخاطر الفكر المتطرف وآثاره المدمرة على صعيد الأوطان والأمة، وتنشئتهم على التزام منهج الاعتدال والوسطية.
- ◀ تحذيرهم من المفاصد والانحرافات (المخدرات . الإيدز ...) التي تحف بهم من كل جانب.

^{٥٢} إن جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية جمعية إسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة لا تتبع منهجاً جديداً ولا فكرة مستحدثة وتنتهج منهج الوسطية والاعتدال اعتقاداً وممارسة وترفض المنهج التكفيري الشمولي للأمة كما أن الجمعية تؤمن بالتصوف الإسلامي النقي من الشوائب والبعيد كل البعد عن أدياء التصوف الذين شذوا في الاعتقاد والممارسات والشعائر: <http://www.projectsassociation.comnhj.html-2/org/files>

53 <http://www.projectsassociation.org/files/1-6shb.html>

أما المواد الإعلامية وكلّ ما يتمّ تعليقه في الجامعة من «فلايرات» وغيرها، فإن الشعبة تستلم التصاميم الجاهزة الخاصة بها من «المكتب الإعلامي المركزي في حركة أمل»، وتعمل الشعبة على طباعة هذه التصاميم ودفع الكلفة اللازمة لذلك. والمطبوعة التي تتسلّمها الشعبة جاهزة من المكتب الإعلامي هي «صدى الرسالة» التي تعلّقها الشعبة في مرافق الكلية.

نادي سما:

هو نادٍ تأسس بداية بواسطة ثلاثة أشخاص بدأوا بإعداد أنشطة ضدّ الطائفية وشعروا بضرورة مؤسسة عملهم. بدأ النادي في كلية الإدارة، قوامه حينها كان ١٢ شخصاً، توزعوا على لجان عدّة، وهي: اللجنة الفنية، واللجنة البيئية، واللجنة الأكاديمية، واللجنة الثقافية واللجنة الرياضية. الهدف من تنويع المجالات هو «الوصول لكل الناس مع تنوع اهتماماتهم».

حالياً ينشط النادي في كليات ثلاث في مجمع الحدت هي كليات الفنون والهندسة والإدارة؛ إلا أنه ينظّم أنشطة مركزية يدعو إليها طلبة باقي الكليات ومنها كلية العلوم. ومن هذه الأنشطة المركزية نظّم خلال العالم الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ نشاطين: «فكرك بغيرك» و«الفن سرّ الوجود». لم يمض على تأسيسه عامان وعدد المنتسبين له «سما» تجاوز المئتي منتسب. يعتبر القيمون أن النادي يحاول ملء ثغرة كبيرة وهي عدم وجود فكر نقدي في الجامعة بمختلف مجالاتها وعلى رأسها المنهج التعليمي.

على مستوى الأهداف يعلن النادي أن من مهماته تمين انتماء الطلبة للجامعة نفسها أولاً، لذلك نظّموا في بدايات انطلاقة النادي لقاءً حول انطلاقة الجامعة اللبنانية وكيف كان ممنوعاً أن يتم تأسيس جامعة لبنانية وقد سقط من أجل ذلك شهداء. يأخذ المسؤولون في نادي سما على الجامعة اليوم أن لا أحد يعرف هذا التأريخ في الوقت الذي «يجب أن تكون صور هؤلاء الشهداء معلّقة في الجامعة».

وعلى الرغم من الإشكاليات والمناكفات التي قد تحصل «غالباً بسبب الموسيقى والغناء»، يعتبر النادي علاقته بباقي الأفرقاء جيدة جداً، لا سيما الجهات الرسمية منها، فهو نادٍ يحترم القانون ويأخذ بعين الاعتبار كل ما تمليه الأنظمة. وهو يستحصل، كما غيره من الجهات على الإذن بإقامة أي نشاط، كما يحترم الآخرين «والنادي لم يأت للتصادم مع أي أحد، وهو يحمل كمّاً كبيراً من المحبة للجميع»، كما يشير أحد مؤسسي «سما».

لعل تأكيد القيمين على النادي باستمرار على المحبة وعلى عدم التصادم، وتبريرهم الدائم بأن المدرسة الغنائية المختارة في أنشطتهم بشكل دائم هي مدرسة راقية، يشيران إلى قراءتهم للأحجام والقوى في الجامعة، ومعرفتهم أنّ استمرار النادي يتوقّف

من الملاحظ أنّ ثمة علاقةً قويةً بين داخل الجامعة وخارجها تسم الكثير من الأنشطة الطلابية. هذه العلاقة التي أحد مؤشرات المطبوعات ولكنها لا تختصرها (صدى الولاية والرسالة / المطبوعات الدورية لها علاقة بالمناسبات) إضافة إلى الشخصيات المستضافة من الخارج، تبرز جلية وبشكل ممنهج عند كل من التعبئة التربوية وشعبة حركة أمل وجمعية شباب المشاريع، فيما لا تكاد تُلحظ عند نادي «سما».

فلكل من المنظمات الثلاث الأنفة الذكر منظمّتها الأم خارج الجامعة، وهي، أي المنظمة الأم، من يحدّد لها أهدافها، ورزنامة أنشطتها، والمحاضرين في الأنشطة. وإذا كان ثمة هامش من الحرية عند التعبئة التربوية أوسع مما قد نجد عند كل من الحركة والمشاريع، «فالشخصيات الحركية التي تُستضاف في الجامعة تقرّرها الهيئة التنفيذية في حركة أمل»، ولا تدخل لهم كطالاب في الأسماء المستضافة، وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية المشاريع. أما لدى التعبئة فإنهم كشباب جامعي (تابعين للتعبئة) يقومون بعملية تصنيف للشخصيات حتى من رجال الدين، فيختارون من يجدون لديهم «القدرة على مخاطبة العقل الجامعي»، وبالطبع، يبقى الاختيار دائماً من بين خيارات محددة.

وجود رزنامة سنوية جاهزة للجهات الطلابية يحدّ من الجانب الإبداعي والابتكاري لما يمكن أن ينقذ من أنشطة، والابتكار يكون في كيفية إحياء هذه المناسبة أو تلك، وإن كانت كيفية الإحياء نفسها قد لا تبتعد عن تكرار الوسائل والكيفيات المعتمدة خارج الجامعة تصل إلى حد الاستنساخ أحياناً.

قد نجد أن الطابع الوعظي والتلقيني هو ما يميّز الكثير من الأنشطة المنظمة في الكلية، لا سيما الأنشطة الدينية، وإن كان ثمة مساحةً للنقاش والحوار في بعضها، تغيب بشكل كلي في بعض الأنشطة التي «لا يُحتَمَل النقاش في مضمونها الفكري أو الثقافي»، وتُلحظ على المستوى الشكلي في بعضها الآخر.

أما الطالب في الأنشطة الجامعية في الغالب فهو في موقع المتلقي لأنشطة أهدافها «استقطابية وتوعوية». والتوعية هي على منظومة فكرية ومنظومة قيم ناجزة غير قابلة للنقاش، يتدرّج فيها الطالب ليصل إلى تحقيق الهدف المرسوم من الجهة الطلابية. فتدرّج الفتيات في اللباس من السفور إلى الحجاب المودرن إلى الشرعي إلى العباءة، التي لكل درجة تكريمها الخاص، هو أحد الأمثلة على ذلك.

وعلى الرغم من أن «جمهور الطلاب» يبدو في اتساق تام مع هذه الأنشطة وداعماً قوياً لجهاتها المنظمة، فقااعات الاحتفالات والندوات (أو أي كان مسمى النشاط) تخص دائماً بالطلاب. إلا أن ثمة جمهور «يظهر» لأنشطة من نوع آخر، لجهات أخرى، تتمايز إلى حد التعارض

الاعتناء بهم علمياً وثقافياً واجتماعياً ليكونوا لبنة صلبة في صروح الوطن والأمة.

- ◀ مواكبهم طيلة مسيرة تحصيلهم العلمي على كافة الصعد، وبث العزيمة فيهم لنيل الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات وفق ما يحتاجه سوق العمل، مع السعي لتأمين فرص عمل لهم من خلال شبكة العلاقات العامة لهذه الجمعية.
- ◀ الاهتمام بنشاطات العمل التطوعي في مجالات الخدمات الاجتماعية، على أساس التعاون والتكاتف والمشاركة، توخيًا لحياة جماعية أفضل.
- ◀ مد جسور التواصل والتعاون مع الجمعيات الشبابية والهيئات الطلابية لما فيه الصالح العام».

يشير أحد مسؤولي الأنشطة في جمعية شباب المشاريع إلى أن لجمعية المشاريع جميلًا كبيرًا عليهم؛ فهي التي علمتهم الدين، لذلك فإن ردّ الجميل لها يكون من خلال تطوعهم في جمعية شباب المشاريع التي تنظّم أنشطة في الكليات من بينها كلية العلوم. نشاطان اثنان كانا قوام عمل جمعية شباب المشاريع في العام ٢٠١٤-٢٠١٥ في كلية العلوم، وكلاهما دينيان، فالمهمة الأولى للجمعية هي «تعليم الدين ونشره». النشاط الأول هو المسابقة في ذكرى ولادة الرسول (والتي تحدثنا عنها سابقاً)، والثاني محاضرة حول «الإعجاز في القرآن الكريم».

حضر النشاطين ما بين ٦٠ و ٧٠ شخصاً، إلا أن الجمعية تبدو راضية عن هذا الحضور «مع كل هذه التحديات وابتعاد الناس عن الدين». كل من يعمل معهم في الجمعية يدرس الدين في جمعية المشاريع الخيرية، وهم يعتمدون في تمويل الأنشطة على أنفسهم «وإن كانت جمعية المشاريع تساهم بجزء من الكلفة».

ليس من علاقة لجمعية شباب المشاريع مع باقي الجهات المنظمة للأنشطة في كلية العلوم، «فليس من مجلس لطلاب الفرع منذ سنوات، كما أنه لا تتم دعوتهم بشكل رسمي إلى أنشطة الجهات الأخرى».

الخاتمة

أنشطة كلية العلوم للعام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ تقاسمتها من غير تساوي جهات عدّة. إذ لا يلزم الباحث الكثير من الجهد ليستنتج أن للتعبئة التربوية «حصّة الأسد» فيها، سواء من خلال الأنشطة المباشرة التي نظّمها أو من خلال القرار الرئيس في أنشطة مجلس طلاب الفرع الذي تشكّل الأغلبية فيه. إضافة إلى أن لها وجوداً مادياً ومعنوياً يطغى أو على الأقل يؤثّر في أي نشاط قد يقام داخل أسوار الكلية.

للتعبئة «جمهورها الجاهز لملء قاعة أو باحة من ٢٠٠٠ شخص، أو ٤٠٠، فلا يشكل استقطاب الجمهور حاجساً بالنسبة لهم! على العكس من ذلك؛ فهم قد يقدمون «الدعم الجماهيري العددي» لأنشطة جهات أخرى لم تغلح في ملء قاعة الاحتفال خاصتها.

في بعض معاييرها وتوجهاتها مع الجهات الطلابية النافذة. وتفرد هذه الجهات النافذة (مرغمة أو برضاها) مساحة لتلك الجهات المستحدثة التي - بدورها - تدرك جيداً الأحجام والقوى في الكلية. وإن لم يدعها ذلك إلى التنازل عن منظومتها الفكرية أو عن أنشطتها، إلا إنها تعمل على استحصال المقبولية من خلال التأكيد على جانبها المحب المهادن غير التصادمي والذي لا يرد العنف بالمثل. إضافة إلى بعض الحذر في كيفية اختيار الأنشطة وأوقاتها وبعض تفاصيلها.

علاقات متنوعة تجمع بين الجهات المنظمة للأنشطة في الكلية، من الإندماج إلى حدّ عدم التمايز (بين مجلس طلاب الفرع والتعبئة التربوية)، إلى التنسيق والعمل على السيطرة على زمام الأمور لكي لا تغفل من عقالها (كالعلاقة بين شعبة حركة أمل والتعبئة التربوية)، إلى الاعتراف بوجودها أو التشارك في المساحة «المحايدة» (كالعلاقة بين نادي سما وكل من التعبئة التربوية وشعبة حركة أمل)، إلى اللاعلاقة واللاعتراف (فجمعية شباب المشاريع لا تعترف بوجود مجلس فرع، كما أنها لا تحضر أنشطة الجهات الأخرى لأسباب محددة). يساهم في بلورة هذه العلاقات أمران أساسيان: الأول هو العلاقة بين المنظمات الأم التي تنتمي إليها كل جهة طلابية، والأمر الثاني هو مدى تلاقي أو تباعد المنظومة الفكرية والقيمية لكل منها. وإن كان من هامشٍ للعلاقات الشخصية والحراك على الأرض يساهم في توطيد العلاقات أو تشنّجها.

إذاً، ينتج عن هذه الجهات الطلابية والعلاقات في ما بينها بانوراما من الأنشطة الطلابية المتنوّعة إلى حدّ أنه قد لا يجمع بين بعض منها سوى الكلية التي تُنظّم داخلها.

مذكرات طالبة جامعية حول أساليب

التعليم في الجامعة^{٥٤}

هلا أبي صالح

هذه الورقة أشبه بدراسة حالة. إنها ورقة تصف أساليب التعليم في إحدى كليات الجامعة اللبنانية، وهي جامعة حكومية. والكلية هي كلية الحقوق والعلوم السياسية. والفرع هو الفرع الأول، حيث أن الكليات الإنسانية في الجامعة اللبنانية موزعة على فروع جغرافية.

تقتصر هذه الورقة على نقل آراء الطلاب فقط. أولاً لأن الأعمال الأكاديمية حول أساليب التعليم قد تكون موجودة، كتبها خبراء أو أساتذة، لكن أساليب التعليم لا يشعر بقوة طبيعتها ووجهتها ومغزاها إلا الطلاب الذين يتعلمون. لذلك أردنا من خلال هذه الورقة نقل آراء الطلبة فقط وعدم ربطها بآراء الإدارة والأساتذة. هذه الورقة هي عبارة عن مساحة للتعبير عن رأي الطلبة ومن دون أي تعليق أو إصدار أحكام من قبل أطراف أخرى. إننا ننقل هنا الأحاديث التي تحصل بين الطلاب في أروقة الجامعة.

سنعرض أساليب التعليم في الجامعة اللبنانية على مستوى الماجستير ٢ علاقات دولية خلال العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، مع التركيز على مدى وجود دور «للتفكير النقدي» في هذه الأساليب التعليمية، لا سيما في اختصاص كالعلاقات الدولية حيث لا مكان «للصح والخطأ»، بل لطرح التساؤلات، والآراء المختلفة والمتعارضة حول واقعة إقليمية أو دولية.

بدأ الموضوع مع اطلاعنا على مذكرات كتبها أحد الطلاب عن تجربته في شهادة الماجستير المذكورة. ووجدنا فيها مادة مفيدة للعرض. لكن من أجل التحقق مما ورد فيها، أو معرفة مدى التقاء آراء الطالب المذكور مع زملائه، عقدنا اجتماعات مع مجموعتي تركيز، الأولى ضمت طلاباً من دفعة ٢٠١٤-٢٠١٥، والثانية ضمت طلاباً من دفعة العام ٢٠١٥-٢٠١٦. وطرحنا الأسئلة نفسها في مجموعتي التركيز، وتناولت هذه الأسئلة مصادر التعليم في كل مقرر، معرفة واستحوال الطلاب على توصيف المقررات، وطرق التعليم وحوادث حصلت خلال العام الدراسي، ونوعية أسئلة الامتحان ومعايير التصحيح. وللتوضيح، هذه الورقة ليست سوى مساحة لأصوات الطلبة وهم لم يقدموا أي دليل على أقوالهم.

مسار العام الدراسي

لإيضاح أحداث العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، سنأخذ القارئ في رحلة مع الطلبة منذ بداية عملية التسجيل إلى انتهاء العام الجامعي مع صدور علامات الدورة الثانية للفصلين الأول والثاني.

تميّز العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ بكونه العام الأول لتطبيق نظام الـ LMD على مستوى الماجستير ٢ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، وبكونها السنة الأولى لتطبيق هذا النظام الجديد في الكلية. وقد لاحظ الطلاب بعض الشوائب على عدة مستويات خلال هذا العام الدراسي، منها ما يلي:

- ◀ أفاد معظم الطلاب بأن المعالم التنظيمية للعام الجامعي لم تكن واضحة عند بدايته، لا سيما في الأمور التالية: تنظيم الفصول ووقت الامتحانات وفترة التحضير للامتحانات (Retraite) وعدد المقررات في كل فصل وتوزيع العلامة النهائية وطريقة تسجيل موضوع الرسالة والقواعد التي يجب اتباعها. وعندما قدم الطلاب ملفاتهم للتسجيل، لم يكن للإدارة أية أجوبة على معظم هذه الأسئلة وفق مذكرات الطالب «أ». كما أن بعض القرارات أخذت تباعاً خلال العام الدراسي: فمواعيد امتحانات الفصل الأول والعطلة للتحضير للامتحانات أعلنت قبل أسبوع من بدئها، كما أن تحديد مواعيد امتحانات الفصل الثاني والدورة الثانية حصل قبل انتهاء الفصل بأسبوعين.
- ◀ طرح جميع الطلاب تساؤلات حول طريقة اختيار المقررات. فقد نُقل عن أحد الأساتذة قوله إن هذا البرنامج ومقرراته قد فرض عليهم فرضاً، وقد جاء ذلك مخالفاً لتوصيات الهيئة التي وضعت منهاج اختصاص العلاقات الدولية. ووفق ما نُقل عن هذا الأستاذ، ما حصل هو التالي: «خلال الفترة التحضيرية لبرنامج ومقررات الماجستير الجديد، كوّنت في العمادة لجنة تضم أساتذة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لوضع منهاج الماجستير ٢ علاقات دولية ومنهاج الماجستير ٢ علوم سياسية. وقد اتفقت هذه اللجنة على برنامج محدد واضح المعالم. وأعلم به جميع أساتذة الماجستير في الكلية. ولكن، قبل بدء العام الجامعي بأسبوعين، فوجئ أعضاء اللجنة بصدور منهاج جديد مغاير لما اتفقوا عليه. فمن أين أتى هذا المنهاج الجديد ومن وضعه وأقرّه؟ لا أحد يعلم». وذكر أحد الطلاب، أنه حصل بعض المقايضات في المقررات في البرنامج الجديد: حيث طالب أحد الأساتذة، وهو عضو في اللجنة المذكورة، بإضافة مقرر جديد الماجستير العلاقات

^{٥٤} هذه الورقة هي من نوع الشهادة (Testimony)، لذلك لا تتضمن إحالة إلى مصادر ومراجع

المقررات؟ ما هي أساليب التعليم التي اعتمدت وكيف كان تفاعل الطلاب مع هذه الأساليب؟ وكيف كانت أسئلة الامتحانات ومعايير التصحيح والتقييم؟ إلخ.

توصيف المقررات

أجمع الطلاب على غياب توصيف للمقررات، فهم لم يحصلوا على الأقل على أي مستند يعتبر توصيفاً للمقرر، حتى أن بعض المشاركين أعلنوا بصراحة عدم فهمهم لتعبير «توصيف مقرر»، ولكن ذكر مشترك آخر أنه تم توزيع توصيف مقرر واحد على الطلبة، فعرضه الآخرون معتبرين بأن ما توزّع ليس توصيفاً مقررأ بل مستنداً لمقدمة المقرر.

كما صرّح الطالب «أ» خلال المقابلة، أن معظم الأساتذة اعتمدوا على كتبهم كمرجع للدراسة، فغابت لائحة المراجع في جميع المقررات. ولكن قام أحد الأساتذة على كتابة ملف تعليمي صغير وأضاف عليه بعض المقالات. وتم توزيعه على الطلاب في آخر الفصل قبل الامتحانات. واما عن أستاذ آخر فلم يحصر الدرس بمرجع واحد بل أعطى عدة احتمالات وطلب من الطلاب جمع المعلومات وتحضير الدروس بأنفسهم.

أما وفق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، فقام أحد الأساتذة بتوزيع بعض المقالات وكتب آخر الفصل الدراسي - بعد إلاح الطلاب - وقال «إنه غير مسؤول ولا يوافق على مضمون المقالات الموزعة».

وصرّح مشارك آخر، أن أستاذاً لم يقيم بتعليم المقرر المطلوب منه بل مضمون مقرر آخر يعود لسنة منهجية سابقة. وأستاذاً آخر قام بتعليم مقرر مضمونه لا يتناسب مع متطلبات اختصاص العلاقات الدولية.

وكانت معاناة الطلاب خلال ذلك العام مع مكتبة الجامعة، فهذه الأخيرة معظم مراجعها قديمة، غاب عنها العديد من الكتب المرجعية ومجلات سياسية في اللغتين العربية والأجنبية. وكانت هذه المكتبة مقفلة بعض الظهر، وهو وقت التعليم، الوقت الذي يحضر فيه الطلاب إلى الجامعة، علماً أنه وفقاً لنظام الجامعة اللبنانية، يوجد فريقاً يعمل في مكتبة الفرع: الأول قبل الظهر والثاني بعض الظهر. وانتقد الطلاب إقفال المكتبة بعض الظهر، فكيف لهم الدخول إلى المكتبة بعد المحاضرات أو فور دخولهم إلى الجامعة إذا كانت مقفلة؟

أساليب التعليم:

الجمود وعدم التفاعل هما التعبيران الذان يصف بهما الطالب «أ» أساليب التعليم في الماجستير ٢ العلاقات الدولية. تتسم أغلب المحاضرات بصفة الجمود وهي غير تفاعلية. كان التلقين الأسلوب الأبرز للتعليم؛ مع بعض الاستثناءات الواضحة في المحاضرات التي

الدولية إذا ما أرادوا إضافة مقرر جديد، قد أوصى به عضو آخر في اللجنة. وانتهت المقايضة بإضافة هذين المقررين إلى البرنامجين. علماً أننا لم نتأكد من أي من الأقوال التي عرضناها لكننا قرأناها في مذكرات الطالب «أ» وفي تصريح أحد الطلبة في مجموعة التركيز. كما تساءل الطالب «أ» في مذكراته عن غياب بعض المقررات التي يراها أساسية خاصة عند مراجعته للائحة مقررات ماستر علاقات دولية في جامعات لبنانية أخرى.

لم تكن هناك آلية واضحة لاختيار الطلبة ودراسة الملفات. وأدى ذلك إلى تسجيل عدد كبير من الطلاب الذين زاد عددهم عن خمسين طالباً. علماً أنه وفق المعلوم به، لا يستطيع الطالب الذي معدله العام في الإجازة أدنى من ١٢/٢٠ تقديم ملفه للتسجيل. ووفق ما أورده بعض الطلاب، لمن تتم مراعاة هذا الأمر خلال العام ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث تم قبول طلاب معدلهم العام أقل من ١٢/٢٠ وبعضهم قارب معدله ١٠/٢٠، وعدد آخر للأبس به من الذين قدموا طلبات تسجيل وقبلوا، نجحوا السنة الفائتة في دورة ثالثة استثنائية. وأثار هذا الأمر خوفاً عند بعض الطلاب من تأثير هذا العدد الكبير من المسجلين على طريقة ونتيجة التقييم التي اتبعت خلال هذا العام الدراسي.

صرح بعض الطلاب بأن عدداً من الأساتذة المعيّنين لا خبرة لهم في التعليم في الدراسات العليا، وهذا أمر لا نستطيع تأكيده. وربط بعض الطلاب غياب هذه الخبرة بالأسلوب أو طريقة التعليم الذي اعتمده معظم الأساتذة، والذي كان جامداً وغير تفاعلي. كما أن أحد الطلبة صرّح بأن العلاقة بين الأساتذة والطلاب «غير صحيحة»، إذ هي نفسها التي تكوّنت في أول يوم في الجامعة في السنة الأولى من شهادة الإجازة. لم يجد الطلاب أي تغيير في علاقاتهم مع الأساتذة وطريقة التصرف والتعامل منذ ذلك اليوم حتى آخر يوم في الماستر ٢. وصرح أحد الطلاب أن شعورهم عند بداية السنة اختلف كثيراً عن نهاية السنة. ففي البداية «كانوا يشعرون أنهم طلاب دراسات عليا ذات مسؤوليات مختلفة أما الآن فهم يشعرون بأنهم طلاب سنة أولى إجازة».

هذه النقاط توصّف الحالة العامة وما أحاط بداية العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ وهي حالة «فوضى وضياغ» وفق توصيف الطلاب. فهم دخلوا إلى

وفي جعبتهم العديد من الأسئلة التي لم يستطع أحد من الإدارة ولا حتى من الأساتذة الإجابة عنها. وسببت هذه البداية بعض التشاؤم عند عدد من الطلبة. كان ذلك واضحاً في مذكرات الطالب «أ»، حيث لفتت نظرنا الجملة التالية: «كيف لي أن أعمل وأدرس وأنا لا أعرف متى البداية وأين النهاية وما هو مطلوب مني ومن غيري؟»

وبناء على هذه البداية «الفوضوية» في برنامج الماستر، نقلاً عن الطلاب، ارتأينا الغوص أكثر في أحداث هذا العام الدراسي لمعرفة ما حصل داخل المحاضرات من تفاعل بين الطلبة من جهة، وبين الطلبة والأساتذة من جهة أخرى. ماذا يوجد تحديداً في توصيف

الطلاب على أنها تقارير أعدت خلال أشهر وليس أقل من أسبوع. وهذا الأمر أغاظ العديد من الطلاب وفق ما صرحوا عنه. فما فعله هؤلاء الأساتذة كان «غير عادل»، وهم «أخطؤوا» بحق الطلاب، وليست مشكلة الطالب إذا ما كان الأساتذة «لا يعرفون النظام الداخلي للكلية» وما هو مطلوب منهم.

أسئلة الامتحانات

أجمع الطلاب على أن نوعية أسئلة الامتحانات كانت خليطاً ما بين تلقيني وتحليلي/استنسابي. وذكر أحد المشاركين أن جزءاً لا يستهان به من الأسئلة التحليلية كانت عامة وتشمل المقرر بأكمله. وأضاف مشارك آخر أن سؤالاً طرح كان إشكالية المقرر التي حاولنا الإجابة عنها خلال الفصل الدراسي، وخرج جزء كبير منهم بعد الامتحانات، وهم لا يدرون كيف أجابوا! فالأسئلة الاستنسابية تتحمل الكثير من الجدل والآراء وعدد منهم صرّح عن خوفهم من أن بعض الأساتذة لديهم مسبقاً نوع محدد من الأجوبة والآراء التي يفضلونها، ويمكن أن يرسبوا بسبب رأيهم المختلف عن آراء الأساتذة.

إضافة إلى ذلك، صرّح جميع الطلاب بأن معايير التقييم لم تكن واضحة بتاتا. ولم تكن هناك من إمكانية للتحدث مع الأساتذة لمعرفة أخطائهم وسبب رسوبهم، فعند سؤال أي أستاذ كان جواب الأخير فضفاضاً أو عاماً جداً.

يطلب الأساتذة عادة أن يتكون الجواب في الامتحان، غير المقدمة والخاتمة، من فقرة «نظرية» وفقرة «تطبيقية». ولكن بعد صدور النتائج، تفاجأ الطلاب ببعض العلامات. وعند التحدث مع أحد الأساتذة، أشار هذا الأخير، إلى أن من أجاب بطريقة فقرة «نظرية» وفقرة «تطبيقية» كان مخطئاً، ورفض الاعتراف بأنه طالب قبل الامتحانات بذلك. وهذا الأمر أزعج العديد من الطلاب الذين شعروا بأنهم ظلّموا، وفق أقوال مجموعة التركيز.

وأشار أحد المشاركين إلى أنه في امتحان أحد المقررات يجب أن نجيب كما ورد في الكتاب حرفياً، وإلا لن ننجح. والدليل أن جميع من نجح هو من حفظ الكتاب ظهراً عن غيب. كما أن أحد الأساتذة عندما يصحح يقرأ فقط مقدمة المسابقة، فإذا لم تعجبه لا يقرأ الباقي. وأستاذ آخر يقرأ فقط المقدمة والخاتمة ويضع العلامة على أساسهما.

وصرّح أحد الطلبة منفصلاً أن «الواسطة السياسية» كان لها دور كبير في نجاح أحد الطلبة، وحصلت عمليات نقل وغش في الامتحانات، وتم التلاعب ببعض العلامات من قبل أحد الأساتذة. وروى طالب آخر حديثاً أجراه مع أحد الأساتذة عبر الهاتف عند سؤاله عن علامته. فنقل أن الأستاذ قال إن الطالب حصل بالفعل على علامة ٤٩/١٠٠ ولكنه غيرها إلى ٤٥/١٠٠ لأنه يستطيع الحصول على علامة أفضل خلال الدورة الثانية فلماذا الحصول على ٥٠ وهو بإمكانه الحصول على ٦٥؟ علماً أن هاتين الروايتين لم يؤكدهما طالب آخر وهذان

كانت تعلّم باللغة الأجنبية والفرنسية تحديداً. وأشار الطالب «أ» إلى أن المناقشات كانت محدودة جداً في معظم المحاضرات؛ حتى أن أحد الأساتذة، إذا ما سمح بالنقاش أو الحوار، كان يأخذ الكلام بعد فترة ويمنع الطلاب من التكلّم والمشاركة. ولو كان الطالب يعرض ما حضّره عن موضوع المحاضرة. وكانت محاضرة أستاذ آخر فوضوية، فما من منهجية عنده، بالإضافة إلى عدم الوضوح في الأهداف المقررة.

أما أساتذة المقررات باللغات الأجنبية (الفرنسية تحديداً) فكان أسلوبهم أكثر تفاعلية. كان المحاضر الأول يحدّد للطلبة موضوع المحاضرة المقبلة لتحضيرها ومناقشتها لاحقاً، عبر عرض أمام الصف ومن ثم نقاش ما بين الطالب ومع الأستاذ. أما المحاضر الثاني فاعتمد طريقة تفاعلية عبر استعمال أدوات عرض PPT وعرض فيديوهات (أشرطة مصورة) قصيرة ومناقشة مضمونها واستخراج استنتاجات، لتشكل لاحقاً مضمون المقرر الذي يدرسه الطلاب (Cours). كما ذكر أحد المشاركين في مجموعة التركيز، أن كل من الأساتذة كانوا يشجعون الطلاب على المشاركة في المناقشات حتى ولو كانت لغتهم الأجنبية ضعيفة؛ على عكس الأساتذة الآخرين. واعتبر مشارك آخر، أن أحد الأساتذة غير ديمقراطي في إدارة النقاشات بينه وبين الطلاب؛ لا سيما إذا خالفوه في الرأي.

وأجمع كل من الطالب «أ» والمشاركين في مجموعة التركيز، على أن المحاضرات ذات طابع تلقيني، يخرجون منها مع «شعور أنهم لم يتعلموا شيئاً ولم يستفيدوا».

وتعدّدت الحوادث التي حصلت خلال هذا العام الدراسي، إذ ذكر الطلاب عدداً من الحوادث في مجموعة التركيز والقاسم المشترك بين هذه الأحداث أنها هدفت جميعها إلى «منع الحوار والنقاش والتعبير عن الرأي».

فأحد الأساتذة منع النقاش في معظم محاضراته، وقام بإسكات أحد الطلاب عندما حاول هذا الأخير فتح باب النقاش. ومنع محاضر آخر أكثر من مناقشة، لتداولها مواضيع شائكة تحمل تعدداً في الآراء. وكان أستاذ آخر عندما يطرح طالب سؤالاً حول موضوع معيّن يطلب منه أن يبحث هو عن الإجابة.

وفي إحدى المحاضرات طرح الأستاذ سؤالاً حاول الطلاب الإجابة عليه، فكان تعليق ساخر له قائلاً «أنا لم أطرح السؤال لتجاوبوا عليه»، وهذه التصريحات الساخرة تكررت عند أكثر من أستاذ. فهناك تصريح لأستاذ أمام عدد من الطلاب قال فيه «نحن لم نعطيكم الإجازة لكي تأتوا وتصبحوا أساتذة» وآخر صرّح «لماذا يريد الجميع النجاح/ لماذا تريدون شهادة الدكتوراه تحت عمر الـ٣٠؟».

وذكر الطالب «أ» أن نصف الأساتذة أعلنوا منذ بداية الفصل أنهم بانتظار استلام تقارير الطلاب قبل نهاية الفصل ونصف آخر طالب بتقارير الطلاب قبل نهاية الفصل أو ليلة الامتحانات. وتمّت محاسبة

الطالبان هما الوحيدان اللذان ذكرا هاتين الحادثتين.

هذه هي أجوبة الطلاب على أسئلة محددة قد سبق وطرحناها عليهم، ولكن خلال المقابلة ومجموعة التركيز والتفاعل الذي حصل بين الطلاب، لاحظنا تواتر وتكرار بعض الملاحظات التي تظهر الجو العام ونظرة الطلاب لأحداث العام الدراسي الفائت. فلقد كرر الطلاب أكثر من مرة أنهم يشعرون بأنهم «فئران مختبر» وأنهم حقل تجارب. كما اتهم الطلاب الأساتذة التعامل معهم بتعالى واتباع أسلوب تحطيم معنوياتهم مع استعمال التعابير التالية عند التحدث مع مجموعة طلاب «أنتم دون المستوى»/«لا تعرفون شيئاً». واتهم بعض الطلاب بعض الأساتذة بعدم التنظيم والفوضى و«عدم معرفتهم بمضمون مقررههم»، وجل ما يريدون هو الانتهاء من البرنامج المطلوب منهم.

كما أجمع الطلاب على أن التعبير عن الرأي في الصف والحوار والمناقشة شبه معدومين، إلا في المحاضرات باللغة الأجنبية. والتقارير المطلوبة لكل مقرر كانت «رفع عتب» وغير مجدية. خاصة أننا لم نناقش مضمونها ولم نعرف أخطاءنا. بالإضافة إلى ذلك، كانت معايير التصحيح غير واضحة وكانت نتيجة الامتحانات غير عادلة.

في مجموعة التركيز التي تضم طلاباً من السنة الحالية، لم نستطع الحصول على الكثير من المعلومات ولكن على انطباعات محدّدة وبعض التصريحات لبعض المشاركين. والسبب في ذلك هو حصول اللقاء معهم في بدايات العام الدراسي. لقد أجمع المشاركون على أنه حين يقومون بطرح سؤال على أستاذ ما يشعرون كأن هذا الأخير يأخذه على المحمل الشخصي أو يشعرون أن الأستاذ يعتبر طرحهم للأسئلة كمواجهه له. ولاحظنا أن هؤلاء الطلبة دخلوا إلى الماجستير بعقلية تفضي إلى كتابة ما يريده الأستاذ في التقارير والامتحانات من أجل النجاح فقط. وهذه دلالة على أن هذا الأسلوب قد سبق واعتمده في السابق أي منذ سنوات الإجازة.

كما أكد طلاب هذه السنة أن النقاش والحوار قد مُنِع في بعض الأحيان بين الطلاب أنفسهم، أو الطلاب والأساتذة. عند التطرق إلى مواضيع محددة. وصرّح أحد الطلاب بأن «الأساتذة يعاملونا كطلاب جامعة سنة أولى ومن ثم يقيمونا على أساس طلاب الماجستير، وهذا ليس عادلاً».

والملفت في النظر أن كلا المجموعتين كرر فكريتين مترابطتين؛ فأكثر من طالب أعلن أنه يسأل الأستاذ عدة أسئلة لمعرفة توجهاته وآرائه من أجل كتابة ما يريده لتأمين علامة النجاح آخر السنة. وأكثر من طالب اعترف بأنه عند الإجابة على امتحان ما لا يكتب قناعاته أو رأيه أو تحليله بل ما يريده الأستاذ، بل في بعض الأحيان يكتب الطالب عكس قناعاته.

وعند انتهاء المقابلات مع الطلبة كان واضحاً تملل الطلبة من

أساليب التعليم المعتمدة غير التفاعلية والتلقينية التي شبهها البعض بما كان يجري في سنوات المدرسة، والتي برأيهم أثرت على مردودهم خلال العام الجامعي، «فلّم الجهد والتعب وفي النهاية علينا فقط كتابة مواقف الأساتذة وأفكارهم؟»، «لمّ علينا قراءة كتب انتقدتها بعض الأساتذة وحتى لو كانت مرجعية؟» وطالب بعض الطلاب بتغيير أسلوب التعامل «الفوقي» بين الأساتذة والطلاب، ولتكن مساحة أكبر للحوار والنقاش في المحاضرات، حتى اقترح الطالب «أ» خلال المقابلة تخصيص بعض المحاضرات للنقاش والتداول وصولاً إلى تخصيص مقرر حول أساليب الحوار والمناظرة وحصول مباريات بين الطلبة. وهذا الاقتراح قد يغير نمط التعليم في ماجستير العلاقات الدولية ويخرج المحاضرة من إطارها النظري إلى التطبيقي والعملي، وهذه كانت أيضاً أحد مطالب مجموعتي التركيز.

إذاً بالنظر إلى جميع ما ذكرناه أعلاه، تبين لنا غياب، وبالأحرى تخييب، دور الحوار والنقاش في المحاضرات واتباع الأسلوب التلقيني في اختصاص العلاقات الدولية. كما أظهر غياب الشفافية وأسلوب تعاطي بعض الأساتذة مع الطلاب وجود عقلية ما لدى جزء من الجسم التعليمي الجامعي، ما زالت تؤمن بأسلوب التلقين وتحطيم معنويات الطلاب واعتماد نماذج أسئلة الامتحانات الصعبة لتقليل نسبة النجاح. ولكن هذا الأسلوب في التعاطي والتعليم هل يخرج مواطناً ذا تفكير حرّ ونقدي؟ أم مواطناً تابعاً؟ طالبا لم يمارس حقوقه أو يطالب بحقوقه يوماً أو يحاور للمطالبة بحقوقه؟ أو يناقش لتبيان وإظهار رأيه؟ هذا الأسلوب في التعليم أي نوع من الطلاب يخرج؟ أليس فقط يد عاملة، ما دامت هذه الفئة من الطلبة في ظل هذا الأسلوب التعليمي لا تشارك، ولا تناقش، ولا تحاور، ولا تنتقد، بل تكتب وتنقل ما يحلو للأستاذ من أجل نتيجة آخر الفصل. ونتساءل في النهاية لماذا جزء لا يستهان به من الأوراق البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية تتحدث «عما يجب أن تكون عليه الأمور» وليس «ما هي عليه»، أليس ذلك هرباً من الواقع؟ هذا الواقع الجامعي الذي منعهم من التعبير عن رأيهم، فكانت صيغة المستقبل هي أداة للهروب!

الدور المدني لمؤسسة الجامعة في مراحل الانتقال الديمقراطي: تونس نموذجاً

الطاهر بن يحيى

تمهيد

كان قدر الجامعة في عالمنا العربي وفي إفريقيا وفي المجتمعات التي حصلت على الاستقلال منذ عقود قليلة، أن تكسّر كل جهودها لتحقيق وظيفتين مركبتين: تكوين الكوادر والكفاءات التي ستستلم مشعل التنسيير وإدارة مؤسسات المجتمع في الدرجة أولى، ثم ممارسة «البحث العلمي» في حدوده الدنيا ومعناه البسيط في الدرجة الثانية. هذا ما أشارت إليه دراسات وإعلانات إفريقية مختلفة، وهذا ما كانت تحتمه المرحلة التاريخية التي حفت بنشأة «الدولة الوطنية». ولكن بعد عقود من تأسيس مؤسسات التعليم العالي، كان لا بدّ من تطوير هذا التصور وهذا الأداء اللذين لم يعودا متناسبين مع مكانة الجامعة ومع الأدوار الكبرى القادرة على الاضطلاع بها.

أتجه هذا التغيير أو الوعي بضرورة التغيير في مسارين متكاملين: يتمثل المسار الأول في استرجاع الجامعة لوظيفتها الأساسية المتمثلة في نشر المعرفة والمساهمة في إنتاجها، أما المسار الثاني فيتمثل في الانفتاح على المجتمع والاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية كما جاء في عدد من التوصيات والإعلانات. ولعلّ أهمها إعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للأكاديميين سنة ١٩٩٠^(٥٥)، وإعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية في السنة نفسها (١٩٩٠)^(٥٦). ثم إعلان بولونيا (إيطاليا ١٩٩٨)، وأخيراً توصيات المؤتمر العلمي الخامس للحرية الأكاديمية في الجامعات العربية الذي انعقد في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والذي نصّت مادّته الثالثة عشر على ضرورة «التركيز على مفهوم المسؤولية الاجتماعية بما يكفل التواصل بين المكوّن الأكاديمي والمكوّن الاجتماعي لرفع المستوى المعرفي للمجتمع»^(٥٧).

لقد أجاد القائمون على مؤتمر «أبي جامعة إفريقية نريد» الذي انعقد في الرباط سنة ٢٠١١ صياغة الإشكالية، حين استعاروا صورة الجزيرة النائية في أعماق البحار لوصف علاقة الجامعات الإفريقية بمجتمعاتها وبمحيطها المحلي والإقليمي وحتى الدولي. ولا شك أنّ لذلك أسباباً متنوعة جداً، يأتي على رأسها العامل الاقتصادي المتمثل في هيمنة نمط نيوليبرالي لا يرى في المؤسسة التعليمية سوى «مصنع» لتوفير الكفاءات ومخبر لتنفيذ برامج بحثية تحدّها في غالب الأحيان الجهات المانحة أو المتنفّذة. يُضاف إلى ذلك الوضع السياسي الذي كان عليه المثقّفون والجامعيون في ظل أنظمة استبدادية لا توفر لهم إلا خياراً من بين خيارين اثنين: الصمت المطبق، أو الهجرة^(٥٨).

وفي هذا السياق، تمثّل التجربة التونسية تجربة جديدة بالتدبير والاهتمام لسببين رئيسيين، يتمثل السبب الأول في التخلّص ممّا كان الجامعيون يعتبرونه عائقاً حقيقياً يحول دون أداء الجامعة لدورها أو أدوارها، سواء تعلّق الأمر بالأدوار التعليمية والبحثية أو الأدوار المدنية والتثقيفية العاقبة. أمّا السبب الثاني فيتمثّل في الكمّ الكبير من التشريعات والقرارات التي شهدنا ظهورها منذ الأشهر التي عقبها الإطاحة بالنظام السابق، إمّا على شكل قرارات وزارية أو على شكل قوانين صادرة عن المجلس الوطني

٥٨ راجع:

Voir: *Conférence sur le rôle et la place de l'université dans l'Afrique 21ème siècle; (Contribution de l'université africaine à la du transformation des états Africains en pays émergents) organisée par : Université Mohammed V ; centre Africain de Formation et de recherche Administrative pour le développement ; et Fondation HannsSeil, le www.cafrad.org/ , à Rabat (Maroc), p2 2011 Novembre 23 – 21 Le cpfr.pdf/11_11_23-Workshops/Rabat21*

٥٥ أعدّ هذا الإعلان مجموعة من الجمعيات الأكاديمية في تنزانيا.

٥٦ لقد نصّت الفقرة الأولى من إعلان كامبالا على «أن الحرية الفكرية في إفريقيا مهدّدة حالياً بدرجة غير مسبوقة». وقد رافق فرض برامج التأهيل الهيكلي التي لا تحظى بأي شعبية - بزيادة القمع السياسي وانتشار الفقر والمعاناة الإنسانية».

للمزيد من المعلومات، زُر الرابط التالي:

1a.pdf_issai/14002/ar.issai.org/media

٥٧ راجع كتاب مقياس مركز عمان للحرية الأكاديمية في الجامعات العربية،

عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٤، ص ١٣٤.

حرمة التشريعات الجديدة وترسيخ قيم الديمقراطية:

أصبحت إشكالية الوظيفة أو الوظائف الأساسية للجامعة وللمؤسسة التعليمية بصورة عامة، موضوع تفكير وتأليف للعديد من الكفاءات والتجارب الفكرية والفلسفية المجمع تقريباً على أهميتها وقيمتها. ومن ضمن ذلك ما أصدره المفكر الفرنسي الشهير إدغار موران قبل سنة تقريباً والذي عنوانه بـ "في أن نعلم كيف نعيش" (Enseigner à Vivre). في هذا الكتاب الذي يمثل خلاصة تجربة فلسفية واجتماعية امتدت على أكثر من تسعة عقود، يتساءل موران إن كان حصر الوظائف الرئيسة للمؤسسة الجامعية في التدريس والبحث العلمي والتقني كافياً للمساهمة في تطور المجتمع وفي تطوير حياة الأفراد^(٦). ثم، إنَّ البحث عن تصور جديد للجامعة ولوظائفها ولعلاقتها بالمجتمع والإنسان قبل علاقتها بالبحث العلمي في معناه الصميم تحوّل إلى إشكالية تتجاوز الحدود والأوطان.

ولكن قبل الحديث عن وضع الحريّات الأكاديمية في المؤسسة الجامعية التونسية والدور المدني الذي يجب أن تضطلع به، من المفيد التذكير بالمعطيات التالية:

١. إنَّ المجتمع التونسي من أكثر المجتمعات تجانساً في مكوثاته. فلا طائفية ولا تنوع في الإثنيات ولا تعدّد يذكر تقريباً في موضوع

التأسيسي^(٥)، وهو المؤسسة الشّرعيّة الوحيدة التي سهرت على تأمين المرحلة الانتقالية سياسياً وتشريعياً.

ومما لا شكّ فيه، فتحت هذه القرارات والإجراءات أفاقاً واسعة جداً لتطوير واقع الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيم الحرية وتحويل الفضاء الجامعي من فضاء تعليمي بحثي في أفضل الحالات إلى فضاء لترسيخ الثقافة المدنية والوطنية، تتجاوز أطروحات الأحزاب والحركات السياسية التي ما زال الكثير منها منشداً إلى ماضيه الإيديولوجي والسياسي. وبالفعل، لقد تغيّر الوضع في الجامعة التونسية تغيّراً كبيراً على صعيد التشريعات وعلى صعيد الممارسة. ولكن، هل يعني ذلك أنّ وضع الجامعة تطور في الاتجاه الذي كان يأمله الجامعيون التونسيون؟

هذا ما سنحاول الوقوف عنده ومعالجته في محورين اثنين:

أولاً: طبيعة الإجراءات والقرارات الجديدة التي غيّرت الكثير من طرق تسيير المؤسسات الجامعية وعملها.

ثانياً: طبيعة النتائج التي انجرت عن هذه التشريعات سلبيًا وإيجابيًا في ظلّ ضعف الدولة وعجز أجهزتها عن تنفيذ القانون في الكثير من الحالات.

٥٩ المجلس الوطني التأسيسي هو المجلس الذي اتفقت أغلبية الأحزاب التونسية بعد الثورة على انتخابه لاقتراح دستور جديد بعد دستور ١٩٥٩ الذي تمّ تعطيله بعد الإطاحة بنظام بن علي يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبالفعل، تمّ انتخاب هذا المجلس يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد اقتضت الموافقة على دستور جديد ثلاث سنوات كاملة لتتمّ المصادقة عليه يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. والمجلس الوطني التأسيسي هو المجلس الثاني في تاريخ تونس بعد «المجلس القومي التأسيسي التونسي» الذي انتخب في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٦، خمسة أيام بعد إعلان الجمهورية والتخلّص من حكم البايات، والذي توّصل في ١ تموز/يوليو ١٩٥٩ من إعلان دستور الجمهورية التونسية وهو الدستور الذي ظلّ العمل به متواصلًا إلى تاريخ ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير الأخيرة.

٦. تولينا ترجمة الكتاب بأنفسنا إلى العربية، وسيصدر قريباً في فرنسا. ومما جاء على لسان موران: « وفي الأثناء اقتنعت بأنّ تربيتنا، لنن وقرت الأدوات اللازمة للعيش في المجتمع (القراءة والكتابة والحساب) وقدمت العناصر المركّبة للثقافة العامة، وهي عناصر ترد للأسف متفرقة، (علوم الطبيعة، والعلوم الإنسانية، والآداب والفنون)، وتتفرّع إلى إعداد وتقديم تربية مهنية، فإنها تشكو من نقص حادّ في ما يخصّ الحاجة الأولية للحياة المتمثلة في أن نخطئ ونتوهم أقلّ ما يمكن، وأن نتبين مصادر أخطائنا وأوهامنا وأسبابهما وأن نبحث في كلّ فرصة عن المعرفة الأكثر ملاءمة لنا». راجع:

مكوّناته كما أسلفنا، سهّلت إلى حدّ بعيد على مؤسسة الجامعة - قبل الثورة وبعدها - أن تتحرّر من كلّ المكبّلات الدينية أو المذهبيّة وأن تتفرّغ بالكلّيّة لأداء ما حدّده المشرع وما ارتضاه الأكاديميون من وظائف ومهمّات. لكنّ ذلك لا يعني البتّة أنّ الجامعة التونسية كانت بعيدة قبل الثورة عن محاولات السلطة السياسية لتطويع مؤسسات التعليم العالي خدمةً لأهدافها في الدّعاية والترويج لأطروحة «القبضة الأمنية سرّ النهضة الاقتصاديّة». ومن المعروف على نطاق واسع في تونس أنّ النظام الأسبق الذي أطيح به في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان يقدّم أرقاماً نموّ اقتصاديّة لا تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي بكلّ دقّة. والذين كانوا يشرفون على إعداد هذه الأرقام والقيام بدراسات في الغرض، هم «خبراء» وأساتذة جامعيون لا يفصلون في أداء مهمّتهم بين الوظيفة العلمية والوظيفة السياسية^(١٣).

في المقابل، ما كان يميّز الحياة الاجتماعيّة وحتى السياسيّة في تونس هو التمثيل النقابي الواسع والقوي. ومن المعروف أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسّس منذ ١٩٤٦ قد لعب أدواراً وطنيّة في مرحلة الاستعمار تتجاوز الدور الذي تضطلع به نقابات العمال عادةً. وهو ما أكسبه ضرباً من الوزن السياسي الذي تعاطم بعد الاستقلال وبعده الثورة الأخيرة^(١٤). وقياساً على الدور الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، اضطلعت نقابة الأساتذة الجامعيين بأدوار مهمّة جدّاً في محاولة إحداث توازن بين سلطة سياسيّة محتكرة للمجال السياسي والتشريعي وجامعيين منظمين في هيكل نقابي يحميهم من تجاوزات هذه السلطة ويدافع عن حقوقهم الأساسيّة. سواء تعلّق الأمر بالحقوق المدنيّة العامّة كحرّيّة التعبير وحرّيّة البحث أو بالمطالب الماديّة والاجتماعيّة. وإن كان صحيحاً أنّ الأنظمة الاستبدادية لا تسمح بأيّ هامش للحرية والنشاط المدني، فإنّ نقابة

الانتماءات الدينية^(١٥). والغاية من التذكير بهذه المعطيات هي التشديد على أنّ ما تعيشه مجتمعات عربيّة أخرى وبالتحديد جامعات عربيّة أخرى كمؤسسات التعليم العالي في لبنان مثلاً من رواسب الأطر التقليديّة، لا يعود بالضرورة إلى قصور المشرّع اللبناني أو النخب الجامعيّة اللبنانيّة، بل يعود إلى تعقّد الواقع الموضوعي الذي يقف حائلاً من دون تحرّر مؤسسات التعليم العالي وبقية مؤسسات الدولة من إكراهات الطائفيّة الداخليّة والبيئيّة في الوقت نفسه^(١٦).

ونعتقد في هذا السياق أنّ طبيعة المجتمع التونسي وتجانس

٦١ في ما يخصّ الأمازيغ أو البربر المنتشرين في بعض قرى الجنوب التونسي، إنهم لا يمثّلون أكثر من واحد في المائة في أحسن التقديرات مقابل ٤٠ في المائة في المغرب و٣٥ في المائة في الجزائر. ولكن بقطع النظر عن الأرقام والنسب، نعتقد أنّ التونسيين من أصل بربري اندمجوا بعد قرون من التعريب اندماجاً تاماً في المجتمع التونسي. وذلك على عكس حال بقية دول المغرب العربي لم تظهر مطالبات قبل الثورة بتدريس اللغة الأمازيغيّة مثلاً أو التظلم من الوضع الحقوقي لأفراد هذه «الجالية». أما بعد الثورة، فتأسست «الجمعية التونسيّة للثقافة الأمازيغيّة»، حفاظاً على التراث الأمازيغي واحتفاظاً بالهوية الأمازيغيّة، وللخروج من وضع «التهميش والاستبعاد» الذي تواصل لسنوات طويلة كما يقول مؤسسها جلول غرقفي (للمزيد من المعلومات، راجع ما ورد على الرابط التالي: الأقلية الأمازيغيّة في تونس تريد إسماع صوتها للمجلس التأسيسي، www.babnet.net/asp.41408-rttdetail).

أما في ما يخصّ الجالية اليهودية في العاصمة التونسية وفي جزيرة جربة على وجه الخصوص، فإنّ الأمر لا يتجاوز بعض الآلاف، وأغلب التقديرات والإحصاءات تحدّثت عن ١٥٠٠ يهودي فقط (في ما يخصّ وضع الجالية اليهودية في تونس عبر التاريخ إلى اليوم، راجع:

1 *LES JUIFS DE TUNISIE Quelques repères historique*. www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/20_10_9.pdf.

2 *UNESCO, Diversité culturelle et dialogue interculturel en Tunisie culture., commission nationale tunisienne pour l'éducation, la science et la, Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb Secteur Culture, Agdal, Rabat, Maroc, 2009, pp12-11*

كلّ هذه المعطيات تؤكّد كما أسلفنا أنّ المجتمع التونسي يتمتّع بدرجة عالية من الانسجام والتجانس وهو ما يفسّر انتفاء أيّ ضرب من ضروب الاضطرابات الاجتماعيّة أو السياسيّة لأسباب غير الأسباب المهنيّة والاقتصاديّة. فأكثر أزمّتين عاشتهما تونس سقط أثناءهما ضحاياهما أزمة كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ وأزمة كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ (ما سُمّي بأحداث الخبز) والأزمّتان مرتبطتان بالوضع الهش للعمال التونسيين وبغلاء الأسعار.

٦٢ قدمت الباحثة اللبنانية لور أبي خليل في نطاق المؤتمر الدولي الذي انعقد في تونس حول دور التشريعات والإعلانات المتعلقة بالحريات الأكاديمية في تطوير وضع الجامعات العربيّة والذي نظّمته الجمعية التونسية للدفاع عن القيم الجامعيّة يومي ١٩ و٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، بحثاً مفصلاً حول تأثير العهود والمواثيق الدولية في شأن الحريات الأكاديمية في واقع الجامعات اللبنانيّة بعنوان «الحريات الأكاديمية في لبنان بين النص والتطبيق». ومما انتهت إليه في بحثها أنّ الطائفيّة وما يسمى بالديمقراطية التوافقية هي من بين الأسباب الرئيسيّة التي تقوض مفهوم الديمقراطية أولاً وترسيخ قيم الحريات الأكاديمية ثانياً (البحث قيد النشر).

٦٣ راجع «نشريّة الجامعي»، لسان حال الجامعة العامّة للتعليم العالي والبحث العلمي في تونس، العدد ١٩، جوان ٢٠١٠، وفيه صياغة نهائيّة لما سُمّي بميثاق الحريات الأكاديميّة للجامعيين التونسيين والذي أعلن عنه منذ ٢٠٠٨. وفي ديباجة هذا الميثاق، وفي تعليقات بعض الجامعيين إشارة إلى الظاهرة التي أشرنا إليها وتنبئها إلى ضرورة أن يفصل الباحث بين «قدسية» الحقيقة العلميّة وتوظيفها توظيفاً سياسياً فجاً.

٦٤ نتيجة لهذا الدور الوطني، اغتالت عصابات «اليد الحمراء» الفرنسيّة الزعيم التاريخي ومؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل الشهيد فرحات حشاد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢. وكان الاتحاد بعد الاستقلال طرفاً أساسياً في أهم المحطات السياسيّة في تاريخ تونس خاصة تلك التي تميّزت بالتوتر والتفجير الاجتماعيّ للأحداث الدائمة في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ والتي سجنت على إثرها قيادة المنظمة الشغيلة وعلى رأسها الزعيم التاريخي الحبيب عاشور. وكأحداث «الخبز» في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، والدور الذي اضطلع به منذ ثلاث سنوات حينما انسدت الأفق السياسيّة في البلاد فكان إلى جانب منظمات تونسيّة أخرى وسيطاً وطرفاً لتحقيق المصالحة وهو ما كان السبب المباشر في نيل ما سُمّي «بالرباعي التونسي» جائزة نوبل للسلام منذ أشهر قليلة.

◀ تعميم مبدأ الانتخاب على جميع أنواع الوظائف ودرجاتها، من رئيس القسم إلى رئيس الجامعة مروراً بالمديرين والعمداء ونواب رؤساء الجامعات وغيرها. وهو أمر يمثل استثناءً بالمقارنة مع جميع القوانين الأساسية المنظمة للحياة الجامعية في مختلف الدول العربية.

وما نتج عن هذه القرارات والإجراءات أن اكتسح النقابيون والحقوقيون في مختلف مؤسسات التعليم العالي أغلب المناصب والمسؤوليات وبالخصوص مسؤوليّة رئاسة الجامعة. وهذا ما أدى إلى تطوّر طبيعة العلاقة بين مؤسسة الوزارة بكل ثقلها البيروقراطي ووزنها السياسي من جهة والمؤسسات الأخرى التراجعية إليها بالنظر من جهة أخرى. ومن المفارقات أنّ رئيس الجامعة الذي كان يُدين بالولاء إلى السلطة السياسية القائمة وإلى سلطة الإشراف، تحوّل بعد الثورة إلى سلطة منوثة في الكثير من الأحيان إلى سلطة الوزير كلّما دعت الضرورة إلى ذلك^(٨).

٣. طوّرت التمثيلية النقابية بشكل وسع جدّاً، بحيث لم تعد تقتصر على الأساتذة الجامعيين المُنتمين بل توسعت لتشمل جميع الأسلاك العلمية والإدارية العاملة في التعليم العالي. إذ أسس الأساتذة المتعاقدون نقابة تتحدث باسمهم وتدافع عن حقوقهم، كما أسس الموظفون وكذلك العملة في مختلف مؤسسات التعليم العالي نقابات قطاعية ستؤثر في وتيرة العمل وطبيعته داخل الجامعة سواء جزئياً أو كلياً.

٤. دسترة الحريات الأكاديمية، في سابقة تعتبر الأولى في عالمنا العربي وفي جُلّ الدول الإفريقية. فقد جاء في المادة الثالثة والثلاثين من الدستور الجديد «أنّ الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة». وعلى الرغم من اقتصاب الإشارة وعدم القبول بإضافة مسألة استقلالية الجامعة كما كان يأمل الجامعيون، اعتبرت الدسترة في حدّ ذاتها خطوة عملاقة نحو تجسيد المعنى الكامل للحريات الأكاديمية.

التعليم العالي والبحث العلمي ساهمت إلى حد كبير في الدفاع عن الحقوق الأساسية والمطالب المادية للجامعيين. ولعلّ أهم إنجاز حققته هذه النقابة هو النجاح في «إقناع» سلطة الإشراف منذ مطلع السبعينات (١٩٧٠-١٩٧١) بضرورة تطوير بعض التشريعات، مثل:

◀ التخلي عن منطق التعيين وترسيخ مبدأ الانتخاب بالنسبة إلى العمداء ومديري الأقسام، وذلك منذ بداية السبعينات من القرن الماضي.

◀ تكوين لجان انتداب لأساتذة التعليم العالي يتم انتخاب أعضائها بنسبة الثلثين، حتى لا يخضع انتداب الجامعيين لاعتبارات سياسية أو إدارية أو شخصية مثلما هو معمول به في جامعات عربية كثيرة.

وإنّ نجاح الجامعيين التونسيين في إنجاز مثل هذه الإصلاحات على بساطتها، دليل مؤكّد على أنّ مبدأ التمثيلية النقابية يساهم إلى حدّ كبير في تطوير الجامعة وترسيخ القيم الديمقراطية. ومن أهمّ المؤشرات الدالة على احترام الحريات الأكاديمية ما أشار إليه «مقياس عمان للحريات الأكاديمية» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حيث جاء في التوصية الخامسة ما نصّه على ضرورة «إنشاء هيئات نقابية للأساتذة الجامعيين، وتفعيل القائم منها حتى تساهم في ضمان أمنهم الوظيفي وتحسين أوضاعهم العلمية والاجتماعية والمادية»^(٩).

ولكن كانت هذه الإصلاحات في الحقيقة جزئية، ذلك أنّ وظائف أخرى كثيرة ومهمّة كانت تخضع للتعيينات الوزارية المسقط، والمتأثرة بدورها باختيار الحزب الحاكم، كوظيفة رئاسة الجامعة ووظيفة إدارة المعاهد العليا وغيرها^(١٠). هذا ما سيتغير تغييراً كبيراً بعد الثورة تشريعاً وممارسةً كما سنبيّنه في الفقرات التالية.

٢. تطوّر وضع الحريات الأكاديمية بعد الثورة كما تطوّر الدور المدني للجامعة، خاصّة بعد تسمية أحد الوجوه السياسيّة والنقابيّة ذات الثقل السياسي والمزمو (٦٧) على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما ترجمه صدور قرارات مهمّة بل تاريخية منها :

◀ حلّ جهاز الأمن الجامعي الذي كان يراقب الحياة الجامعية في كلّ تفاصيلها وكان يضيّق على الجامعيين والطلبة على وجه الخصوص حرية نشاطهم وحركتهم.

٦٨ بالطبع، نستند في صياغة هذه الأفكار وتقديم هذه المعلومات إلى شهادتنا الخاصة وإلى تجربتنا بما أنّنا عضو في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي وعضو بمجلس الجامعة التابع لجامعة منوبة. وما نعيه ممّا ورد أعلاه مقاطعة رئيس جامعة منوبة مثلاً لاجتماعات مجلس الجامعات وهو أعلى هيئة من هيئات وزارة التعليم العالي يحضرها السيد الوزير ورؤساء الجامعات على وجه الخصوص. ويعود تاريخ هذه المقاطعة إلى زمن الوزير الراحل المنصف بن سالم في مرحلة الترويك. وصدى مثل هذا السلوك الذي نتحدّث عنه نوقش في أحد الاجتماعات بحضور رئيس الجامعة المقصود الأستاذ شكري المبخوت وبتقديمه مبررات لهذه المقاطعة المستمرة إلى اليوم، وهو سلوك لم يحظ برضا ولا إجماع أعضاء مجلس الجامعة من النقابيين والعمداء والمديرين. لكنّ دلالة هذا السلوك مهمّة للتنبؤ على أنّ وزارات ما بعد الثورة بدأت تفقد تدريجياً ما كانت تتمتع به من مركزية ونفوذ. وهو أمر لا يعني بالنسبة إلينا تطوّراً في الاتجاه الإيجابي ضرورة.

٦٥ راجع : مقياس عمان للحريات الأكاديمية (مذكور)، ص ١٣٣.

٦٦ راجع مقالنا المنشور في كتاب «مقياس عمان للحريات الأكاديمية» بعنوان: الحريات الأكاديمية في تونس، المخاض العسير والتحوّلات الحاسمة، ص ١٠٤-١١٣.

٦٧ المقصود بهذا التعيين الأستاذ الجامعي والنقابي والسياسي أحمد بن إبراهيم، الذي عُيّن وزيراً للتعليم العالي شهراً تقريباً بعد ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وفي أوّل حكومة بعد الثورة بقيادة محمّد الغنوشي (أحد أبرز وزراء بن علي في العهد السابق)، ولقد كان إلى حدود ٢٠١٣ الأمين العام لحركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقاً) والتي تغير إسمها في طور أول إلى «القطب الحداثي» وفي طور ثان إلى «حركة المسار»، وهي إلى اليوم من أبرز حركات اليسار التونسي.

٥. صدور مقترح لمشروع قانون جديد للتعليم العالي (٦٩) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي - ٢٠١٥ عن «ندوة» رؤساء الجامعات» يلغي قانون ٢٠٠٨ الذي صيغ في فترة حالكة من تاريخ تونس. ومما جاء في الديباجة: «يهدف هذا المشروع إلى إلغاء القانون الحالي المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي». والهدف الأساسي من صياغة هذا القانون الجديد هو تجسيد شعار استقلالية الجامعة. واستقلالية الجامعة كما جاء في مشروع هذا القانون: «تمثل حجر الزاوية في الحريات الأكاديمية». أما «التنظيم الحالي لوزارة التعليم العالي والجامعات ومؤسسات التكوين والبحث فيتميز بالمركزية المفرطة وتحكم سلطة الإشراف في جميع مداخلاته»^(٧٠).

ومن مزايا هذا المشروع التأكيد على الدور المدني للجامعة بشكل صريح ودقيق كما ورد في إحدى فقرات الفصل التاسع. إذ نصّ المشروع على «اعتماد الديمقراطية وقيم المواطنة والتشاركية والحوكمة وربط المسؤولية بالمحاسبة في كل أنماط التصرف، وفق المبادئ والقيم التي أقرّها الدستور وترسيخ ثقافة التقييم والشفافية الآتية».

نوقش هذا القانون وبالأحرى مشروع القانون في مختلف مجالس الجامعة وعقدت من أجله اجتماعات نقابية كثيرة قصد تقييمه وتعديله وربما اقتراح البديل عنه لأسباب سنذكرها في القسم الثاني من هذا المقال.

لكن جميع هذه الخطوات، تلك التي تحولت إلى واقع مجسّد أو تلك التي ما زالت تنتظر المصادقة عليها في رحاب مجلس نواب الشعب كما هو الحال بالنسبة إلى القانون الأخير، تمثل من الناحية المبدئية نقلة نوعية في علاقة الجامعيين بمؤسساتهم، وعلاقة هذه المؤسسات بسلطة الإشراف، وعلاقة مختلف الأطر الممثلة لأساتذة التعليم العالي وعلى رأسها النقابات، بالوزارة في كل ما له علاقة بالشأن الجامعي.

ولكن، هل تعني كل هذه الإجراءات أنّ مؤسسة الجامعة في تونس تطوّرت في الاتجاه الذي كان يأمله الأكاديميون؟ أم أنّ مشاكل جديدة انبثقت عن هذه التشريعات وعن هذه الإجراءات لم يحسب لها القائمون على شؤون الجامعة حساباً؟

وضع مؤسسة الجامعة التونسية اليوم بين «واحدة الديمقراطية» و«السقوط في مستنقع الفوضى»:

لا شك أنّ الحياة الجامعية منذ الثورة إلى اليوم تطورت إلى حدّ كبير. فلقد رحل نظام القمع واحتكار حقّ التعبير، واختفت معه جميع مخلفات الاستبداد بمعناه السياسي لاسيما القانوني. ويمكن أن نحصر مظاهر التطور والتغيير بالمعنى الإيجابي في النقاط التالية:

١. دعم تدريس مادّة حقوق الإنسان باعتبارها مادّة يشترك في دراستها جميع الطلبة مهما كان اختصاصهم. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه المادة كانت تدرس منذ العهد السابق لكنّها لم تكن سوى واجهة لتحسين صورة النظام. أمّا بعد الثورة فأصبحت تتناول قضايا مهمة وجادة على صلة بالمجتمع التونسي في فترته الانتقالية، وعلى صلة بحقوق الإنسان الكونية وبالقوانين الدولية.
٢. السّماح للجامعيين والطلّبة في نطاق نواحي أسسوها^(٧١) أو في نطاق الأطر التمثيلية الأخرى
٣. التي بُعثت بعد الثورة دفاعاً عن الديمقراطية والقيم الجامعية والحريات الأكاديمية، أو في نطاق بعض المرادف المهمة بمتابعة الشّأن الحقوقي في الجامعة، أن يعقدوا ندوات أو أياماً دراسية أو دعوة إعلام يُشهد لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان أو المعرفة الدقيقة بالمسألة الدستورية^(٧٢)، لتقديم دروس ومحاضرات تثقيفية وتكوينية. ولقد كانت هذه الدروس والمحاضرات فضلاً عن النقاشات الطويلة في مختلف قنوات التلفزيون التونسية تثقيفاً عميقاً للمواطن التونسي وللطالب التونسي بل لمعظم أساتذة الجامعة التونسية.

٧١ كانت توجد قبيل الثورة نواحي تنشيط في نطاق الجامعة، لكنّ قيوداً صارمة كانت تشلّ من نشاط هذه النوادي. وهو ما تغيّر جذرياً بعد الثورة. ويكفي أن نذكر أنّه في نطاق كلية الآداب والفنون والإنسانيات التي أنتمي إليها يوجد اليوم إحدى عشر نادياً من بينها نواحي في المسرح والسينما والحوار بين الأديان، والبعض منها يتناول قضايا لم يكن ممكناً الخوض فيها إلى سنوات قريبة ماضية.

٧٢ في خضمّ الخلافات الكبيرة بين الأحزاب أثناء النقاش حول الدستور وفصوله فضلاً، دعت كلية الآداب بمنوبة أستاذ القانون الدستوري الدكتور العميد الصادق بالعيد لتقديم الدرس الافتتاحي للسنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، كما دعت الأستاذ غازي الغرابيري لتقديم الدرس الافتتاحي للسنة الجامعية ٢٠١٣-٢٠١٤، إلى غيرهما من رجال القانون لتقديم محاضرات حول المسألة. والعادة أن يكون حضور الأساتذة والطلّبة على وجه الخصوص مكثفاً نتيجة تحطّش كل مكونات الجسم الجامعي إلى الثقافة القانونية والدستورية ونظراً لأنّ المسألة الدستورية أصبحت سنوات بعد الثورة مسألة حياتية وسياسية تهتمّ المواطن العادي فضلاً عن المختصّ الذي تعود تناول مثل هذه الموضوعات في إطار نظري أكاديمي.

٦٩ يحتوي هذا القانون الذي ما زال قيد المناقشة والتعديل على ٦١ فصلاً صيغت في ٢٣ صفحة وزعت كالتالي: توطئة بعنوان شرح الأسباب وهي توطئة تفسر تطور وضع الجامعة في العالم وتخلّف القوانين المعمول بها في بلادنا والدعوة إلى البحث عن صيغ قانونية جديدة للجامعة التي نريد. وبعد التوطئة وزعت هذه الوثيقة على خمسة عناوين كما اصطلح على ذلك المقترحون، الأوّل تحت عنوان: الأهداف الأساسية والتنظيم العام، والثاني تحت عنوان: في الجامعات، والثالث تحت عنوان: في تنظيم مؤسسات التعليم العالي والبحث، والرابع تحت عنوان: أحكام مالية متعلقة بالجامعات ذات الصبغة غير الإدارية، والخامس تحت عنوان: في التقييم وضمان الجودة. ومشروع القانون هذا شامل تقريباً لكل ما تقتضيه المؤسسة الجامعية من مقاربات وزوايا نظر متعدّدة ومتكاملة ومواكبة خاصّة لتطور هذه المؤسسة في طرق تسييرها وفي تنوع أهدافها في كل أنحاء العالم المتقدّم.

٧٠ ما زال مشروع هذا القانون في طور النقاش، ولم ينشر بعد بصورة رسمية. لكن المشروع وزع على كل المنتمين لمجلس الجامعة ولنقابة لتعليم العالي. ولقد كان موضوع بعض المداخلات التي قدّمت في المؤتمر السادس للحريات الأكاديمية الذي انعقد في تونس وفي جامعة منوبة حول موضوع استقلالية الجامعة. وقد نعدم إلى توزيع نص القانون في مؤتمر بيروت.

وبالفعل، جسّد التلاحم بين جميع هذه المكونات في ما سمّي «بمعركة العَلم»^(٧٤) ضدّ الطلبة السلفيين في كلية الآداب بمنوبة سنة ٢٠١٢، تجربة استثنائية للدّفاع عن حرمة الجامعة ورفض كلّ أشكال التوظيف الإيديولوجي للمؤسسة التعليميّة.

لكن فضلا عن هذه الإيجابيات وغيرها، برزت مجموعة من السلبيّات والنقائص تؤكد لنا أنّ كلّ تغيير عميق وراسخ لا بدّ أن يكون على مستوى الأذهان والعقليّات قبل أن يكون على مستوى القرارات والنصوص. يأتي على رأس هذه السلبيّات:

- ◀ بروز أشكال جديدة من «السلطة» تهدّد وضع الحريات الأكاديمية والممارسة الديمقراطية، فمن باب الحق في التعبير والتنظيم، عمد طلبة سلفيون في السنة الجامعيّة ٢٠١١-٢٠١٢، إلى الاعتصام بهو الإدارة طيلة شهرين كاملين تقريبا للمطالبة بالسّماح للطالبات المنقبات بالدخول إلى قاعات

٧٤ راجع في هذا السياق الكتاب المهم الذي نشره الأستاذ النقابي الحبيب ملاح بعنوان: يوميات منوّبشتان قياسا على أفغانستان... وإشارة إلى هجمة المتشدّدين والمتطرّفين على الجامعة.

Habib Mellakh, Chroniques Du Manoubistan, Tunis,- (Terreur salafiste à la Manouba) 195-pp190,2013,Cérès

وتعود التسمية إلى تعمّد بعض السلفيين في الكلية إلى نزع العلم الوطني من أعلى نقطة في الكلية وتعويضه بالعلم الأسود الذي تعود السلفيون رفعه والذي يحمل شعار: لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، وكان ذلك يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١٢. ولقد أراد السلفيون فرض ظاهرة النقاب في الجامعة لكنّ الأساتذة أو معظمهم كانوا يرفضون رفضا قاطعا أن تحضر الطالبة الدروس وهي منتقبة، مع تمكينها من حرية ارتداء ما تختاره من لباس خارج قاعات الدروس.

والحديث عن تلاحم مختلف مكونات المؤسسة الجامعيّة للتصدّي لهجمة السلفيين على الجامعة ومحاولة فرضهم واقعا جديدا تحت شعار حرية اللباس بل تحت شعار «أسلمة» الجامعة (الذي لم يكن شعارا معلنا في الحقيقة، لكنّ خطبا أخرى كثيرة دينية [بمناسبة صلاة الجمعة في رحاب الكلية نفسها] وسياسية للسلفيين تؤكّد ذلك)، لا يعني أنّ جميع الأساتذة كانوا «على قلب رجل واحد» كما يقال. فثمة من عبّر عن قبوله لتدريس الطالبات المنقبات إفا إيمانا «حقوقيا» مطلقا بحرية اللباس فعلا، أو تعاطفا مع موجة «التديّن» التي اجتاحت الفضاءات الجامعيّة والمتمثلة بالخصوص في ارتداء الأغلبية الساحقة من الطالبات الحجاب بعد أن كان لسنوات قليلة ماضية ممنوعا ومحجّرا، أو المتمثلة في ارتداء النقاب. لكنّ عدد هؤلاء الأساتذة محدود جدّا، ولم يعبروا عن مثل هذه الآراء بشكل صريح مثلما هو الحال للمناهضين لارتداء النقاب الذين خاضوا معركة إعلامية وميدانية حقيقية توجت بصدور بعض القرارات القضائيّة (عن طريق المحكمة الإدارية بالخصوص) المنصفة لوجهة نظر إدارة هذه الكلية أو تلك. لم تتطوّر ظاهرة النقاب كثيرا في عدد المقبلات عليها أو حتى الداعين إليها، ونستطيع القول إنّها اليوم في حكم الملغاة. إلاّ إذا استثنينا حالات قليلة جدّا في هذه الكلية أو تلك. والمهمّ أنّ حضور الطالبة للدّرس مكشوفة الوجه أصبح أمرا مفروضا ومعتمدا في مختلف أجزاء الجامعة التونسيّة. ومن المؤسف أنّنا نفتقر في تونس إلى دراسات سوسيولوجية دقيقة تبحث في مثل هذه الظواهر، ممّا يجبرنا على الاعتماد الكلّي على مشاهدتنا الشخصيّة بما أنّنا كُنّا طرفا فاعلا في هذا الحراك أو بالاعتماد على مقالات صحفية أو خطابات سياسية بعضها يفتقد إلى التوثيق الدقيق.

٤. «عودة الروح» لانتخابات مجالس الجامعة ومجالس الأقسام والمجالس العلميّة بعد أن كان الأغلبية يقاطعونها إفا لقلّة الوعي أو لاتباع سياسة «النأي بالنفس»^(٧٥) التي كان ينتهجها بعض الجامعيين الذين يخشون السّلطة ولا يرغبون في توتير علاقتهم بنقابة التعليم العالي التي كانت طرفا أساسيا في أغلب الانتخابات الجامعيّة قبل الثورة.

٥. تحسّن علاقة الإدارة بكلّ مكونات المشهد الجامع. ففضلا عن الأساتذة والموظفين «الكبار»، أصبح لجميع الأسلاك والدرجات هياكل تدافع عن القطاع وتمنع ما كان يحصل من تجاوزات. وهذا من شأنه أن يرفع درجة الإحساس بالمسؤوليّة ودرجة الوعي بأنّ الفضاء الجامعي فضاء مشترك بين جميع المكونات من أساتذة وطلبة وعملة وموظفين.

٧٣ استعرنا العبارة من قاموس السياسة اللبنانية بالطبع. فسياسة النأي بالنفس هي التي يرفعها اللبنانيون أو جزء مهم من اللبنانيين كلّما امتنع وزير خارجيتها على التّصويت على هذا القرار العربي أو ضده.

المدني. ومن الغريب أنّ أطرافاً سياسية «دخلت على الخط» كما يقال حتى تتوسط لدى إدارة الكلية وحتى تحول دون إحالة بعض الطلبة اليساريين على مجالس التأديب.

وبقطع النظر عن التفاصيل وعن مآل القضية، فإنّ هذا المثال الواقعي دليل من بين أدلة كثيرة على أنّ إحساس الطالب أو العامل وحتى الأستاذ بعجز الإدارة عن تنفيذ القانون يشجع على التمادي في فرض وجهة النظر الخاصة، واللجوء إلى أعلى درجات التصعيد بل إلى تهديد مصلحة المجموعة الوطنيّة. وهو أمر يمكن للمرء أن يلاحظه في قطاعات أخرى كثيرة خارج نطاق الجامعة.

أمّا المثال الثاني فيتعلّق بتصديّ أساتذة نقابة المدرسين المتعاقدين بالجامعة لإجراء انتخابات مديري الأقسام في السنة الفارطة، بدعوى أنّهم معنيون بهذه الانتخابات وأنّ العرف القاضي بعدم تشريكهم فيها عرف ظالم ولا بد من تغييره.

وبالطبع، وفي ظلّ الإحساس بالقدرة على تحويل الأمانى إلى واقع مجسّد من دون تبعات جزائية أو إدارية، تتعاضم مثل هذه التحركات وتتضاعف إلى أن تتحوّل إلى ضرب من الفوضى باسم الدفاع عن الحقوق والحقّ في الممارسة الديمقراطية.

◀ تقاعس الكثير من الإداريين عن أداء واجبهم وعجز الإدارة عن معاقبتهم وحتى عن إحالتهم على مجالس التأديب. وإن نجحت في أنّ تفعل، فإنّ نقابات العملة أو الموظفين تشنّ إضرابات تعطل مصالح المؤسسة، بل تمنعها من مواصلة عملها. ولأنّ الأمثلة كثيرة جداً سنكتفي بذكر مثال على درجة كبيرة من الخطورة، مفاده ضبط إداريّة تعمل في مؤسسة من مؤسسات جامعة منوبة وهي بصدد «تدليس» ورقة امتحان أحد الطلبة مقابل مبلغ مادّي مرتفع. فما كان من رئيس الجامعة (جامعة منوبة) إلّا أن أوقفها عن العمل وأحال ملفّها إلى القضاء. أما نقابة الموظفين، فشنت سلسلة من التحركات بما في ذلك رفع قضية إلى المحكمة الإدارية التي قضت بإيقاف التنفيذ في انتظار استكمال البحث. وهو ما يعني عودة الموظفة إلى العمل رغم تورطها المؤكد في «جريمة» قلّ حدوثها في الجامعة التونسية.

أخيراً، وفي ما يتعلّق بمشروع القانون الذي اقترحت ندوة رؤساء الجامعات، وجد مشروع القانون هذا معارضة شديدة من قبل أطراف كثيرة رغم أنّه صيغ بروح تدعو إلى تطوير الجامعة وترسيخ ثقافة المواطنة وتحقيق استقلاليتها وهو

الدرس، والسّماح بأداء صلاة الجمعة وبقية الصلوات داخل الحرم الجامعي رغم وجود مساجد وجوامع قريبة من الجامعة. وبعد الرّفص القاطع الذي جوبهت به مطالب هذه المجموعة «الطلابية»، تطوّرت الأحداث في اتجاه العنف المتبادل بين الطلبة (السلفيين من جهة والطلبة اليساريين من جهة ثانية)، لاسيما بين الطلبة السلفيين مدعومين من جهات خارجيّة وبين إدارة الكلية وأساتذتها وعميدها الذي خصّص له وزارة الداخلية حماية شخصية منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٣، وما زالت جارية إلى اليوم.

وهذا المثال أو هذه الواقعة التي كتبت عنها الصحافة المحلية والعربية والعالمية كفيّلة بأن تعدّل من تصورنا لموضوع الحريات الأكاديمية التي نظنّ في أغلب الأحيان أنّها مرتبطة بالنظام السياسي فحسب.

◀ اتّسع لائحة المطالب من قبّل الطلبة، وشنّ إضرابات تدوم في بعض الأحيان أسبوعاً وأسبوعين إذا لم تستجب الإدارة لمثل هذه المطالب. والغريب أنّ لا قدرة للإدارة على الاستجابة إلى بعض المطالب لأنّها ببساطة شديدة تعود بالنظر إلى الوزارة نفسها، بل إلى الحكومة. لكنّ هذا الأسلوب في الدفاع عن المطالب المشروعة وغير المشروعة عمّ الكثير من القطاعات للأسف داخل الجامعة وخارجها. وإليكم مثالان اثنان ميّزا سنتنا الجامعية الحاليّة: يتعلّق المثال الأوّل بنقابة الاتحاد العام لطلبة تونس. وهي نقابة وطنية ذات توجه يساري تمثّل الطلبة منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي أي منذ تاريخ تأسيسها. خاضت هذه النقابة في كليّتنا (كلية الآداب والفنون والإنسانيات) صراعاً قوياً مع عمادة الكلية ومع إطار التدريس في موضوع التخفيف في رزنامة الامتحانات السداسيّة نتيجة ما يلحق الطلبة من «إرهاق» ونتيجة تدنّي نسب النجاح كما يقولون. ورفض الأساتذة عبر مجلسهم العلمي وغير ممثليهم في مجلس الجامعة لاسيما عبر نقابتهم الوطنية، الخضوع لمثل ما اعتبروه ابتزازاً لا يتناسب مع المعايير الأكاديمية في التكوين والتقييم. ودام إضراب الطلبة شهراً ونصف الشهر تقريبا، إلى أن حان أسبوع الامتحان السداسي ابتداء من يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. فما كان من طلبة الاتحاد المذكور إلّا أن أغلقوا الباب الخارجي للكلية بسلاسل من حديد وتجمّعوا بكثافة ومنعوا الأساتذة والموظفين من الدخول إلى ساحة الكلية. إذ أقسدوا الدورة كاملة ممّا أجبر المجلس العلمي للكلية على إعلان إغلاق المؤسسة وإلغاء الدورة الرئيسية للامتحانات، وهو ما تناقلته وسائل الإعلام الوطنية على نطاق واسع، وهو أيضا ما دفع الوزارة إلى أن تتحرك بسرعة وأن تجتمع بالأساتذة وأن توافق على إحالة الطلبة المعتدين إلى مجالس التأديب والقضاء

والاجتماعي الذي نشأت وما زالت تعيش فيه، والذي لا يمكنها من أن تبعث «شركات» أو «مؤسسات ذات منفعة عامة» كما جاء في نص المشروع. ولقد أثارت هذه المسألة تساؤلات كثيرة حول حقيقة الاستقلالية إذا ما تحولت مؤسسة الجامعة إلى جهة تتعاقد أو تتعاون مع مؤسسات اقتصادية ستدرّ عليها بالمداخل المالية الوفيرة دون شك، لكن قد تصبح حرية البحث العلمي خاضعة لمصالح هذه الجهات وربما إملأها. ولا خلاف في أنّ وضع الجامعة اليوم من الناحية المادية والمالية والتنظيمية يحتاج إلى «ثورة» ثانية، لكننا نرى أنه من الضروري أن تكون الرؤية واقعية أولاً ومرتجة ثانياً من دون السقوط في التسرع في «الخفة» التي لا يبهرها حسن النوايا.

ثالثاً: احتواء المشروع الجديد تقريباً على سبعين في المائة من فصول قانون ٢٠٠٨ الصادر في عهد أحد وزراء بن علي في التعليم العالي الأكثر تصلباً وتوتيراً للعلاقة بين الوزارة والنقابة وبين الوزارة عموماً والأساتذة: الوزير الأزهر بوعوني. وهو أمر يتناقض في الحقيقة مع ما جاء في الديباجة وما جاء في الفصل الأخير ونصه: «ينشر هذا القانون في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ويلغي القانون عدد ١٩ لسنة ٢٠٠٨ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ المتعلق بالتعليم العالي».

وبالطبع، إنّ تنقيح القوانين وتعديلها لا يعنيان التخلي المطلق عن كلّ ما ورد في مشاريع القوانين السابقة، ولكن، أن ينصّ المشروع الجديد في مواضع مختلفة على مسألة الإلغاء وفي الوقت نفسه يحتفظ بـ٧٠ في المائة من نصّ القانون القديم يحول المشروع الجديد إلى مشروع مُعدّل أو مُنقح، لا مشروع مُلغٍ لما سبق.

والمؤخّد عندنا أنّ هذا المشروع المهم في تصوره العام والكثير ممّا ورد في تفاصيل فصوله قد صيغ ببعض التسرع، وهو بحاجة إلى بعض التعديلات والتحسينات حتى يحظى بدعم الأغلبية سواء تعلق بالهيكل الممثلة للجامعيين كالتقابات ومجالس الجامعات والمجالس العلمية ومجالس الأقسام، لاسيما مكونات المجتمع المدني، بما أنّ الشأن الجامعي هو شأن مجتمعيّ شامل.

على سبيل الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه من عرض التجربة التونسية في مجال الحريات الأكاديمية وترسيخ القيم الديمقراطية بعد الثورة هو أنّ الديمقراطية ثقافة وممارسة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد الجامعي التونسي. غير أنّ القيم الديمقراطية وحرية التعبير المطلقة والإفراط في المطالب المادية والنقابية قد يحوّل «الديمقراطية الناشئة» إلى فوضى، بل إلى تهديد لمفهوم السلم

أحد الشروط الضرورية للحديث عن الحريات الأكاديمية. أمّا أسباب الاعتراض فتتمثل في ثلاثة رئيسية:

أولاً: ما لوحظ من شبه تناقض بين ما ورد في التوطئة من نقد شديد للمركزية والبيروقراطية، وما ورد في بعض فصول المشروع من «إطلاق يد» رؤساء الجامعات ومنحهم صلاحيات واسعة لا تختلف في شيء عن صلاحيات الوزير بل تفوقها أحياناً. ثم، إنّ العبارة التي استخدمناها لنقد هذا المشروع هي العبارة التالية: تعويض المركزية الوزارية بمركزيات محلية بحسب عدد رؤساء الجامعات. إذ نصّت بنود كثيرة في مشروع القانون على صلاحيات واسعة جداً يتمتع بها رئيس الجامعة بدعوى أنّه منتخب وليس مُنصباً أو معيّناً كالوزير. من هنا، سُمح له بالانتداب المباشر للأساتذة من دون عرض الملف العلمي على اللجان الوطنية كما جاء في الفصل السابع عشرة (نصّه: ينتدب رئيس الجامعة الإطار الأكاديمي والإداري والفني والعملة في حدود الخطط المرخص فيها بقانون المالية). ومن الغريب ألاّ يُشير القائمون على هذا المشروع إلى لجان الانتداب الوطنية التي بعثت منذ السبعينات كما ذكرنا سابقاً والتي تمرّ عبرها جميع الانتدابات. وكان من الممكن أن تُقترح صيغ جديدة في انتخاب هذه اللجان بما أنّ الانتدابات ستصبح خاصّة بكلّ جامعة على حدة، وهي نقطة أثارت خلافاً حاداً بين المتحاورين والمهتمين بالشأن الجامعي. أمّا الجهة المقترحة فترى أنّ ذلك سيعقلن طريقة الانتداب وسيجعلها لصالح الطلبة، وستكون بحسب الحاجيات الحقيقية لمؤسسات التعليم العالي. ويرى المعارضون في ذلك بداية تفرد من قبل رؤساء الجامعات بقرارات قد يحدون بها عن أهدافها الحقيقية.

ثانياً: غموض التصور الذي اقترحه المشروع بشأن تغيير صبغة الجامعات من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية إلى «مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية» كما جاء في ديباجة المشروع^(٧٥). ومن ينظر في الفصل السادس مثلاً وقد خصّ لهذا الغرض يخرج بانطباعات مهّمين: محاولة النسخ على منوال أرفق الجامعات الكندية أو الأميركية المنفتحة على أكبر الشركات الاقتصادية العالمية. أمّا الانطباعات الثانية فسلبية لأنّه لا يراعي وضع أغلب الجامعات التونسية والمحيط الاقتصادي

٧٥ تضمّنت الديباجة بعض الصيغ «الإنشائية» غير الدقيقة في تفسير معنى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية. من ذلك القول «لئن تضمّن قانون ٢٠٠٨ إمكانات كبيرة في مجال لامركزية التصرف المالي والإداري وإلقدار الجامعات على إحداث مسالك التكوين الملائمة لحاجيات سوق الشغل، فقد قام في روحه وتفصيله على تصور مركزي لا يناسب البتّة المعايير الدولية في تسيير الجامعات على مقتضى الحريات الأكاديمية بمعناها الواسع». والمهمّ لئن كانت الأهداف في هذا المشروع واضحة فإنّ آليات تنفيذها ظلّت غامضة وغير دقيقة.

◀ أن الممارسة الديمقراطية هي شريطة توفّر درجة عالية من الوعي المدني قبل توفّر ترسانة التشريعات التي أشرنا إليها في مقالنا. وفي تقلّص أو انعدام «الأخلاقيات المهنية»، لا معنى للحديث عن دور أو أدوار مدنيّة حقيقية للجامعة والجامعيين. فمناخ الحرية، والدّور الرّقابي للسلطة السياسيّة الذي يسجل تراجعاً، لا يجب أن يكونا مدعاة لخدمة «المصالح الفردية» أو مصالح بعض «اللوبيات الجامعية». بل يجب أن يتّجه نحو مزيد من الانفتاح على مشاغل المجتمع ورهاناته في التقدم وترسيخ قيم الديمقراطية والعلمنة، كما يجب أن يتم استغلالهما، علنا نصح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العلمي العالمي، وليس أن نظلّ عالة عليه.

◀ أخيراً، يجب أن يتركز الدور المدني للجامعة في أطوار الانتقال الديمقراطي، فضلاً عن إصدار القوانين وتحسين الحريات بالتشريعات على التوعية وعلى تحويل الفضاء الجامعي إلى مخابر «للتنمية المدنية» بالتوازي مع البحث والتدريس والوظيفة الأولى التي أنشئت الجامعة من أجلها^{٧٦}.

الأهلي. ومثلما تعطلت عجلة الاقتصاد في مناطق كثيرة من البلاد بسبب الاعتصامات والإضرابات العشوائية، فإنّ بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تعطلت فيها «عجلة إنتاج المعرفة وتدريبها» بحكم الإضرابات التي يتجاوز بعض الطلبة في تنفيذها كلّ الأعراف والقيم الجامعية.

لعلنا بإزاء نموذج عمليّ فريد في العلاقة بين الحريات والحريات الأكاديمية على وجه الخصوص وترسيخ ثقافة الديمقراطية، يجمع هذا النموذج بين المستوى التشريعي والقانوني ومستوى الممارسة والتدريب على الممارسة الديمقراطية. إنه نموذج إيجابي في كلّ الحالات، وما السلبيات التي ذكرناها والمشاكل التي انبثقت عن ترسانة التشريعات الجديدة وترسانة الإجراءات غير المسبوقة في التمثيليّة النقابية وفي حرية التنظيم والتعبير والإضراب إلا علامة على ارتباك البدايات. ولعلّ الدرس الذي يعلّمنا إيّاه وضع الجامعة في تونس، عن كيف كان وكيف أصبح، هو:

- ◀ أنّ الدور المدني للجامعات لا يمكن تصوّره في غياب نظام ديمقراطي أو نظام سياسي يتوفّر على الحد الأدنى من الديمقراطية.
- ◀ أنّ ما نعتبره دوراً مدنياً في ظلّ أنظمة استبدادية قد يحوّل هذا الدور إلى دور سياسي حتى وإن رفع شعار «الديمقراطية وحقوق الإنسان» كما كان يفعل النظام التونسي الأسبق طيلة عشرين سنة تقريباً.
- ◀ أنّ ما نعتبره دوراً مدنياً في غياب الحد الأدنى «من هيبة الدولة» وقوّتها وقدرتها على تنفيذ القوانين قد يكون مدخلاً إلى الفوضى وبروز أشكال من «التضامن» القطاعي الذي لا يراعي المصلحة الجماعية والممارسة الديمقراطية الحقّة.

مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع

نقد لتجربة الجامعات الليبية "قسم علم الاجتماع" - جامعة سرت نموذجاً

محمد فرج صالح رحيل^{٧٧}

ملخص

تحاول هذه الورقة أن تتلمس مواطن الضعف والقصور في عمل الجامعات الليبية خصوصاً في ما يتعلق بتعاطيها مع قضايا المجتمع. في هذه الورقة، يتم تركيز النقد على دور مقررات العلوم الاجتماعية التي يفترض تلامسها المباشر مع تلك القضايا (عرضاً، وتفاعلاً، ونقداً)، وباستخدام منهج التحليل النقدي في سبيل تحقيق ذلك لاسيما تحليل المضمون.

وقد سارت الورقة باتجاه التسليم بوجود أزمة في بنية المقررات وفي طريقة تقديمها، مما حول العلوم الاجتماعية إلى مشروع اغترابي وجعلها في واقع مأزوم (عمر، ٢٠١٥). وبعد المرور ببعض المقدمات الضرورية، تبنت الورقة سؤالين رئيسيين ارتبط الأول بقدرة الجامعة على التفاعل مع قضايا المجتمع من خلال المقررات التي تقدمها، أما الثاني فتعلق بمدى مساهمة الجامعة في إثراء بعض القضايا مثل الديمقراطية وحرية التعبير، والشفافية،... إلخ. وبعد المناقشات، توصلت الورقة إلى وجود ضعف في القدرة على صياغة الدور الفعال للعلوم الاجتماعية على الصعيد المؤسسي، وذلك ضمن الرؤية والرسالة سواء على مستوى التكتيك أو الاستراتيجية. حول هذا الأمر المقررات إلى واجبات روتينية ثقيلة، بالإضافة إلى التضييق على النخب المستنيرة داخل الجامعة، وعدم إعطائها الفرصة المناسبة للقيام بدورها.

كما تواجه الجامعات الليبية أزمة حقيقية في صياغة العلاقة بين المفاهيم العلمية والفكرية. وعلى الرغم من إلقاء اللوم على الجامعات الليبية في ضعف التواصل مع المجتمع المدني، إلا أن هناك ضعف في التنظيمات المدنية أفقدها قوة التأثير وجعلها في عزلة، أو شبه قطيعة منطوية مع الواقع الذي تعيشه.

الكلمات المفتاحية

(المقررات Courses)، (العلوم الاجتماعية Social Sciences)، (الجامعات الليبية Libyan universities)، (التفاعل Interaction)، (المجتمع Society)، (علم الاجتماع Sociology)، (موضوعات المقرر Syllabus).

المقدمة

يشهد واقعنا اليوم دعوات لتقييم التجربة التعليمية في دول العالم، وبخاصة النامية منها، ومحاولة إحداث تعديلات جوهرية تطل البنو المعرفية لهذه المؤسسات (شعباني، ٢٠٠٩). فمعظم الجامعات تشترك في تحديد أولوياتها وأهدافها، على الرغم من بعض الاختلافات التي قد تظهر في صياغتها. حيث يمكن إجمالها في هدفين رئيسيين: الأول يتمثل في تقديم تعليم جيد يتناسب مع متطلبات المجتمع واحتياجات السوق من حيث الكمية والنوعية للخريجين، والهدف الثاني يدور حول تقديم خدمة المجتمع من خلال التفاعل بين الجامعة والمجتمع، وإسهام الجامعة في حل القضايا الشائكة والمشكلات المعقدة في المجتمع على مختلف الأصعدة. وذلك من خلال الأبحاث وورش العمل الصناعية والتعليمية والاجتماعية والزراعية وغيرها. ومن خلال ما تقدمه من مناهج وبرامج علمية وتربوية لاسيما برامج توعية تهدف في جملتها إلى تغيير وتطوير البيئة الجامعية والمحيط الاجتماعي للجامعة (الحاج، ٢٠١٠ : ١٩٦).

يعد تاريخ الجامعات بمفهومها الحديث في البلاد العربية حديثاً نسبياً مقارنة بتاريخ الجامعات الغربية. حيث سبق الغرب البلاد العربية في تأطير مفهوم التعليم المتقدم ووضعه في صيغة التدرج الأكاديمي، وجعل له سلكاً علمياً يجب تتبعه، ودرجات يتم تقلدها بعد كل مرحلة. ودخلت الدول العربية مع نهاية القرن التاسع عشر هذا السبيل تباعاً، فتم تأسيس الجامعات في كافة البلدان العربية، على غرار تلك الموجودة في الدول الغربية، وتم اقتباس مناهجها وترجمة مسالكها ومحتوياتها. بل تعدى الأمر ذلك إلى استيراد الجامعات الغربية بشكلها ومحتواها وأسمائها وشعاراتها ووضعها في البيئة العربية، و«هذا يحتاج إلى تقييم مستقل».

ورسخت تقاليد جامعية في معظم الجامعات العربية تنحو نحو التقليد والمحاكاة للتجارب السابقة والأعراف الراسخة. وفي مرحلة لاحقة، تم التركيز على العلوم التطبيقية - وذلك كنتيجة لتأثرها بالجامعات الغربية-، وتم تهميش العلوم الاجتماعية، في بعض الأحيان، أو تقليل التركيز عليها في أحيان أخرى. ويضاف إلى الارتباك السابق إشكالية أخرى هي مواظبة الجامعات في أغلب البلدان

٧٧ أستاذ مساعد بكلية الآداب، جامعة سرت- ليبيا، دكتوراه في علم الاجتماع، *2010.University of the Western Cape, alzrk73@gmail.com

التعرف بطريقة عملية على طبيعة المقرر الدراسي، وكذلك الوقوف على خصائصه بعيداً عن الانطباعات الذاتية أو المعالجات العشوائية (حسونة، ٢٠١٤).

وستستأنس الدراسة في إجابتها على هذه الأسئلة بالكتاب المعتمد من قبل أمانة التعليم العالي (وزارة التعليم العالي) المتمثل في المقررات والمناهج الدراسية لكليات الآداب. إذ يعتبر هذا الكتاب المرجع الرئيسي لكافة الأقسام العلمية في كليات الآداب بالجامعات الليبية، وقام على إعداده ١١ عضو هيئة تدريس من مختلف التخصصات الأدبية، وقام بمراجعته أربعة من خبراء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ٢٠٠٨، جاء في ثلاثة أجزاء، حُصص الجزء الأول منه لأقسام الجغرافيا والتاريخ والآثار والدراسات الإسلامية، والتفسير (الفلسفة)، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والفندقية، والمكتبات والمعلومات) بواقع ٤٠٤ صفحة من القطع المتوسط.

أما الجزء الثاني فحُصص لأقسام اللغات (العربية، والإنجليزية، والفرنسية، واللغات الإفريقية) بواقع ٢٤١ صفحة من القطع المتوسط.

أما الجزء الثالث فحُصص لقسمي التربية وعلم النفس بشعبهما المختلفة، بواقع ٥٢١ صفحة من القطع المتوسط.

تطور التعليم العالي في ليبيا:

إن التعليم السائد في ليبيا مع مطلع القرن العشرين هو التعليم التقليدي الديني، وهو محدود التأثير والانتشار. ومع بوادر الاستقلال وتكوين الدولة المعترف بها عالمياً، بدأ الأمر يأخذ وقفاً مختلفاً. حيث تسارعت وتيرة الحراك العلمي، وبدأت الدولة الفتية تأخذ زمام المبادرة في محاولة منها لسباق الزمن، ففي حين لم يكن هناك قاعدة من المتعلمين في هذه الدولة، ولم يكن يتجاوز عدد الليبيين من خريجي الجامعات العصرية عدد أصابع اليدين على مستوى ليبيا بأسرها، ذكر تقرير للإدارة العسكرية البريطانية في العام ١٩٤٣م في طرابلس بأنه لا يوجد من بين العرب (ويقصد الليبيين) أطباء، أو قضاة، أو حتى محامين. و كان عدد الليبيين في الجامعات الأجنبية لا يتجاوز ٦٥ طالباً، وأغلبهم في مؤسسات دينية كالأزهر. ولكن، كانت انطلاقا التعليم الحديث أو العصري مع تأسيس أولى الجامعات الليبية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥م بموجب مرسوم ملكي، وافتتحت أولى كلياتها -كلية الآداب والتربية- رسمياً في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦م. وضمت الجامعة واحد وثلاثين طالباً في ذلك الوقت وستة من الملاك التدريسي وتوسعة من الكادر الوظيفي. وجرى افتتاح كلية العلوم في طرابلس في أوائل عام ١٩٥٦م. وفي المرحلة الثانية من الدولة (١٩٦٩-١٩٧٦) كان هناك تأثير كبير للجامعة في الحياة المدنية والمشاركة في أغلب الأحداث البارزة في تاريخ الدولة الليبية. أما في المرحلة الثالثة (١٩٧٦-٢٠١١م) فقد حدث جمود على المستوى الفكري خصوصاً عندما طبق النظام في ذلك الوقت ما عرف بالثورة الثقافية التي جرفت

العربية على ممارسة أدوارها التربوية متأثرة بالنهج السياسي المتبع في بلادها، فهو الممول الرئيسي لهذه الجامعات. وحاولت ضبط إيقاعها العلمي والفكري بما يعزز مكانة هذه الأنظمة، وكلما كان هناك خروج عن النص من بعض الجامعات، فأصبح تأثير الجامعات العربية في محيطها محدوداً -إلا في ما ندر- وتأثيرها على مجريات الأحداث محدوداً أكثر. بالتالي، أصبح هناك شبه انفصال وعزلة بين الجامعات والمجتمع الحاضر لهذه الجامعات. فإن هذه الحالة تبعث القلق الشديد حول المستقبل الشاحب للجامعات العربية عموماً والليبية خصوصاً.

إشكالية الورقة:

تتمحور معالم الإشكالية في هذه الورقة حول موضعين رئيسيين، الأول هو الواقع المأزوم الذي تعيشه العلوم الاجتماعية في الجامعات الليبية، وذلك من حيث البناء والوظيفة، أما الإشكال الثاني فهو طريقة تعاطي الجامعات مع هذه الأزمة، والتي تمثلت في العزلة، أو القطيعة بين الجامعات والبيئة المحيطة.

ويفتح ذلك الباب تساؤلات حرجة حول محتوى ومقررات العلوم الاجتماعية، في ضوء الإهمال الذي تعانيه بعض الجامعات الليبية. لقد جعلنا من الجامعات الليبية بساط بحث عريض لهذه الدراسة سواء عند استخدام الشواهد أو مناقشة الأدلة والبراهين النظرية، ولكن التركيز في النقاش سيكون حول جامعة سرت. وذلك لجملة عوامل موضوعية، منها اعتماد جامعة سرت على مقررات تشتمل على موضوعات محددة. إذ أنها تعتمد بشكل شبه مطلق على المقررات المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي، كما أن رسوخ الجامعة وتعدد فروعها وتوسطها للوطن «ليبيا» أكسبها ميزات عديدة أخذت بعين الاعتبار.

أهداف الورقة:

- ◀ البحث في العلاقة بين مقررات العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع المحلية والوطنية (تجليات الأزمة).
- ◀ التعرف على العلاقة بين العلوم الاجتماعية، وترسيخ مفاهيم مثل الديمقراطية، وحرية التعبير، والشفافية، والتسامح، واحترام حقوق الآخرين... باعتبارها مفاهيم تمس المجتمع بشكل مباشر.

الأهمية والمبررات:

- ◀ إزاحة الغموض الذي يكتنف التعامل مع العلوم الاجتماعية في الجامعات الليبية.
- ◀ نقد العلاقة الجدلية بين الجامعة والمجتمع (هل الجامعة تحفز المجتمع أم أن المجتمع هو المحفز للجامعة).

المنهجية المتبعة:

ستعتمد الورقة على منهج التحليل النقدي، وتحليل المضمون بشكل رئيسي، والذي سنسير فيه من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة تغطي الهدف من الدراسة. ويهدف هذا الأسلوب إلى

بما يخدم دورها التعليمي، ووضع الخطط المناسبة للتنسيق بين مخرجات هذه الجامعات وسوق العمل، وكذلك الاهتمام بالبحث والتطوير. وتضمنت حزمة الإصلاحات المقترحة زيادة الصلاحيات المعطاة لرؤساء الجامعات من أجل تقليص المركزية وزيادة فاعلية الجامعات، وذلك في سعي الوزارة لجعل البرامج التعليمية أكثر جودة وفاعلية، بما يخدم مخرجات العملية التعليمية. وجاء تفصيل هذه المقترحات على شكل قرارات وزارية منها القرار الوزاري رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٣. وأعقب ذلك القرار الوزاري رقم ٣٣٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن توزيع الاختصاصات بين وكلاء التعليم العالي والبحث العلمي، وقد دارت نقاشات جادة في أروقة الوزارة وكذلك بين المهتمين بالشؤون الأكاديمية حول إعادة بناء الجامعات وضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (مرجين، ٢٠١٣).

وانعكس هذا الوضع المليء بالتقلبات الإدارية والضغوط السياسية على العلوم الاجتماعية ومقرراتها في الجامعات الليبية. فمنذ افتتاح الجامعة الليبية الأولى ١٩٥٦م، كان قسم الفلسفة وعلم الاجتماع من أوائل الأقسام التي افتتحت في الجامعة الليبية. ولعل هذه البداية المتواضعة شهدت تحولاً نوعياً بانفصال قسم علم الاجتماع إلى قسم مستقل ١٩٧٠-١٩٧١م، وبوصول مجموعة من الطلبة الموفدين للدراسة بالخارج حيث كان التركيز على المدرسة الغربية (الأميركية والبريطانية). إلا أنه ما لبث أن تم احتواء هذه النخبة في منظومة الدولة السياسية، وتم تدجين أغلب هذه الوجوه، فجاءت مساهماتهم الاجتماعية متناثرة ومشتتة على المستوى الفكري، أو مستوى الخبرة والمشاهدة^{٧٩}. وثابر بعضهم على ممارسة أدوارهم التقليدية في إعطاء المحاضرات والإشراف على المجموعات البحثية، من دون أن يكون لهم تأثير في الحياة الاجتماعية المدنية في المجتمع الخارجي. إذ يعود ذلك إلى الإرادة الحاكمة للدولة، حيث قيدت وحجمت المشاركة المدنية وقتنتها في مسابقات محددة استوعبت النخبة التعليمية سواء في تدريس أو تأليف مناهج ومقررات فكرية تخدم الفكر الوجودي للنظام الحاكم، وتحاشت أغلب الأقسام الاجتماعية الاحتكاك المباشر أو غير المباشر بالقضايا الاجتماعية التي قد تعرض الدارسين لها أو الباحثين فيها للمساءلة. كما غابت الدراسات النقدية الجادة للواقع الاجتماعي، أو لمفاعيله الاجتماعية، مما أدى ببعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى أن يقتصر في مساهماتهم الاجتماعية على المشاركة في استعراض البرامج التنموية والقيام ببعض الانتقادات الخجولة غير المباشرة. ويصف (التير، ٢٠٠٢م) اهتمامات الدراسات الاجتماعية، التي نفذت بوصف الحالة التي كان عليها المجتمع الليبي، وهي من هذه الزاوية لا تختلف عن تلك الدراسات الأنثروبولوجية التي تمت قبل إنشاء الجامعة. لكن ومنذ بداية السبعينيات ظهرت مجموعة من

أمامها كافة التقاليد الأكاديمية والركائز المعرفية للمجتمع الثقافي الليبي. لقد تعرضت الجامعات الليبية لتحول خطير، حيث اهتمت الجامعات من قبل النظام الحاكم بالرجعية، والاحتكار للمعرفة، والعمالة الليبرالية. وتم التعامل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب بوسائل قمعية، وأعلن ما عرف (بالزحف الثوري على الجامعات)، وتمت تصفية بعض رموز الحراك الطلابي في الجامعات، واعتُقلت أعداداً منهم وأصبح هناك تدخل كبير في الشؤون الأكاديمية والعلمية بحجة مناهضة «الليبرالية المتعفنة». وظهر ما عرف بالإدارة الطلابية، حيث أصبح هناك مجموعة من الطلاب الثوريين الذين يدينون بالولاء للنظام الحاكم، وبدأوا يتدخلون في الأمور الإدارية وحتى العلمية. ثم تطور هذا الأمر لينال من هيبة الهيئة التدريسية وتسفيه بعض المقررات العلمية، وإلغاء بعضها الآخر، وإحلال مقررات فكرية تدعم التوجه الجديد. وظهر ما عرف بتثوير المناهج (فضل، ١٩٨٥). لم تجرؤ النخب الفكرية في العلوم الاجتماعية على نقد الوضع القائم، واقتصرت المقررات العلمية على تقديم الموضوعات العلمية كما هي من دون أن يكون هناك مجال للتفاعل، أو أي إسقاط على الواقع. والتزم الجميع بحذافير النص، ودأب الطلاب على تكرار واجترار ما يقدم لهم من مقررات علمية ينقلونها كما سمعوها، ويؤدوها كما حفظوها، واستحدثت مقررات فكرية (الفكر الجماهيري) وغيرها من التسميات للترويج لفكر النظام القائم وعهد للأولي الثقة والمقررين من النظام بتدريس هذه المقررات^{٨٠}.

أما على المستوى الكمي فكان التقدم سريعاً، حيث أخذت الأعداد في تزايد وكذلك الأقسام العلمية أخذت في التنوع. وأصبحت الجامعات في ليبيا ١٤ جامعة تحتوي على أكثر من ٨٦ كلية و٥٥٣ قسماً علمياً، وذلك بحسب بيانات العام ١٩٩٩، وفيها ١٦٥٣٧٦ طالب و٥٥٤٤ عضو هيئة تدريس (قنوص، ١٩٩٩ : ٥٠٨).

وفي مرحلة أخرى من التوسع الأفقي للجامعات، يذكر تقرير أمانة التعليم العالي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) (وزارة التعليم العالي حالياً) أن الجامعات وصلت إلى ٢٧ جامعة حكومية ضمت ٢٥٤٤٥١ طالب وطالبة، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ١١٩٢٨ في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ثم أعيدت هيكلتها في ١٢ جامعة حكومية فقط (منها ٣ جامعات ذات طبيعة خاصة) فيها ١٠٠٠ قسم علمي. وظلت هذه الهيكلية تقريبا من دون تغيير حتى ٢٠٠٨، حيث بلغت ١٣ جامعة حكومية متحصلة على الاعتماد المبدئي المؤسسي والبرمجي وفقاً لدليل ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ٢٠٠٨م (الهيئة العامة للمعلومات، ٢٠٠٩ : ١٤). وبعد التغييرات التي مرت بها ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي (٢٠١١م)، سعت وزارة التعليم والبحث العلمي بخطاب مؤرخ في ٢٠١٣-١٠-٣ إلى مراجعة أوضاع الجامعات والسعي في إصلاحها

^{٧٨} أدخل إلى الرابط التالي للمزيد من المعلومات

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/nadia_ibrahim_070409.html <http://libya42.org>

^{٧٩} مما ساهم في تشويه الدور السياسي للجامعات الليبية وخلق قضيعة ابستمولوجية بينها وبين المجتمع.

والرسالة والأهداف لدى جميع إدارات الجامعة وأقسامها العلمية، وعند كافة المستويات الإدارية والقيادات داخل الجامعة.

الدراسات السابقة:

إن المقررات والمناهج الدراسية ما هي إلا بعض من عناصر العملية التعليمية الجامعية التي تتكون من الطالب، والأساتذ، والبيئة الثقافية الحاضرة، والمقرر. وباعتبار المقرر التدريسي من أهم هذه المكونات وله تأثير مباشر في العملية التعليمية، فإن الدخول في تفاصيله والتعرف على مكوناته وتعريضه للتقييم المستمر يعد من الضمانات الحقيقية لإصلاح التعليم العالي. فالمتتبع لطريقة التعامل مع المقررات التدريسية في الجامعات سوف يلاحظ أن الجامعات انقسمت في ذلك. إذ هناك من يرى أنها موكلة بشكل كامل للأساتذة المدرسين والمحاضرين، فيترك لهم تقديم المقرر العلمي من دون أن يكون لإدارة القسم أو الجامعة دخل في ذلك. ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الإعداد المسبق للمقرر من قبل الإدارة المختصة، فيه نوع من التقييم المحرج لعرض هيئة التدريس وتدخل في اختصاصه (Tucker, 1984). في المقابل، هناك من يدعو إلى تعريض عضو هيئة التدريس للتقييم المستمر سواء من الإدارات المختصة أو من الزملاء أو من الطلاب (Schermerhorn, 1997). وارتفعت الدعوات إلى ضرورة أن يقدم الأستاذ أو المحاضر قائمة بالموضوعات التي يريد أن يتطرق لها. واعتُبر هذا من مقومات الجودة وتحسين الأداء، وأنشئت إدارات متخصصة لمتابعة هذه المقررات وتقييمها من حيث تغطيتها لأهداف المقرر ونسبة المنجز من المقرر المعلن. وأهم الصعوبات التي واجهت الأستاذ هي إشراك الطلاب في تقييم المقرر، وتقييم المحاضر، ومدى الاستفادة من المقرر.

إن العلاقة بين المجتمع والجامعة (من حيث كونها خدمة اجتماعية) مكونا واحدا من ستة مكونات للدور المدني للجامعات. أما المكونات الأخرى فهي المواطنة والديمقراطية وثقافة القانون وتعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والتربية المدنية، وبيداغوجيا التقصي والمداولة. ومن خلال هذه الفرضية، تعزز الفهم حول العلاقة بين الجامعة والمجتمع، كما يمكن إضافة محددات أخرى هي الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى الجامعات للمشاركة والمساهمة في خدمة المجتمع، لاسيما طبيعة الخطاب والرؤية التي تتبناها الجامعة. كذلك، لابد من تحسس حاجات المجتمع والتعرف عليها (الأمين ٢٠١٥). إن دور الجامعات في بناء الشخصية الوطنية يتم من خلال مدخلين: المدخل الأخلاقي، ومدخل ثقافة الحوار، وهما محوران رئيسيان في تفعيل دور الجامعة في بناء الشخصية الوطنية القادرة على تعظيم دور الانتماء الوطني. فمن المهم تضمين مثل هذه المداخل للمقررات والمناهج التدريسية في الجامعات (الكراسنة، ٢٠٠٩). كما يمكن للجامعة أن تقدم لمجتمعها دروس في المواطنة من خلال استخدام التعاون في المحاضرة الدراسية، أو النشاطات العامة، من أجل بناء المجتمع وتعزيز النزاهة الأكاديمية، ونموذج المسؤولية

الدراسات التي توجهت مباشرة لتتبع ظاهرة التغيير الاجتماعي في هذا المجتمع. وقد تمثلت في دراسات أمبيريقية استخدمت عينات تمثل المجتمع الكبير، أو عينات صغيرة أو متوسطة الحجم أخذت من تجمع سكاني واحد (مدينة أو قرية). ومعظم النوع الأخير عبارة عن أطروحات لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه. بذلت من خلال هذه الدراسات محاولات لتتبع تجليات الظاهرة في مختلف المجالات ذات العلاقة، بقصد وصف وفهم ما يحدث ومن ثم تفسيره. وبالطبع، كان التعليم من بينها، ولكنها اهتمت في مجملها بوصف الموجود من دون محاولة التقدم بالحال خطوة إلى الأمام (التير، ٢٠٠٢). إن الجامعات الليبية تعيش الآن حالة ما بين حالتين، حالة انحباس مع الماضي باعتباره يقدم ضمانات لتثبيت الوضع القائم، وحالة انفتاح حذر بكل ما يحمله من مجازفات غير محمودة العواقب، وعلى ضوء هذا المعطى فإن القيادات الجامعية الحالية تدير الجامعات الليبية "day to day كل يوم بيومه".

لمحة عن جامعة سرت:

وغير بعيد عن هذا المناخ العام تأسست جامعة سرت في عام ١٩٨٩ كفرع من جامعة قاريونس (بنغازي حاليا) في مدينة سرت، ثم في العام ١٩٩٢ أصبحت جامعة مستقلة تحت إسم (جامعة التحدي). وبدأت في التوسع، حيث افتتحت لها فروعاً في المناطق المجاورة لها ولكنها كانت أحيانا تشهد حالة من التقلبات وعدم الاستقرار الإداري، وهي حالة عاشتها الدولة بشكل عام حيث تميز النظام السابق (نظام القذافي) بعدم الاستقرار الإداري. فكانت تتوسع أحيانا وتتقلص في فترات أخرى، وفي العام ٢٠١٠ اعتُمد لها إسم جامعة سرت وضمت فروع في مناطق مختلفة، ووصل عدد الكليات فيها إلى ١٤ كلية، وعدد البرامج الجامعية إلى ٤٨ برنامجاً، وعدد برامج الدراسات العليا ٤ برامج، وعدد أعضاء هيئة التدريس القاريين ٥٤٤ عضو هيئة تدريس، وعدد الموظفين والإداريين ١٤٦١ موظف، وعدد الطلاب ١٤٨٥٧ طالب وطالبة، وذلك حتى العام ٢٠١٣.^{٨٠}

عند تحليل واقع جامعة سرت، فإن اهتمامنا منصب على دراسة الواقع الحالي -رغم إدراكنا لتأثير العوامل التاريخية وتراكمات الحقبة السابقة وما شكلته من تركة ثقيلة ألقّت بظلالها على كافة مفاصل الدولة، والتعليم من أكثر المكونات تأثر بهذه التركة- وما يكتنفه من تفاعلات، معتمدين في ذلك على جملة من التقارير الميدانية التي عبرت عن واقع العمل العلمي والإداري في جامعة سرت. من بين هذه التقارير والدراسات الهامة، تقرير الدراسة الذاتية عن الأوضاع الأكاديمية والإدارية بالجامعة (٢٠١٣م-٢٠١٤م) الذي توصلت فيه اللجنة المعدة لهذا التقرير إلى نتيجة مفادها أن الرؤية والرسالة والأهداف غير معلنة لدى أغلب الأقسام الأكاديمية وغير معتمدة من الأقسام والكليات، وهذا خلل في البنية الوظيفية التي تفترض وضوح الرؤية

الفصل، أو (السنة الدراسية)، وتلخيص الدروس السابقة ذات الصلة بالدرس اللاحق، وتهيئة الدرس الجديد لإثارة دافعية الطلبة، وعرض موضوعات المقرر الدراسي بأسلوب جذاب، وإتاحة الفرصة لممارسة الأنشطة التعليمية، والتأكد من استيعاب الطلبة للمقرر.

ومن بين الدراسات التي تناولت واقع الجامعات الليبية، والتحديات التي تواجهها، دراسة عبابنة (٢٠١١). حيث هدفت الدراسة إلى تحديد درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بكلية الآداب/ مصراته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. وفيما إذا كانت تختلف درجة الأداء الجامعي تبعا لبعض المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة توفر مؤشرات جودة الأداء الجامعي في كلية الآداب/ مصراته متوسطة إلى منخفضة. وتوصلت أخيراً إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، والمؤهل، والجنسية، ولكن الفروق كانت دالة لمتغير عدد سنوات العمل، لصالح ذوي الخبرة القصيرة ١-٣ سنوات، وأوصت الدراسة بالاستمرار في تطبيق معايير الجودة، والاعتماد للمقررات على أعضاء هيئة التدريس والإداريين، وتوفير برامج تطوير مهني للعاملين، وتزويد الكلية بالمستلزمات الضرورية. كما تم اقتراح إجراء المزيد من الدراسات (عبابنة، ٢٠١١). نلاحظ أن هذه الدراسة لم تدخل إلى أتون المشكل الحقيقي واكتفت بالتعليق الشكلي (الرمزي الإحصائي) دون سبر غور المضامين والمؤثرات التي أدت إلى وجود هذا القصور أو الخلل.

وعن تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، وضعت ستة أبعاد رئيسية هي إعداد وتخطيط الدرس، وبعد مهام عضو هيئة التدريس في اليوم الدراسي الأول، وبعد التعامل مع محتويات المقرر، وبعد إعداد الامتحانات وتقييم أداء الطلبة، وبعد التفاعل داخل قاعة المحاضرات، وأخيراً بعد التفاعل خارج قاعة المحاضرات، والتي تقدم مجتمعة صورة عامة للأداء الأكاديمي. كما توصل لوجلي (٢٠٠٨) إلى أن كل أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم دراسته، يرون أنهم يثيرون دافعية الطلبة للاهتمام بالمقرر الدراسي بدرجات متفاوتة، بينما لا يجمع الطلاب على ذلك، خاصة طلاب الدراسات الجامعية الذين يرون بأن أعضاء هيئة التدريس لا يثيرون دافعية الطلبة للاهتمام بالمقرر الدراسي، وتوصلت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس لا يحددون المراجع، والكتب المقررة بالشكل المطلوب، وذلك بحسب ما أجاب به طلاب الدراسات العليا والجامعية، بينما لم يتفق مع ذلك أعضاء هيئة التدريس. وعند السؤال عن التطوير في المقرر، كانت إجابة الطلاب توشح إلى السلبية، حيث أجاب طلاب الدراسات العليا، وطلاب الدراسات الجامعية، بأن أعضاء هيئة التدريس لن يطوروا أبداً في المقرر العلمي وموضوعاته التي يدرسونها لتعكس التطور في المقرر الدراسي. كما لاحظت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بحسب رأي أغلب جمهور البحث لا

المدنية. وذلك بهدف بناء المواطنة المسؤولة لدى طلاب الجامعة. والتعرف على المشاكل التي تواجه المجتمع، وتفهمها ومعرفتها طرق مواجهتها، وقيام الجامعة بزراعة القيم المدنية المجتمعية والتفاعل معها من أجل النفع العام وتلبية الاحتياجات الاجتماعية (Biswas, 2014).

فعلى الجامعات أن تخرج من خانة السلبية (المتأثر) والتي تتجلى في ضعف التواصل والحوار المستمرين بين العلماء والباحثين والطلبة في الجامعات وهيئات البحث العلمي، وضعف تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف فئات المجتمع. وأخيراً، عدم ربط العلم بالعمل، وإهمال الجانب العملي التطبيقي «المهاري» يعود بالسلب على العملية التعليمية برمتها، ويؤدي إلى تصدع الثقة في العلم باعتباره طوق النجاة للمجتمعات النامية، كما يمكن أن يحول العلم إلى وسيلة لكسب العيش فقط (باكير، ٢٠١١). في المقابل، وضع السعيداني (٢٠١٤) افتراضاً مؤداه أنه بقدر حجم مكاسب مسار تأسيس استقلالية الجامعة عن السلطة يكون عمق الممارسة الديمقراطية. وأظهر بوضوح كافة قصور الحريات الأكاديمية، وبوضوح أكبر إفراط المركزية التوجيهية، والتسييرية العلمية، والإدارية، والمالية، وانحسار هامش الاستقلالية الإدارية والمالية للمؤسسات الجامعية (السعيداني، ٢٠١٤).

وجعل كل من الكسندر و ليندا (1998 Alexander & Linda) المشاركة والانخراط في الخدمة الاجتماعية داخل المجتمع، عاملاً رئيساً في التأثير على الطلبة وتطوير مهاراتهم، وشعورهم بالمسؤولية. إذ تبقى الممارسة عاملاً مهماً، باعتبارها تمثل الجانب العملي، كما شددت على أهمية الجانب الأكاديمي في التأثير على المجتمع المدني.

إن دور عضو هيئة التدريس في تطوير المقررات الدراسية مهم للغاية وعليه يقع عبء تطوير المحتويين النظري والعملي (الطويل، ٢٠٠١). كذلك، يرى العميرة (٢٠٠٣) أن التدريس يعتمد على عوامل مرتبطة بالإنسان أهمها المعرفة، والخبرة، والمهارة التقييمية، والحدس، والبصيرة، فهو عملية معقدة لارتباطها بالجانب البشري، ويرى عودة وصابرين (١٩٩٠) أن إثارة دافعية المتعلمين للاهتمام بالمقرر الدراسي، تأتي ضمن أولويات الأستاذ الجامعي. يضاف إليها تحضير موضوعات المقرر الدراسي، وإطلاع الطلبة عليها، وضمان شمولية المقرر للأهداف الرئيسية بما ينسجم مع الفترة الزمنية للدراسة، وتحديد المصادر المناسبة للمقرر الدراسي، وتوجيه الطلبة للحصول على المعلومات، وترتيب محتويات المقرر بطريقة منتظمة ومتربطة، وتحديد الفراءات المطلوبة، وتحديد الأنشطة المطلوبة، وضمان تنوعها بما ينسجم مع مقدرات الطلبة وميولهم (عودة وصابرين، ١٩٩٠). وأوضح الشامي (١٩٩٤) بعض الأدوار المهمة لعضو هيئة التدريس الجامعي، كتقديم فكرة شاملة عن المقرر في بداية

جعل القرارات التي تتخذ على مستوى الوزارة تتجاهل التحديات التي تواجه فروع الجامعات، خاصة فيما يتعلق بالشروط والمواصفات لأعضاء هيئة التدريس، والمناهج والمقررات الدراسية التي يتم تقديمها في الجامعات (مرجين، ٢٠١٣).

لقد تفاوتت المحاولات السابقة بين نقدية فكرية، وتتبعية تاريخية، أو وصفية استعراضية. لقد وعدت تلك المحاولات إلى استشراف مستقبل التعليم الجامعي وسبل النهوض به، فانقسمت الدراسات إلى اتجاهين، ركز الأول على عضو هيئة التدريس باعتباره المسؤول المباشر عن المقرر وإعداده، وبالتالي يتحمل عضو هيئة التدريس القصور بالكامل. أما الاتجاه الثاني فيرى أنّ تحديد المقررات من مسؤولية الأقسام العلمية والإدارات الفنية بالجامعة، فإليها يوجه النقد، وهي من تتحمل مسؤولية القصور في ذلك (Allen 1999 & Fifield). وتسير الورقة الحالية مع الاتجاه الثاني وتحاول أن تثير بعض نقاط الاستفهام حول المقررات الدراسية التي أعدت من قبل الجهات المختصة بوزارة التعليم العالي والجامعات في ليبيا. ولعل أهم الثغرات التي تحاول الورقة الحالية التصدي لها هي ندرة الدراسات والأبحاث التي تعرضت للجامعات الليبية بالنقد، ولعلنا بهذه الورقة نفتح باب النقاش على مصراعيه حول تجربة الجامعات في ليبيا.

نتائج البحث

في هذا الجزء، نحاول التعمق بشكل مباشر في القضايا ذات الحساسية ونباشر في توجيه الأسئلة التي تلخص قضيتنا الأساسية من هذه الورقة:

أولاً: هل تربط مناهج ومقررات العلوم الاجتماعية المعتمدة في الجامعات الليبية بين التعليم وقضايا المجتمع؟

نقصد بمقررات العلوم الاجتماعية مجموع الموضوعات المتخصصة المطروحة ضمن المجال النفسي والاجتماعي والتربوي. ويتمثل واقعها في أربعة أقسام رئيسة هي التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية. وإذا نظرنا إلى أوضاع الأقسام العلمية السابقة، نجد أنّ قسم التربية وقسم علم النفس (حسب الهيكلية المعتمدة في جامعة سرت) هما من الأقسام الملحقه بكلية التربية. فلا وجود لقسم علم النفس أو الخدمة الاجتماعية في كلية الآداب «وهي موضوع البحث والدراسة».

أما القسم الوحيد الذي يغطي مقررات اجتماعية بكلية الآداب فهو قسم علم الاجتماع. وبالتالي، فإن الورقة ستختصر الحديث على مقررات قسم «علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة سرت». وإذا نظرنا إلى مقررات هذا القسم، سنجد أنها عبارة عن ٤١ مقررًا موزعة على أربع سنوات بمعدل تقريبي ١٠ مقررات كل عام دراسي، مع تفاوت طفيف في عدد الساعات من ٢٩ ساعة أسبوعياً للسنة

يستخدمون الوسائل المعينة في التدريس بالشكل المطلوب، وعليه لا بد من طرح هذه القضية بقوة في الأوساط الأكاديمية الليبية، والتركيز عليها من قبل المسؤولين عن التعليم العالي في بلادنا. كما لوحظ أن أعضاء هيئة التدريس حول ضمان انسجام المقررات الدراسية مع المدة الزمنية المقررة كانت إيجابية للغاية، بينما آراء الطلاب سواء أكانوا طلاب دراسات عليا، أم جامعية، تتسم بعدم الموافقة على انسجام المقررات الدراسية مع المدة الزمنية المقررة. إن أعضاء هيئة التدريس يقيمون أنفسهم عالياً في مسألة تشجيعهم للطلبة على التطبيق والتفكير الناقد، بدلاً من الحفظ والتلقين، بينما لا يشكركهم الطلاب هذا الرأي، وخاصة طلاب الدراسات الجامعية. ولخصت هذه الدراسة اللاعبة إلى أن الطلاب، وخاصة طلاب الدراسات الجامعية، يرون أن أعضاء هيئة التدريس لا يشجعون الطلبة على تكوين منظورات عديدة لمضامين المقرر، ولا يوضحون العلاقة بين المقرر الذي يدرسونه وغيره من المقررات ذات الصلة، ولا يطلبون من طلابهم تقييم محتوى محاضراتهم في نهاية العام، كما إنهم لا يستخدمون الحوار، والمناقشة، والمحاضرة المدعمة بالوسائل التعليمية المتعددة، والزيارات الميدانية، وإعداد التقارير، وأدوات المعمل، وإجراء التجارب، وذلك حسب طبيعة المقرر الدراسي (لوجلي، ٢٠٠٨).

قدم كل من «مرجين والشركسي» (٢٠٠٨)، التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برنامج الدراسات العليا، والتي جاءت من خلال تطبيق عملي على واقع الدراسات العليا في ليبيا وكذلك من خلال التغذية الراجعة الصادرة من المؤسسات التعليمية. لقد قام المركز الوطني لضمان الجودة بإصدار نموذجين للتقييم والاعتماد. التقييم الأول خاص بالاعتماد المؤسسي الجامعي، والثاني خاص باعتماد المقررات للدراسات الجامعية والدراسات العليا من دون تميز. ولكن عند التطبيق، لوحظ أن الدراسات العليا لها خصوصية تختلف عن الدراسات الجامعية ويجب أن تأخذ في الاعتبار. وكذلك يجب مراعاة الربط بين المشاريع البحثية في الدراسات العليا والواقع الاجتماعي (مرجين والشركسي، ٢٠١٢).

ومن بين الدراسات الهامة التي أجريت لتقييم التجربة الليبية في المجال الأكاديمي التقرير الذي قدمه مرجين وآخرون (٢٠١٣)، تحت إشراف المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، خلال المدة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٣. وقد جاء التقرير شارحاً بشيء من التفصيل الأوضاع الحالية التي تعيشها الجامعات الليبية، مبرزا أهم التحديات، والتي نذكر منها: تحديات تتعلق بوزارة التعليم العالي، وأخرى تخص الإدارات العليا بالجامعات الليبية، وغيرها تخص إدارة أعضاء هيئة التدريس. وفيما يخص التحديات المتعلقة بالوزارة، أشار التقرير إلى غياب الرؤية والرسالة والأهداف الواضحة في عمل الوزارة. كذلك، أشار التقرير إلى تحدي جوهرى تمثل في غياب التنسيق بين الوزارة والجامعات، مما

في قسم علم الاجتماع. وبلغ مجموع الموضوعات المطروحة أو المقترحة خلال السقف الزمني ٣٠٧ موضوعات وهي ضمة من حيث الكم. وتغطي جملة هذه الموضوعات ٧٧ مرجعاً جُلها من المراجع القديمة.

رابعاً، مقررات ذات طابع عملي (على افتراض ذلك): مشكلات اجتماعية، وعلم اجتماع الوطن العربي، والبيئة والمجتمع، والحراك الاجتماعي، والتنمية والتخطيط، وتصميم البحوث، وأساسيات البحث، ومناهج البحث. وخصت لهذه المقررات مجتمعة مساحة زمنية لم تتجاوز ٢١,٤٪ من المساحة الزمنية الدراسية والتي بلغت ١١٢ ساعة دراسية، مقسمة على أربع سنوات (نظام سنوي) وعدد الموضوعات المقترحة ١٣٠ موضوعاً، على أن تغطي من خلال ٤٩ مرجعاً.

والملاحظ على توزيع المقررات خلوها من الجوانب العملية والتطبيقية والتركيز على الجانب النظري. ففي حال جمع المساحة المخصصة للجوانب النظرية في المجموعات الثلاث الأولى، تصل إلى ٧٨,٥٪ من المساحة الزمنية. وفيما يخص المقررات التي افترضنا وضعها في سياق المقررات العلمية، فإنه بمطالعة سريعة للكتاب المرشد للمقررات الدراسية، من الممكن تقديم مسمى المقرر ومفرداته ومراجعته. ولا يوجد في هذا التوصيف ما يشير إلى استخدام التطبيق أو التركيز على الجانب العملي. كما جاءت ديباجة كل المقررات متشابهة، إلا فيم ندر. وإذا ركزنا الحديث على مجموعة من المقررات وأخذنا على سبيل المثال مقرر البيئة والمجتمع والذي يفترض من عنوانه أن يكون رابطاً ومتفاعلاً بين الجامعة والمجتمع، نلاحظ القصور الواضح في مفرداته، واقتصاره على موضوعات عامة وفضفاضة. ومثال على ذلك دور الماء في حياة الإنسان، والغلاف الحيوي، والغلاف الجوي، والطاقة، والهواء... إلخ. وهذه الحالة تنسحب على مقرر مشكلات اجتماعية، والذي يتناول على سبيل المثال نماذج من المشكلات الاجتماعية & مشكلات الشباب، ومشكلة الطلاق، ومشكلات الشيخوخة، ومشكلة الفراغ. وكذلك مقرر الحراك الاجتماعي، الذي يتناول نظرية التحديث في تنمية الحراك الاجتماعي ونموذج الجماهيرية «ليبيا» للحراك الاجتماعي. إن أغلب المقررات -كما يتضح من خلال الموضوعات التي تحتويها- تركز على العرض النظري للتراث العلمي، والتزام الحياض في طريقة العرض، من دون محاولة لإثارة التساؤلات العميقة حول مصداقية هذا التراث، أو كيفية تمثيله كمبادئ وتوجهات فكرية مقنعة تزيج عن المجتمع طابع الفكر الأوحده، أو المحاكاة والتقليد الأعمى.

لقد تم توجيه سؤال من قبلنا إلى ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع في جامعة سرت^{٨٢}. «أثناء عرضك لموضوعات المقرر الدراسي أثناء المحاضرات، هل تسمح بإثارة جدال موسع حول

الأولى، و٢٧ ساعة أسبوعياً للسنة الثانية، و٣٠ ساعة أسبوعياً للسنة الثالثة، و٢٩ ساعة أسبوعياً للسنة الرابعة، هذا من الناحية الكمية. أما من الناحية الكيفية، فتتفاوت الموضوعات المقترحة للمقررات ولا يوجد تناسق أو اتساق بينها. ففي مقرر تاريخ الفكر الاجتماعي، وصل عدد الموضوعات إلى ٤٢ موضوعاً (صالح وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٦٦)، وفق سقف محدد من الساعات الأسبوعية بلغ ٣ ساعات. في حين طرح مقرر مدخل إلى علم الإنسان (الانثروبولوجيا) ٢٦ موضوعاً (صالح وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٦٧) بنفس معدل الساعات الأسبوعية، ولم يعرض في مقرر الإحصاء الوصفي أكثر من ثلاث موضوعات (صالح وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٦٩). وبنفس المعدل الزمني (ثلاث ساعات أسبوعية) طرح فيه مقرر النظريات الاجتماعية ١٠ موضوعات. أما من حيث التداخل وتكرار الموضوعات، فإننا نسوق المثال التالي، وهو ما عرض من موضوعات في مقرر تاريخ الفكر الاجتماعي، ومقرر النظريات الاجتماعية. فقد تم تناول كارل ماركس، وإميل دوركايم، وأوجست كومت، والمدرسة البنائية الوظيفية، ومدرسة الصراع، ضمن الموضوعات المقررة في تاريخ الفكر (صالح وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٦٦). وجاءت الموضوعات في مقرر النظريات لأوجست كومت، وإميل دوركايم، والنظرية البنائية الوظيفية، ونظرية الصراع (صالح وآخرون، ٢٠٠٨: ٢٧٠).

يمكن أن نقسم المقررات المعتمدة من قبل الوزارة -والتي تعتمدها جامعة سرت- إلى أربع مجموعات وذلك طبقاً لطبيعة المقرر الدراسي^{٨٣}:

أولاً، مقررات عامة (متطلبات جامعة وكلية). اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والفكر الجماهيري (ثقافة سياسية)، والثقافة الإسلامية، وتاريخ الحضارة الإسلامية، والحاسوب، والإحصاء الوصفي، والإحصاء التطبيقي، وعلم النفس، ونصوص اجتماعية باللغة الإنجليزية. تبلغ نسبة المساحة الزمنية المخصصة لهذا المقرر ٣,٤٪ من الزمن المخصص للدراسة بهذا القسم، ونظراً لعدم توضيح أغلب المقررات وتفاصيل موضوعاتها ومراجعها، فقد أهملنا التركيز عليها.

ثانياً، مقررات نظرية عامة: مدخل إلى علم الاجتماع، وتاريخ الفكر الاجتماعي، ومدخل إلى علم الإنسان، والرعاية الاجتماعية، والنظريات الاجتماعية، والتغير الاجتماعي، وذلك بنسبة ١٦,١٪ من الوقت المخصص للدراسة بهذا القسم. وبلغ مجموع الموضوعات ١٤٨، وعدد المراجع المقترحة ٤٧ مرجعاً.

ثالثاً، مقررات نظرية تخصصية: علم الاجتماع السكاني، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم اجتماع الجريمة، وعلم الاجتماع الصناعي، وعلم الاجتماع الطبي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع العائلي، وذلك بمعدل زمني بلغ ٣٢,١٪ من المساحة الزمنية المخصصة للدراسة

^{٨٢} تم إجراء مقابلة هاتفية مع ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس، في قسم علم الاجتماع لإثراء الورقة بتاريخ (١٣/١٠/٢٠١٦).

^{٨٣} قام الباحث بهذا التقسيم للتبسيط وهو معروض ضمن الملاحق.

كتابة هذه الورقة على الأقل. كما أن جل الجامعات لا تزال منغلقة على نفسها داخل الأسوار المحيطة بها، حيث لم تخرج جل الجامعات الليبية إلى المجتمع للتعرف على حاجاته، ومشكلاته، وتقديم الخدمة والرأي والمشورة، فهناك ندرة في المبادرات التي تسعى إلى بناء علاقة بين المجتمع، والبيئة، والجامعة (مرجين، ٢٠١٣).

إلحاقاً لما سبق، يمكن إضافة ملاحظتين ختاميتين على طبيعة المقررات. الأولى هي أنها لا تقدم فرصة للاختيار أمام الطالب، فجميع المقررات ملزمة وعلى الطالب أن يدرسها بالكامل. والثانية هي عدم تركيز المقررات المعتمدة من قبل الوزارة في الجامعات الليبية، على ربط التخصص بالمجتمع الليبي، واكتفاء دور الأقسام الاجتماعية على التعريف بهذه العلوم من دون التطرق للفائدة منها، أو استخدامها في الواقع العملي. وعلى الرغم مما تمر به البلاد من تحولات عميقة وجذرية، إلا أنه وإلى الآن، لم يتم استحداث مناهج ومقررات تتناول هذه التغييرات.

ثانياً: هل تعزز المناهج والمقررات المعتمدة في الجامعات الليبية مفاهيم الديمقراطية وحرية التعبير، والشفافية، واحترام حقوق الآخرين، التعددية والتنوع... الخ؟

سنعتبر مجموع هذه المفاهيم حزمة واحدة نتناولها لتعالج فكرة واحدة هي المفاهيم الأكثر حساسية وإثارة للجدل في المجتمع الليبي^{٨٥}. خرجت هذه المفاهيم من رحم معاناة إنسانية، وتراث متراكم من التجارب البشرية، فساهمت العلوم الاجتماعية على المستوى النظري في تطوير حزمة من الفهم المتعلق بالجوانب

القضايا المعاصرة أو إعادة إنتاج بعض الأفكار التي قد تعارض أو تفند بعض المسلمات النظرية؟ فأجمعوا على أن القضايا المعاصرة شائكة وتحيطها الكثير من المحاذير. كما أن التشكيك في المسلمات النظرية أمر غير وارد أثناء التعاطي مع المحاضرات. وفي سؤال آخر حاولنا «التقصي عن وجود تجديد أو تطوير في المقررات المعتمدة، أو في الموضوعات المطروحة ضمن المقرر». فكانت الإجابة تنم عن محدودية هذه المبادرة، فيحاول أغلبهم اقتفاء أثر الزملاء السابقين ممن درسوا هذه المقررات، ومحاولة شرحها من دون أن يكون لهم دور في إعدادها أو اختيار موضوعاتها.

أما المراجع التي وضعت للاستشهاد بها ومطالعتها لتغطية متطلبات المقرر، فتعود معظمها إلى حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وكمثال على ذلك مقرر علم الاجتماع السكاني- عبيدالكريم النافي، في علم السكان، دمشق، ١٩٥٩م. وأحدث هذه المراجع كان في فترة التسعينات، مثل مقرر علم الاجتماع الطبي (صالح حسن، الشخصية والصحة النفسية، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، ١٩٩٩م). وعند سؤال أعضاء هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع جامعة سرت^{٨٦} عن استخدام المراجع، كانت الإجابة أن الدراسة تتم عن طريق المذكرات أو الملازم، والأساتذة والطلاب يتقيدون بما هو موجود في المذكرة أو الملزمة، و لا تتم إحالة الطلاب إلى مراجع إضافية.

وقد تم توجيه سؤال آخر^{٨٧} عن التطوير في المقررات واستحداث بعض الموضوعات، وأجاب أعضاء هيئة التدريس الذين سبرت آراؤهم، بأن لديهم رغبة حقيقية للقيام ببعض التحديثات والتطويرات في الموضوعات المطروحة ضمن المقررات. إلا أنهم أشاروا إلى صعوبتين، الأولى تتعلق بالطلاب، حيث يعارض الطلاب أي متطلبات إضافية، والأخرى تتعلق بموافقة القسم أو الكلية. ومن بين صور المعاناة التي تمر بها العلوم الاجتماعية في الجامعات الليبية، غلبة طابع الاجترار والالتزام بالمقررات النظرية من دون محاولة لإخراج الطالب من موضعه التقليدي «المتلقي دائماً ومن دون أن يكون له دور في النقد أو المشاركة والنقاش». انعكس ذلك بدوره على مخرجات هذه الأقسام العلمية، وقسم علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة سرت، ليس استثناء. وبالتالي، فإن تأثير هذا القسم «وغيره» متواضع للغاية، سواء في محيطه الضيق (الجامعة)، أو محيطه الواسع (المجتمع).

تنسحب الوضعية العلمية لاسيما توزيع المقررات الدراسية الموجودة في قسم علم الاجتماع على كافة الأقسام العلمية الاجتماعية الأخرى كقسم الفلسفة، أو غيره من الأقسام، وهذا القول يمكن أن نعممه بطمأنينة غير مبالغ فيها على كافة الجامعات الليبية، وذلك حتى

٨٥ لقد شكل نيسان/أبريل ١٩٧٦ منعطفاً خطيراً في تاريخ الجامعات الليبية، حيث نصبت المشانق في وسط الجامعات للذين يعارضون النظام الحاكم في ذلك الوقت. كانت هذه الموجة أشبه بالعاصفة التي جرفت معها كثيراً من التقاليد العلمية والمبادئ والأعراف الأكاديمية، وخلقت نوعاً من التكلس الفكري. لقد تعرضت الجامعات الليبية إلى تحول خطير في أعقاب ما عرف بالثورة الثقافية ١٩٧٦م. وعند محاولتنا الحديث عن هذه الحقبة الهامة من تاريخ الجامعات الليبية، وقعنا في حرج شديد نظراً لشح المراجع الرصينة التي تناولت هذه الحقبة. وأغلب ما وقع بين أيدينا من كتابات أو روايات هي في مجملها متشنجة في أحد الاتجاهين، حيث أحجم أغلب الأكاديميين الليبيين عن التحقيق والكتابة عن هذه المرحلة الحرجة، وامتلاً فضاء الإنترنت بالكثير من المقالات غير الموثقة والروايات العابرة ولم نقف على تحقيق محكم من أحد المتخصصين المرموقين في العلوم الاجتماعية. ونظراً لأهمية هذه الحقبة واعتقادنا بامتداد تأثيرها حتى يومنا هذا، كان لزاماً أن نشير إليها مع تحاشي الغوص فيها إلى أن نتاح لنا فرصة سانحة للحديث عنها بالتفصيل لاحقاً. للمزيد أدخل إلى الرابط التالي:

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/nadia_ibrahim_070409.html

<http://libya42.org>

<http://www.lawoflibya.com/mag/07/04/2012>

<https://liby7.wordpress.com/category>

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/alleebia_110409.html

وفيما يتعلق بقضايا المرأة الليبية، فإنه من المجالات التي أتيح لكثير من المتخصصين الولوج إليها وفق إطار واسع هو المساواة مع الاختلاف (أي المساواة في الحقوق مع الرجل والاختلاف عن الرجل في الواجبات). وعلى الرغم من الضجيج الحاد حول المساحة المعطاة للمرأة في المجتمع الليبي تحت ظل النظام السابق، إلا أنها في الواقع كانت تحت إبطار مجتمع ذكوري بالغ التعقيد، تتحكم فيه العقلية التقليدية بكل تجلياتها. (Saleh & ٢٠١٠).

وإذا لزم على المحاضر أو الأستاذ التطرق إلى أحد هذه المفاهيم، فإن مرجعية التأويل والشرح لهذه المفاهيم محاطة بمجموعة من المحاذير. كما إن عمليات إسقاط القضايا المعرفية على الواقع تعد مجازفة غير مأمونة العواقب «يشبه الحركة وسط حقل من الألغام». كان ذلك مع الحقبة السابقة، أما حالياً فقد زادت المحاذير واشتدت وطأة المجازفة. حيث بدأ يعلو صوت الأصولية الدينية الذي كان خافتاً طوال فترة النظام السابق. وصار يندد ببعض المفاهيم ويعرضها، ويتهم مراجعيها ومحاوربيها بالهرطقة الفكرية. زاد هذا الأمر من صدمة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، وجعلهم يهرولون إلى الوراء منتظرين ما ستنبئ عنه الأيام القادمة وما يلوح في أفق السياسة الليبية. وهنا يقف المتخصصون في العلوم الاجتماعية مرة أخرى أمام موقف المتفرج والملاحظ، من دون أن يكون لهم تأثير في مجريات الأحداث ولو حتى بالكتابة والتعليق. وهنا لابد لنا أن نسلم بمحدودية تأثير المقررات الاجتماعية في ظل هذا الكبت متعدد المحاور لدور الأقسام الاجتماعية في الجامعات الليبية.

نتيجة وخالصة:

بعد هذا العرض لأهم المناقشات الدائرة حول وضعية العلوم الاجتماعية ومقرراتها، يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

إن الحقل الأكاديمي «في العلوم الاجتماعية» هجين بين تبعية مفرطة وحيادية قهرية، وهو نتاج ما عرف بمشروع الدولة الأيدلوجية. إذ تم تسييس المحتوى الفكري للجامعة، وضائق مساحة الحرية والتعبير، وأهملت المطالب المجتمعية بشكل عام، وأصبحت المقررات في العلوم الاجتماعية تخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين، وتقوم بالتمويل، وتضع الشروط. يضع النظام التشريعي لعمل الجامعات الليبية جملة من القيود والعقبات العلمية التي تعوق هذه المؤسسات عن القيام بدورها بفاعلية، فتضع القيود على نشاطاتها في بعض الأحيان، أو يتم منعها في أحيان أخرى، كما يتم تقييد أدوارها السياسية، ويُمارس عليها دور رقابي صارم تجاه أعمالها مما يتناقض مع استقلاليتها. فضلاً عن تفويض المؤسسات الرسمية العليا (وزارة التعليم أو مجلس الوزراء) صلاحيات مطلقة في التعيين، أو الإقالة للهيئات العلمية والإدارية في الجامعات الليبية في أي وقت، وهي التي تسن لها لوائحها الداخلية.

الإنسانية، كما ساهمت هذه العلوم في تطوير الترابط بين هذه المفاهيم، ومفاعيلها في حركة تأثير وتأثر دؤوبة. كما استفادت بعض المفاهيم من غيرها، وساعدت هذه العلاقة في تطوير المفاهيم ومعانيها. لقد شكلت العلوم الاجتماعية والعلماء الاجتماعيين الآباء الشرعيين لكثير من المصطلحات، لاسيما المفاهيم المعرفية التي لخصت التجربة الإنسانية واختزلتها في قوالب محملة بحمولات معرفية عميقة، وقدمتها في أسلوب مبسط، «فكانت بمثابة التجريد الذي يلخص مجموعة من الملاحظات» (الهلامي، ٢٠٠٣: ٣٠).

ومن الانتقادات الرئيسية التي وُجّهت للجامعات الليبية بشكل عام، وجامعة سرت على وجه الخصوص، تجاهلها لتضمين هذه المفاهيم ضمن الموضوعات التي تحتويها مقررات العلوم الاجتماعية، فعلى الرغم من أن ظروف الإصلاح والتغيير مواتية حالياً بسبب رياح التغيير، «وما بات يعرف بالربيع العربي» في العام ٢٠١١، إلا أن التغيير لم يطل في معظم الجامعات سوى الجانب الشكلي. وعلى الرغم من مرور خمس سنوات تقريبا من عمر «التغيير»، إلا أن بعض القيادات الجامعية لا تزال تعتقد بأن مبررها في عدم وجود الخطط الإستراتيجية هو أنها تدير أزمة داخل الجامعات، وهذا يدفعنا إلى التساؤل: ألا تحتاج الأزمة إلى خطط كي تدار بشكل فعال؟ هذا ينسحب على الوزارة التي لا تراعي هذا الأمر، مما يرجح أن الجامعات الليبية أمام أعراض أزمة وليس جوهرها» (مرجين، ٢٠١٣: ٤٧).

إن المفاهيم بحزمها (الديمقراطية، وحرية التعبير، والشفافية، والتسامح، واحترام حقوق الآخرين والتنوع، وقضايا المرأة) لم تشكل في الفترة السابقة مواداً للبحث والنقاش في أدبيات العلوم الاجتماعية ضمن المقررات الدراسية لقسم علم الاجتماع في جامعة سرت على وجه الخصوص. فمفهوم الديمقراطية كما تعرضه أدبيات المقرر العلمي بقسم علم الاجتماع غير مطروح للنقاش إلا ضمن المقرر علم الاجتماع السياسي، وحتى في ثنايا هذا المقرر، فإن نقاش هذا المفهوم مقتصر على الجوانب النظرية من دون الحديث عن التطبيق إلا في إطار ما تسمح به المنظومة السياسية «سابقاً وحالياً».

أما مفهوم مثل التنوع فهو من المفاهيم التي تم تجاهلها طوال الحقبة الماضية ولم يتم تناول قضايا التنوع والاختلاف في المجتمع الليبي ضمن مقررات ومناهج الدراسة طوال فترة النظام السابق، أي ما يربو عن ٤٢ سنة. وبمجرد تهواي النظام الحاكم، بدأت تعلق الأصوات التي تتناول قضايا اختلاف العرق واللغة، فظهرت الدعوات إلى إعطاء حقوق الأقليات غير العربية (الأمازيغ الليبيين). وظهرت نزعات القبلية، والمناطقية، والجهوية الحادة، وهي مواضع لم يتناولها الليبيون المتخصصون في العلوم الاجتماعية سابقاً، ولم تتناولها المناهج التدريسية، وهي من الموضوعات التي بدأت تفرض نفسها على الواقع الليبي.

المتاحة. إن مشاركة المجتمع (متمثلاً في المنظمات المدنية) في تصميم المقترحات البحثية. بالإضافة إلى إقامة الندوات وورش العمل، وتحديد بعض الموضوعات المهمة للمجتمع لدراستها، سيكون للمنظمات المدنية أثر بالغ في الربط بين المجتمع والجامعة وزيادة أواصر التفاعل بينهما.

إن إعلاء قيمة الحوار، وتوفير ضمانات الحرية العامة لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات الليبية، وجعل الجامعة مكاناً محايداً للاختلاف الفكري، وإقامة المناظرات، وإفساح المجال للنقد، وتعزيز الشعور بالمسؤولية لدى عضو هيئة التدريس الجامعي، ورفع سقف الصلاحيات الممنوحة له في استخدام الطرائق التدريسية المناسبة وأساليب التقييم الملائمة خطوة في إطار التحول باتجاه المساءلة الذاتية، والإشراف الذاتي على الأداء. إذ يعزز ذلك من الدور المدني للجامعات. كما سيساهم إدراج موضوعات ثقافية اختيارية ضمن المقررات الدراسية التي تشجع على التطوع والانخراط في العمل المدني في خلق صورة إيجابية عن العمل المدني في المجمل، وفي نواحي الحياة لمجتمع الجامعة على الخصوص.

أخيراً:

تأتي هذه الورقة محاولة لنقد الواقع وعرض أهم مشاكلكه في صورة مبسطة تركز بقدر الإمكان على التجربة الليبية من خلال ما قدمته وزارة التعليم العالي والذي تمخض في كتاب اعتبرته الوزارة عمدة ومرجعاً أساسياً لكليات الآداب في الجامعات الليبية، «واعتمدته جامعة سرت دليلاً لأقسامها العلمية» وهو ما دعانا إلى تسليط الضوء عليه وانتقاده برؤية حيادية قدر الإمكان. كما أن الحمى ليست مرضاً وإنما مؤشر عنه. كذلك، وضعية المقررات والمناهج العلمية ليست هي المشكلة، وإنما تراجعها وضعف مستواها مؤشر عن قصور فكري ومعرفي يعتري الجامعات الليبية.

لقد مرت هذه الورقة بولادة متعسرة منذ انبثاقها كفكرة مروراً بتقديمها كمبادرة للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر. في البداية، كان لدينا حماس شديد للتوسع في هذه الورقة واستخدام مناهج بحثية متنوعة تجمع بين (الكم والنوع & qualitative quantitative). وكانت الخطة الأولى تقتضي بإشراك بعض من أعضاء هيئة التدريس لإبداء الرأي وتقييم المقررات الحالية، ولكن، نظراً للظروف العامة لتي تمر بها البلاد والظروف الخاصة لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين فضلوا عدم المشاركة "لمحاذير خاصة بهم"، اقتصر الورقة على التحليل النقدي وتحليل المضمون للمقررات المعتمدة، على أمل أن تتيح فرصاً قادمة للقيام بعمل علمي موسع.

ولعل الذي ساهم في تواضع دور الجامعات الليبية في التفاعل مع بيئتها المحيطة، وتحديدًا مع المجتمع وقضاياها الساخنة هو ضعف التنظيمات المدنية وهشاشة تنظيماتها وترابطها، مما أفقدها قوة التأثير أو «سرعة التأثر» وجعلها في عزلة أو شبه قطيعة منطقية مع الواقع الذي تعيشه. إن الشح والضعف اللذان يعاني منهما المجتمع الليبي في عدد مؤسسات المجتمع المدني يزيدان من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعات لتقوم بأدوار عدة لخدمة المجتمع في مختلف المجالات.

يجد الباحثون في واقع الجامعات الليبية أن هناك العديد من التحديات التي لا تزال تواجه الجامعات في عملها وتضعف من قدرتها على التأثير في محيطها. يعود ذلك بحسب اعتقادنا إلى التضييق على النخب المستنيرة^{٨٦} داخل الجامعة وعدم إعطائها الفرصة المناسبة للقيام بدورها.. وعلى الصعيد المؤسسي، هناك ضعف في القدرة على صياغة الدور الفعال للعلوم الاجتماعية، وذلك ضمن الرؤيا والرسالة، سواء على مستوى التكتيك أو الاستراتيجيات. كما تواجه الجامعات الليبية أزمة حقيقية في صياغة العلاقة بين المفاهيم العلمية والفكرية مثل الديمقراطية، والتنوع، والشفافية، والوطنية... وغيرها.

أفقد التمويل الحكومي والتبعية المطلقة للجهات الرسمية الجامعات الليبية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها وبيئاتها المحلية. فلم تكن المسؤولية الاجتماعية للجامعات موضوعاً للبحث والنقاش المستفيضة في أقسام العلوم الاجتماعية، فالدولة تتعامل مع الجامعات باعتبارها «قاصراً» لا تستطيع أن تتحرك أو (تترعرع) إلا في أحضان الدولة. كما تخشى السلطة الحاكمة «سابقاً وحالياً» أن ترخي العنان للجامعات فتخرج عن «النص» أو الدور الذي رسمته لها الجهات الحاكمة.^{٨٧}

كما تعاني الجامعات الليبية عموماً وجامعة سرت خصوصاً من تجذر العقلية القاعدية «البدوية» والتي تطفو على السطح في مظاهر كثيرة، أبرزها توزيع المناصب الأكاديمية وفق المحاصة القبلية، والجهوية من دون مراعاة أحياناً للمفاضلة العلمية. وفي ذات الوقت، لم تتناول الأقسام الاجتماعية بالبحث والدراسة مثل هذه الظواهر وتعرضها للنقد والتمحيص.

باتت الحاجة ملحة لتشجيع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في ليبيا على الانخراط في برامج مشتركة مع الجامعة، والتواصل معها في مجموعة من الفعاليات المشتركة من خلال منابر الجامعة

٨٦ في الحقبة التاريخية قبل ٢٠١١ وحتى بعد هذا التاريخ لم نلمس تغيرات جوهرية، فمزال هناك تضييق على النخب الأكاديمية بحجج متعددة.

٨٧ فواز سعد، الجامعات والمجتمع ١٧-١٢-٢٠١١ انظر

<http://www.alsharq.net.sa/37173/17/12/2011>

المراجع

الأمين، عدنان (٢٠١٥). الدور المدني للجامعة اليسوعية انظر.

http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Adnan-ElAmine-Le-role-civique-de-l'USJ--Ar.pdf

التيير ، مصطفى (٢٠٠٢) التعليم والتغيير الاجتماعي تأثير متبادل : بيانات من المجتمع الليبي"، في كتاب : عدنان الأمين (محرر) دراسات حول التعليم والتغيير الاجتماعي في البلاد العربية ، بيروت : منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم التربوية.

الحاج، علي عبد الجابر(٢٠١٠).العلاقة بين مستوي التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية.(رسالة ماجستير)، الأردن: جامعة الشارقة الأوسط.

السعيداني، منير(٢٠١٤). الديمقراطية في الجامعة التونسية انظر

http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf

الشامي، إبراهيم عبدالله (١٩٩٤). بعض مهام أعضاء هيئة التدريس وواقع أدائها كما يدركه الطلاب والأعضاء بجامعة الملك فيصل بالإحساء. مجلة مركز البحوث التربوية. (العدد ٦)، ص. ١٠١-١٣٥.

العمايير، محمد حسن (٢٠٠٣). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسراء نحو تقييم الطلبة لأدائهم التدريسي. مجلة اتحاد الجامعات العربية. (العدد ٤١)، ص. ١٥٩-١٩١.

الكراسنة، سميح وآخرون (٢٠٠٩). دور الجامعة في بناء الشخصية القادرة على تعظيم الانتماء الوطني من خلال المدخل الأخلاقي، والمدخل ثقافة الحوار. مجلة التربية جامعة الإسكندرية، مجلد ٢٠٠٩/١ (العدد ١٩) ص. ٢٣-٧٩.

المسماري، إدريس و بن موسى، رضا (نوفمبر ٢٠١٠)مؤسسات المجتمع المدني والثقافة في ليبيا،مجلة عراجين(العدد ٨).

الهالي، عبد الله (٢٠٠٣) . أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط ٣، بنغازي:جامعة قاريونس.

باكير، عايدة (٢٠١١).تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية والاتجاهات العالمية الحديثة. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس، ٢٠١١/٩/٢٦ انظر

http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_ayddaBakeer.pdf

حسونة، نسرين (٢٠١٤) . تحليل المضمون، مفهوم، محدداته،

استخداماته، انظر

http://www.alukah.net/books/files/book_4796/bookfile/madmon.pdf

دربي، فدوى فرحات(٢٠١٣). واقع التدريب وإعادة التأهيل في ضوء إدارة الجودة في التعليم العالي دراسة ميدانية على عينة من موظفي وأساتذة جامعة بنغازي، مجلة جامع، سبها للعلوم الإنسانية، مجلد / ١٢، (العدد ١)، ص. ٦-١٨.

سعد ، فواز(٢٠١١) . الجامعات والمجتمع انظر

<http://www.alsharq.net.sa/2011/12/17/37173>

شعباني، مالك (٢٠٠٩). الجامعة والتنمية تأثير أم تأثير. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية(العدد ٤) يناير، جانفي.

صالح، حسن وآخرون، (٢٠٠٨) مناهج كلية الآداب، الجزء الأول، ط ١، مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (وزارة التعليم العالي)

عبابنة، صالح احمد (٢٠١١).تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة مصراته. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، (العدد ٨) ، ص. ١-٢٤.

عمر ، ياسمين (٢٠١٥) الثورات العربية وابستمولوجيا العلوم الاجتماعية. المركز الديمقراطي العربي. انظر <http://democraticac.de/?p=17302>

عودة، أحمد سليمان،و صابرين، محمد سعيد، (١٩٩٠) تطوير ومعايرة فقرات أداة لتقييم الممارسات التدريسية بالمستوى الجامعي . مجلة اتحاد الجامعات العربية. (العدد ٢٥)، ص. ٢٨-٥٠.

فضل، عبدالله بشير (١٩٨٦). نظم التعليم العالي والجامعي: عرض مقارنة مع دراسة ميدانية. (ط١). مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

قنوص، صبحي وآخرون، (١٩٩٩) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية : ليبيا الثورة في ٣٠ عام (ط٢) مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

لوجلي، صالح ، وآخرون(٢٠٠٨) تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية دراسة ميدانية على عينة مختارة من الجامعات الليبية، بنغازي : مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، غير منشورة.

مرجين، حسين سالم والشركسي، عادل محمد. (٢٠١٢).التجربة الليبية في مجال تقييم الجودة والاعتماد في برامج الدراسات، عمان: المؤتمر الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.

Mohamed .F Saleh, (2010) the power of women within Libyan families, university of the western cape, Unpublished PhD.

Schermerhorn, John R. Jr., Hunt, James. G., & Osborn, Richard N. (1997). Organizational Behavior, (7Th Ed.). New York: John Wiley and sons, Inc.

Tucker, A. (1984). Chairing the Academic Department, (10th Ed). New York: American Publishing Company.

مرجين، حسين سالم و آخرون (٢٠١٣). الزيارات الاستطلاعية للجامعات الحكومية الليبية، طرابلس، المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

صلتك ، لقاء رؤساء الجامعات العربية لبحث سبل تعزيز المشاركة المدنية، فبراير ٢٠١٤، ١٤، ٢٠١٤ انظر

http://www.silatech.com/ar-qa/home_ar-qa/news-events/silatech-news/silatech-news-details/2014/02/14/silatech-convenes-arab-university-leaders-to-discuss-civic-engagement

الهيئة العامة للمعلومات (٢٠٠٩). الكتاب الإحصائي، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، (طرابلس-ليبيا، هيئة المعلومات).

تقرير الدراسة الذاتية (٢٠١٣-٢٠١٤) جامعة سرت، ص١-١٠٥.

التقرير النهائي للجنة الرئيسية للتدقيق على الوحدات الإدارية المنافسة على جائزة الجودة الإدارية، جامعة سرت، (٢٠١٤)١-٩٢.

مواقع إلكترونية:

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/nadia_ibrahim_070409.html

<http://libya42.org>

www.su.edu.ly

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/nadia_ibrahim_070409.html

<http://libya42.org>

<http://www.lawoflibya.com/mag/2012/04/07>

<https://liby7.wordpress.com/category>

http://archive.libya-al-mostakbal.org/Articles0409/alleebia_110409.html

مراجع أجنبية:

Allen, D., & Fifield, N. (1999). Re-engineering change in higher education, Information Research, Vol. 4 No. 3, p19

Alexander W. A., & Linda J. S. (1998). How Undergraduates Are Affected by Service Participation, Journal of College Student Development– May /June 1998, Vole 39, No 3

Biswas, A. E. (2014). Lessons in Citizenship: Using Collaboration in the Classroom to Build Community, Foster Academic Integrity, and Model Civic Responsibility. Journal on Excellence in College Teaching, 25(1), 9-25.

ملحق (أ) جدول رقم ١ يعرض متطلبات الجامعة أو الكلية

تاريخ المراجع		عدد المراجع المقترحة	عدد الموضوعات المطروحات	عدد الساعات	متطلبات جامعة أو كلية مقررات عامة	م
المرجع الأحدث	المرجع الأقدم					
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٣	اللغة العربية	١
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٢	اللغة الانجليزية	٢
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٨	الفكر الجماهيري (ثقافة سياسية)	٣
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٢	الثقافة الإسلامية	٤
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٣	تاريخ الحضارة الإسلامية	٥
١٩٨٨	١٩٧١	٣	٦	٣	الإحصاء الوصفي	٦
بدون تاريخ	بدون تاريخ	٣	١٧	٤	الحاسوب	٧
١٩٩٢	١٩٧٨	٣	١٧	٣	الإحصاء التطبيقي	٨
غير مبين	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٣	علم النفس	٩
١٩٨٦	١٩٧٢	٤	٥	٣	نصوص اجتماعية باللغة الانجليزية	١٠
-	-	-	-	٣٤	-	-

ملحق (ب) جدول رقم ٢ يوضح المقررات النظرية العامة

تاريخ المراجع		عدد المراجع المقترحة	عدد الموضوعات المطروحات	عدد الساعات	مقررات نظرية عامة	م
المرجع الأحدث	المرجع الأقدم					
١٩٩٣	١٩٨٢	٤	٤٥	٣	مدخل إلى علم الاجتماع	١
٢٠٠٠	١٩٧٧	٤	٤٢	٣	تاريخ الفكر الاجتماعي	٢
٢٠٠١	١٩٧١	١١	٢٦	٣	مدخل إلى علم الإنسان	٣
١٩٩٥	١٩٦٧	٤	٨	٣	الرعاية الاجتماعية	٤
٢٠٠١	١٩٦٠	١٢	١٠	٣	النظريات الاجتماعية	٥
٢٠٠٠	١٩٧٣	١٢	١٧	٣	التغير الاجتماعي	٦
-	-	٤٧	١٤٨	١٨	-	-

ملحق (ج) جدول رقم ٣ يوضح المقررات النظرية التخصصية

تاريخ المراجع		عدد المراجع المقترحة	عدد الموضوعات المطروحات	عدد الساعات	مقررات نظرية تخصصية	م
المرجع الأحدث	المرجع الأقدم					
١٩٩٩	١٩٥٩	٨	٦٨	٣	علم الاجتماع السكاني	١
١٩٨٩	١٩٨١	٣	١٥	٣	علم النفس الاجتماعي	٢
١٩٩٧	١٩٧٢	٥	٢٥	٣	علم اجتماع الجريمة	٣
١٩٨١	١٩٦٨	٨	٢٥	٣	علم الاجتماع الصناعي	٤
٢٠٠٢	١٩٨٩	٧	٢٣	٣	علم الاجتماع الطبي	٥
بدون تاريخ	بدون تاريخ	٧	١٦	٣	علم الاجتماع التنظيم	٦
١٩٩٧	١٩٧٩	٦	٢٢	٣	علم الاجتماع السياسي	٧
١٩٩٦	١٩٧٨	٧	٣٠	٣	علم الاجتماع التربوي	٨
بدون تاريخ	بدون تاريخ	٥	٤٣	٣	علم الاجتماع الحضري	٩
١٩٩٤	١٩٧٨	٣	٢٠	٣	علم الاجتماع الاقتصادي	١٠
١٩٨٨	١٩٧٤	٦	٧	٣	علم الاجتماع الريفي	١١
١٩٩٠	١٩٧٣	١٢	١٣	٣	علم الاجتماع العائلي	١٢
-	-	٧٧	٣٧	٣٦		

ملحق (د) جدول رقم ٤ يعرض المقررات ذات الطبيعة الخاصة

تاريخ المراجع		عدد المراجع المقترحة	عدد الموضوعات المطروحات	عدد الساعات	مقررات ذات طابع عملي	م
المرجع الأحدث	المرجع الأقدم					
١٩٩٠	١٩٨٠	١٣	١٤	٣	مشكلات اجتماعية	١
١٩٩٢	١٩٧٠	١٠	٤	٣	علم اجتماع الوطن العربي	٢
٢٠٠٠	١٩٩٢	٤	٢٦	٣	البيئة والمجتمع	٣
١٩٧٩	١٩٧٩	٢	٣٤	٣	الحراك الاجتماعي	٤
١٩٩٢	١٩٧٧	٩	٤	٣	التنمية والتخطيط	٥
بدون تاريخ	بدون تاريخ	٥	١٢	٣	تصميم البحوث	٦
بدون	بدون	٤	٢٠	٣	أساسيات البحث	٧
بدون	بدون	٢	١٦	٣	مناهج البحث	٨
-	-	٤٩	١٣٠	٢٤		

الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية دراسة عن الحركة النقابية والطلابية

د. عادل شجاع

ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها في ذلك شأن الحريات المدنية والسياسية الأخرى أشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية.

فالحرية الأكاديمية ليست سوى صورة من صور الحرية الفكرية والحرية العلمية، وترتبط بحرية الاختلاف والاختيار وحرية المعرفة. ولا تتم الحرية الأكاديمية إلا إذا أسس عقد أخلاقي بين كل عناصر ومكونات المجتمع الجامعي من أساتذة وطلاب وإداريين. وبما أن الحرية الأكاديمية تقوم على سلطان العلم بعيداً عن التصورات الأيدولوجية والمصالح الحزبية، فإنها في اليمن قد تحولت إلى سلطان سياسي وحزبي مما جعل الجامعة حلبة صراع تتواجه فيها الأطراف المختلفة.

حال الجامعات اليمنية هو حال العديد من الجامعات العربية. فما من تعريف دستوري وقانوني للحرية الأكاديمية. ولذلك، لم تصل بصورة واضحة وجليّة إلى اتفاق حول مفهوم الحرية الأكاديمية أو حتى بشأن حدودها. ولكن، تبقى هناك معايير يمكن الاحتكام إليها.

نشأة جامعة صنعاء وعدن

انطلقت التجربة الجامعية اليمنية أساساً منذ سنة ١٩٧٠ بتأسيس جامعة صنعاء. وافتتحت في نفس العام أول كلية في عدن، ثم افتتحت جامعة عدن سنة ١٩٧٥. ولم تشهد الجامعات اليمنية تغييرات جوهرية نحو الأفضل سوى في سنة ١٩٩٠ مع قيام الوحدة اليمنية وإطلاق التعددية السياسية، حيث اتسعت مساحة الحريات داخل الجامعات اليمنية التي شهدت ندوات ومؤتمرات وأبحاث وتحليلات بالإضافة إلى إنشاء اتحاد الطلاب والجمعيات العلمية. ثم تم تشكيل مجلس أعلى للتعليم الجامعي في سنة ١٩٩٢. و صدر في سنة ١٩٩٥ القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٥ بشأن تنظيم الجامعات اليمنية، وسمح هذا القانون للجمعيات والاتحادات الطلابية، من خلال النصوص القانونية الحديثة التي أقرها، بالعمل والمشاركة في مجالس الجامعة.

الحركات النقابية والطلابية داخل الجامعات اليمنية أولاً: القوانين وتطورها في ما يتعلق بالحريات الأكاديمية وتشكيل النقابات

١. تكمن مهمة الجامعة في الإسهام في عملية التنمية السياسية والاقتصادية على حد سواء، بالإضافة إلى التأثير في المسار

الفكري والاجتماعي للفرد من خلال التعليم الذي تؤديه. ومن مهام التعليم الاستجابة للحاجات المتجددة للإنسان. وعلى هذا الأساس فإن التنمية، أياً كانت، ترتبط بالمواطنة التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشامل.

٢. من هذا المنطلق، يعني مبدأ المواطنة التزاماً سياسياً في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي باعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات. ولا تتحقق الحرية الأكاديمية إلا بتوفر شرطين أساسيين هما:

١. الديمقراطية العامة.

٢. التفكير الناقد.

وقد توفر الشرط الأول وغاب الشرط الثاني.

تحققت الديمقراطية العامة في اليمن منذ سنة ١٩٩٠م حيث أقرّ الدستور اليمني التعددية السياسية وحرية التعبير. وتشتد الديمقراطية حكم القانون كما هو معلوم. ويتساوى أمام القانون الناس المختلفون في اتجاهاتهم وآرائهم وانتماءاتهم. ويحتاج القانون إلى استعداد الأفراد والجماعات وقبولهم بتطبيق القانون من تلقاء أنفسهم. وبما أن الجامعة هي مؤسسة تعمل وفق القانون العام، فإن أعضاء هيئة التدريس لم يلتزموا بقانون عدم الحزبية في الجامعة. وقد حضرت المادة (٦٢) من القرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٥ بشأن الجامعات اليمنية وحذرت من ممارسة أي نشاط حزبي داخل الجامعة أو أي مرفق تابع لها. منعت المادة العمل الحزبي والدعاية للأحزاب السياسية، لكنها لم تمنع العمل السياسي. إلا أنّ أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري مارسوا العمل الحزبي ولم يمارسوا العمل السياسي، فحولوا الجامعة إلى ساحة صراع.

يساهم التفكير الناقد في تربية مواطنين أخلاقيين يلتزمون ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية. إلا أننا نجد التفكير الناقد غائباً عن الجهاز الإداري للجامعة وعند أعضاء هيئة التدريس. لهذا السبب، لقد مارسوا الديمقراطية العامة ممارسة خاطئة، ولم يدركوا أن للديمقراطية ثلاثة أبعاد: الأول: الثقافة الديمقراطية.

الثاني: المشاركة في صنع القرار.

الثالث: الحرية الأكاديمية.

كانت الثقافة الديمقراطية غائبة لدى أساتذة الجامعة، بسبب غياب

إنفاق الأموال العامة المقدمة للجامعات؟“.

إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص٥١.

أما القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ فقد كان أكثر تقدماً. حيث نصت المادة (٤) الفقرة (٢) على الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري لمؤسسات التعليم العالي. كما نصت الفقرة (٣) على الحرية الأكاديمية والبحث العلمي وفق الدستور والتشريعات النافذة. أما المادة (٣) فنصت على مشاركة المجالس العلمية في تحمل مسؤولية اتخاذ القرار.

ونصت الفقرة (٤) من المادة رقم (٥) على حرية العمل الأكاديمي واحترام الرأي الآخر وتعزيز ثقافة الحوار.

بالإضافة إلى ذلك، نصت المادة (٢١) على تشكيل مجلس أمناء يتكون من:

- ◀ رئيس الجامعة.
- ◀ ثلاث شخصيات عامة يختارهم رئيس مجلس الوزراء.
- ◀ خمس شخصيات أكاديمية بدرجة أستاذ يختارهم وزير التعليم العالي.
- ◀ ثلاث شخصيات تمثل رجال الأعمال تختارهم الغرفة التجارية والصناعية.
- ◀ رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس.

نجد أنّ القوانين الصادرة نصت بدون استثناء على أن عضو هيئة التدريس يتمتع في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي في ما يتصل بموضوعات البحث العلمي والدراسة ونشاط الجامعة. لقد أعطي الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس أقصى درجات الحرية في مجال تخصصه، وليس ثمة قيد عليه سوى ما تفرضه طبيعة البحث عن الحقيقة من قيود الالتزام العلمي.

حضنت الجامعة مفهوم الحرية الأكاديمية بحكم الفكر الديمقراطي الذي كفله الدستور وبحكم التعددية السياسية والفكرية التي عاشتها اليمن منذ تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠م، لكن لم يكن يتسم الميراث الأيديولوجي عند القيادات العلمية بالنضج والمصداقية الوطنية في العمل النهضوي العام، مما أدى إلى بناء خرائط إدراكية مغلوطة. فنحن نعلم أن الحرية الأكاديمية لا تتطلب تشريع قوانين فقط، بل تتطلب في الدرجة الأولى قيادة إدارية وأعضاء هيئة تدريس عالية المستوى، تفهم كنه التطور وفلسفته وتفتح أمامه آفاق الحرية الأكاديمية في إطار من الديمقراطية، بحيث تطوع النصوص القانونية لتساند الحرية الأكاديمية وتدعمها بدلاً من أن تعوقها.

التفكير الناقد لديهم، فقد تحولوا إلى أدوات تعمل في حمى التنافس الحزبي. ولم يكن لديهم القدرة على التفكير تعدياً ولا حتى القدرة على التّسامي عن الولاءات الحزبية. وكما قلنا فإن الديمقراطية العامة كفلت الحرية داخل الجامعة، لكن الممارسة كانت خاطئة. فالديمقراطية هي جواب حول مسائل الحكم أو السلطة: من يحكم، وكيف يتم اختيار الحاكم، وكيف يحاسب الحاكم. وقد جاءت القوانين والقرارات الجمهورية الخاصة بالجامعات اليمنية داعمة للحرية الأكاديمية داخل الجامعات. وفي القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٥م أنشئ المجلس الأعلى للجامعات. ونصت المادة (١٠) بأن مجلس الجامعة يتألف من:

- ◀ رئيس الجامعة.
- ◀ نواب رئيس الجامعة.
- ◀ عمداء الكليات أو المعاهد أو المراكز.
- ◀ أمين عام الجامعة.
- ◀ ثلاثة أساتذة تنتخبهم هيئة التدريس من بين ستة أساتذة يرشحهم المجلس الأعلى للجامعات.
- ◀ ثلاث من الشخصيات العامة ذوات الرأي العام والخبرة يختارهم مجلس الجامعة في أول اجتماع من كل عام جامعي ويصدر بتعيينهم قراراً من رئيس الجامعة.

ويختص مجلس الجامعة بـ:

- ◀ دعم استقلال الجامعة.
- ◀ مناقشة وإقرار الميزانية.
- ◀ مناقشة وإقرار لائحة انتخاب عمداء ونواب عمداء الكليات والمعاهد والمراكز ورؤساء الأقسام واقتراح أي تعديلات عليها في المستقبل.
- ◀ مناقشة وإقرار الحساب الختامي للجامعة.

نصت المادة (١٢) على أن يرشح مجلس الجامعة ثلاثة من الأساتذة اليمنيين لرئاسة الجامعة ويصدر بتعيين أحدهم قراراً جمهورياً لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة. وكانت المادة المتعلقة بالجانب المالي أكثر وضوحاً في مسألة الاستقلالية، إذ نصت على أن تتصرف الجامعة بأموالها وتديرها بنفسها. ويخضع هذا التصرف في أموال الجامعة وإدارة هذه الأموال للنظام المالي الذي يقرّه مجلس الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية من دون أن يلغي حق الجهات المختصة في الدولة في مراجعة الحسابات والمستندات بعد الصرف للتأكد من صحة الإجراءات وسلامة التصرف. ويقول قائل إن هذه الاستقلالية مقيدة بمراجعة الحسابات والمستندات من قبل الدولة. نقول: "إن الدولة تقدّم الأموال للجامعات ومن حقها أن تراقبها". يسأل محمد جواد رضا: "ألا ترى أن الدولة حتى لو نظرنا إليها على أنها مجرد وكالة تمويلية، أفليس من حقها أن تتأكد من حسن

من هنا، يحتاج العمل السياسي الديمقراطي إلى وعي وحرية ومسؤولية، ولم يكن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية جاهزين لخوض التجربة. على الرغم من الانتخابات التي مارسها أساتذة الجامعات اليمنية في تشكيل نقاباتهم والطلاب في تشكيل اتحاداتهم، إلا أنهم لم يلتقوا حول مصالحهم ولم يلتقوا حول أخلاقيات المهنة. يعود السبب في ذلك إلى ممارسة الأساتذة والطلاب الانتخابات من دون سياسة مبنية على آلية ديمقراطية. وكان الأساتذة والطلاب يدخلون الانتخابات ليثبتوا أن حزيم فاز في هذه الكلية أو تلك. وبالتالي يصبح الحديث هنا عن عناصر الديمقراطية لاغياً، فلا وجود لقبول الآخر، ولا لاحترام نتائج الانتخابات، ولا لاحترام الاختلاف. ويترتب عن ذلك جهل الأستاذ والطالب المعرفة الحقيقية لممارسة الديمقراطية بما فيها من محاسبة ومكاشفة، من دون أن يشعر أنه فرد ومسؤول.

وبدلاً من أن يطوع أستاذ الجامعة العمل الحزبي لصالح الجامعة، طوع الجامعة لصالح العمل الحزبي وحمل تشنجات العمل الحزبي خارج الجامعة مما انعكس على الجامعة وأنشطتها المختلفة. تغلب العمل الحزبي على العمل السياسي وغاب التنوع وقبول الآخر والنقاش، فالعمل السياسي يعد جزءاً من العملية التعليمية. بينما أدى العمل الحزبي إلى وجود صراعات وتحولت الجامعة إلى سوق للدعاية والترويج الحزبي.

الالتزام الأخلاقي بالحرية الأكاديمية

أُخذ كل من المؤتمر العالمي لليونسكو المنعقد في باريس سنة ١٩٩٨م وإعلان عمان للحرية الأكاديمية سنة ٢٠٠٤ في الفقرة ٨ على أن المجتمع الأكاديمي يترتب عليه التزامات أساسية علمية وأخلاقية في ما يخص القيم العلمية والإنسانية واحترام الطلبة ومعاملتهم وفقاً لمعايير الكفاءة العلمية والمهنية، ووضع التعليم العالي في خدمة مجتمعاتها، وعدم استغلال الحريات الأكاديمية ونتائج الغايات التعليمية والعلمية، أو الإخلال بمبادئ حقوق الإنسان أو الإساءة إلى تحقيق الأهداف والقيم الإنسانية.

وقد استخدم الأساتذة سلطتهم المطلقة بشكل تعسفي على الطلاب الذين يختلفون مع أساتذتهم في وجهات النظر فتكون النتيجة هي الرسوب. إذ لا توجد سلطة فوق سلطة المدرّس الذي يخوّله العرف الجامعي أن يراجع مجموع الدرجات المرصودة في دفتر الإجابة وليس مراجعة الإجابة نفسها. كان لهذه الممارسة دور سلبي حيث أعاق البيئة المحفزة للنمو المعرفي لدى الطلاب.

وتعرض كثير من الطلاب لانتهاكات من قبل بعض الأساتذة في مختلف الجامعات اليمنية. فهناك الكثير من الطلاب الذين رسبوا في المادة الواحدة أكثر من أربع مرات ولم ينجحوا في هذه المواد إلا من خلال ما يتيح لهم القانون بأن الطالب المتخرج وعليه مادة

وركزت القوانين والقرارات الجمهورية على الحق في السعي للمعرفة والتسامح مع الاختلاف في الآراء والالتزام كمؤسسات اجتماعية بالعمل عن طريق التعليم والبحث العلمي على تعزيز مبادئ الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. فالهامش الكبير للحرية الأكاديمية الذي كان موجوداً، كان يمكن البناء عليه وخلق تراكم إيجابي. لكن، لم يستطع أساتذة الجامعة توليد الأفكار الديمقراطية والمدنية لاسيما الدفاع عن القيم. وبدلاً من تقديم معرفة ذات أهمية اجتماعية، قدّموا معرفة ذات أهمية بالنسبة للأحزاب التي ينتمون إليها. ونتيجة لذلك، غاب دور الجامعة في تعزيز التفكير الناقد والمواطنة النشطة، ولم تتم تربية مواطنين خلاقين يلتزمون ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية وأخلاقية المهنة. ارتبطت الحرية الأكاديمية في الجامعات اليمنية بثلاثة عوامل هي:

- ◀ أنظمة التعليم الجامعي وقوانينه.
- ◀ المستوى العلمي والثقافي لأعضاء هيئة التدريس.
- ◀ المحيط السياسي.

نصت القوانين، على صعيد أنظمة التعليم الجامعي وقوانينه، على أن عضو هيئة التدريس يتمتع في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الرأي في ما يتصل بموضوعات البحث العلمي والدراسة ونشاط الجامعة. كما شكّلت مجالس أمناء للجامعات تقوم بتدبير أمور الجامعات ومناقشة كل ما يتعلق بالجامعة كمناقشة الميزانية العامة والأنظمة الداخلية. يضاف إلى ذلك ديمقراطية القبول الجامعي ومجانيته وعدم التفرقة بين الجنسين، إذ تجاوزت نسبة الإناث نسبة الذكور في بعض التخصصات. وزادت نسبة الإناث في مراحل التعليم العالي جميعاً. كما زاد نظام الإيفاد العلمي لأعضاء هيئة التدريس والتفرغ العلمي. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزته إلى التوسع في التعليم حيث افتتحت جامعات جديدة في كل من تعز وحضرموت والحديدة وإب وذمار والبيضاء وعمران.

أما المستوى العلمي والثقافي لأعضاء هيئة التدريس فقد تعدد بتعدد المدارس التي تعلموا فيها أو الأفكار التي ينتمون إليها. وانعكس ذلك على الحياة الجامعية، كما خلق تناقضاً وتعصباً حزبياً على حساب القوانين وأخلاقيات المهنة.

المحيط السياسي

تلعب مؤسسة الجامعة حول العالم دوراً كبيراً في حياة النخب السياسية. فمرحلة الجامعة من المراحل المهمة في تكوين آراء الطلاب ومواقفهم السياسية في مختلف القضايا. وكانت نتيجة غياب العمل السياسي داخل الجامعة وحضور العمل الحزبي إفراز أناس مؤدلجين ليس لهم رسالة تخدم الوطن والمجتمع بقدر ما تخدم الأحزاب. وانعكس ذلك على التعيينات الأكاديمية، حيث كانت تخضع للعوامل الحزبية وليس للمعايير والقوانين الأكاديمية.

يصبح ناجحاً في هذه المادة. وهناك أشكال أخرى من الانتهاكات التي يمارسها بعض أعضاء هيئة التدريس على طلابهم.

صحيح أن القوانين لم تتعامل مع الحرية الأكاديمية بشكل مطلق إلا أنّ تعريف الجمعية الأميركية للحرية الأكاديمية ينطبق تماماً مع ممارسة أعضاء هيئة التدريس لهذه الحرية. فقد نصّ تعريف الجمعية على أن الحرية الأكاديمية هي: "حرية أولئك الأشخاص المؤهلين علمياً في البحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها وتعليمها وفق رؤيتهم التي لا تخضع لأي سيطرة أو سلطة غير منهجية الطريقة العقلانية في البحث العلمي".

د. علي أومليل، الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية، مجلة الهلال، القاهرة، عدد يناير كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص ٩١.

لم يكن هناك ما يمنع عضو هيئة التدريس من البحث عن الحقيقة أو اكتشافها ونشرها وتعليمها. ولكن لم يستخدم أعضاء هيئة التدريس المنهج العقلاني في البحث عن الحقيقة. كما أن الأقسام العلمية مارست العمل الحزبي في محاضر التعيين ولم تلتزم بالمعايير الأكاديمية. كما لعب التفضيل الحزبي دوراً في أغراض التعيين وتولي المناصب الإدارية والأكاديمية، وكذلك فرص الحصول على الترشيح لأغراض الدراسة خارج البلد والقبول في الدراسات العليا.

دور نقابة أعضاء هيئة التدريس

ظَلَّ دور النقابة دوراً منصباً على الجانب المعيشي تستخدمه للضغط على الحكومة وقت الأزمات. فلم تتبنّ النقابة إعداد المشاريع الأكاديمية والإدارية التي تساهم في تعزيز الحريات الأكاديمية. ولم نلمس أي معالجة للقوانين الناظمة للتعليم العالي أو حتى تطويرها بشكل يعزز الاستقلالية والحد من تدخل النفوذ الحزبي.

عكست نقابة أعضاء هيئة التدريس الأوضاع في اليمن على الجامعة، فبدلاً من تجنب الجامعة العمل الحزبي أصبحت قيادات النقابة تمثل الحالة الحزبية نفسها. أبعد هذا التوافق الحزبي الرقابة الديمقراطية من قبل الأعضاء وفتح المجال للصفقات الحزبية.

مارست نقابة أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية تناقضاً مريباً في تعاطيها مع القوانين النافذة. فكانت النقابة تعد القوانين النافذة غير الصالحة، لكنها قادت المسيرات ضد التعيينات التي لاتناسبها وتعدها مخالفة للقانون. وقد خالف أعضاء نقابة هيئة التدريس إعلان (ليما) الذي صدر سنة ١٩٨٨م والذي عرّف الحرية الأكاديمية بأنها: "حرية أعضاء المجتمع الجامعي في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والإبداع والتدريس عن طريق المحاضرات والمذكرات والكتب".

لم تتابع النقابة المعرفة ولم تسع إلى تطويرها، بل دفعت بأعضائها، ومن خلالهم الطلاب، إلى تعطيل الجامعة سنة ٢٠١١م ورفعت شعار "لا دراسة ولا تدريس، حتى يرحل الرئيس". فالشعار كان شعاراً حزبياً ولم يكن شعاراً معرفياً خاضعاً للحوار والمناقشة، بل سعى أعضاء هيئة التدريس إلى منع زملائهم من الاستمرار بالتدريس بالقوة.

نخلص إلى أنّ أزمة الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية تعود إلى:

- ◀ أزمة الأكاديميين أنفسهم.
- ◀ انتصار ظاهرة الارتباطات الحزبية.
- ◀ فساد الإعداد الأكاديمي.

لم تشهد الجامعات اليمنية منذ التسعينيات من القرن العشرين أي ضغوطات على أعضاء هيئة التدريس على الرغم من قصور القوانين، ولم يشكّ أياً من أعضاء هيئة التدريس من خضوعه لإملاءات من قبل الدولة. من الممكن أن يكون الجهاز الإداري أو أعضاء هيئة التدريس والأقسام العلمية نفسها قد مارسوا التعسفات. وكما قلنا، إن استقلال الجامعة لا ينظمه القانون بل يكفله حرص رجال الجامعة وأخلاقية المهنة بحيث لا يخل أحد بواجبه.

ب- واقع اتحادات الطلاب في الجامعات اليمنية.

تأسس الاتحاد العام لطلاب اليمن يوم الأحد ١٩ نيسان/إبريل ١٩٨١م. وكان من أهدافه الآتي:

- ◀ رعاية مصالح الطلبة والدفاع عن حقوقهم وتبني قضاياهم.
 - ◀ العمل على وحدة الحركة الطلابية في إطار كيان نقابي طلابي موحد.
 - ◀ العمل على توفير الأجواء التعليمية المناسبة للتحصيل العلمي للطلبة وخلق أجواء ومناخات تؤمن قيم الحوار والاختلاف والتباين الخلاق.
 - ◀ العمل على تطبيق مبدأ مجانية التعليم الجامعي وإتاحة فرصة التعليم للجميع.
 - ◀ العمل على إعادة النظر في اللوائح والقوانين المقيدة للحقوق والحريات في الجامعة.
 - ◀ الدفاع عن مشروعية وديمقراطية العمل النقابي المدني.
- تخضع الاتحادات في إنشائها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وليس إلى وزارة التربية أو التعليم العالي.

وقد حددت لائحة شؤون الطلاب في جامعة صنعاء الأنشطة الطلابية ووصفتها بأنها تلك التي يمارسها الطلاب عبر الأطر المحددة، سواء كان ذلك من خلال الاتحاد الطلابي أو الجمعيات العلمية أو أسر النشاط الطلابية أو أنشطة الجوال أو من خلال الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والإبداعية التي ترعاها الكليات والإدارات المختصة ببنابة رئاسة الجامعة لشؤون الطلاب.

بالرأي الآخر. لكن حينما يحضر الآخر، يعلن بحسم موقفه ضده. ولا يمكننا أن ننتظر قدوة أخلاقية لطلابنا علماً أنهم تلقوا تعليماً وتدريباً أخلاقياً غير مناسب داخل الجامعة. وفضلاً عن ذلك، فإن أعضاء هيئة التدريس لم يولوا اهتماماً كافياً للتعليم والتدريب الأخلاقيين للطلاب. وبالتالي، لانتظر أن تنتج لنا الجامعة قادة سياسيين ومدنيين متحليين بالديمقراطية.

نجحت الأحزاب السياسية في شق الصف الطلابي ومزقت النسيج المجتمعي ودفعت بالطلاب عام ٢٠١١ إلى الشارع بعد أن ملأته بالإحباط والاحتقان والفشل. أفرز هذا الوضع حزمة من التداعيات على الوضع الطلابي وشبكة العلاقات الإنسانية.

إن الصراع بين أطراف الحركة الطلابية يعد انعكاساً طبيعياً لصراعات الأحزاب السياسية، وأدى إلى شرح عميق في جدار الحركة الطلابية اليمنية.

إن الواقع الطلابي عبارة عن سيطرة مجموعة من المنتفعين على أمور الحركة الطلابية. وقد خضعت الحركة الطلابية لسيطرة الأحزاب لذلك دفعت هذه الأحزاب ببعض طلابها للاستمرار داخل الجامعة أكثر من ثلاث عشرة سنة لكي يستمروا على رأس الاتحاد.

واستمرت سيطرة حزب الإصلاح على الاتحاد لفترة تربو على الإثني عشرة سنة من خلال رئيس الاتحاد الذي يتبع الحزب.

ونتيجة لمثل هذه الممارسة، لم تستطع الحركة الطلابية العمل على توحيد طاقاتها تجاه قضاياهم الأساسية والرئيسية. إضافة إلى ذلك، اختفى الحوار الفعال والبناء بين الطلاب مما أدى إلى ظاهرة العنف الطلابي كما حدث عام ١٩٩٦ حينما كان طلاب الإصلاح يمنعون زملاءهم وزميلاتهم من الرحلات المشتركة بحجة الاختلاط. ساعد على مثل تلك الممارسة دوران الأساتذة في الفلك الحزبي، مما أدى إلى غياب دورهم الحقيقي كحماة طبيعيين لطلابهم.

استغل الاتحاد الطلابي الحرية الممنوحة داخل الجامعة، لكن غياب الرؤية الواضحة للطلاب قلص من نجاح التجربة، حيث استبدل الاتحاد سلطة الحكومة بسلطة الأحزاب التي قامت على التعصب.

وكما قلنا، ظل حزب الإصلاح مسيطراً على الاتحاد لأكثر من ثلاث عشرة سنة. وظل الحراك الجامعي يدور في فلك معارض للنظام. وفي فترة حكومة الوفاق الوطني التي سيطر عليها حزب الإصلاح، منعت الحكومة أي تحرك طلابي سواء كان سلمياً أو غير سلمية. ولما أسقط الحوثيون هذه الحكومة، فعلوا ذلك ومنعوا أي تظاهرة بالقوة، وأحلوا الاتحاد العام للطلاب. أصبح استخدام الحق الدستوري في حرية التعبير معرضاً للخطر. وتدهور وضع الجامعات، وخنقت المساحات المفتوحة للنقاش أو التعبير الحر الذي يفترض أن يتميز بالحماية وليس بالقمع.

عملت الأحزاب السياسية على إفساد العمل الطلابي المهني حيث استقطبت الطلاب وتنظيمهم حزبياً، دون تقديم أي برامج تمس صلب حقوقهم وقضاياهم.

وتورط اتحاد الطلاب في أحداث ٢٠١١ وأصبح أحد أدوات الصراع وإحدى الفئات المتأثرة به.

وتمتع الطلاب بحرية التعبير عن آرائهم تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدتها اليمن، خاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وإقرار التعددية السياسية. وشهدت ساحات الجامعات مظاهرات واحتفالات ومنشورات وندوات ومؤتمرات وغير ذلك.

مارس الطالب الجامعي حرية في التعليم وأخذ أقصى درجات الحرية في تعلمه، فلم يكن ثمة قيد عليه سوى أداء الامتحان النهائي آخر الفصل. وأي مصادر لحرية لم تكن من قبل الجهات الرسمية بقدر ما كانت من قبل الأساتذة الذين يضيّقون بأراء طلابهم العلمية أو السياسية. يضاف إلى ذلك أنّ الأساتذة لم يعلموا طلابهم ضرورة العمل من خلال قيم التسامح في الحكم على الأشياء على أساس أن كل شيء يقبل الصدق والكذب. كما أنهم لم يعلموا طلابهم طرق البحث العلمي مما جعلهم يعتمدون على البحوث الجاهزة.

دفع أعضاء هيئة التدريس بالطلاب لممارسة العمل الحزبي. وتحت مسمى الحرية ظهرت أشكال عدة من أشكال عدم التسامح بين الطلاب أنفسهم وبين المدرسين، لذلك غاب دور الجامعة الحقيقي، وغاب الهدف من التعليم الجامعي الذي يقوم على تنمية الصفات الشخصية للطلاب، وتعميق قدراته الذهنية والثقافية، وإعداده ليكون ذا شخصية متكاملة، وتخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية. وتم تقسيم الطلاب على أساس حزبي نتيجة لهذه الممارسة، حتى أصبحت احتفالات التخرج للطلاب تقوم على أساس حزبي. وقد شاهدنا أكثر من حفل للدفعة الواحدة بحسب التوجه الحزبي لكل مجموعة داخل الدفعة. ساعدت هذه الممارسة على بث ثقافة الكراهية بين الطلاب أنفسهم.

عملت الأحزاب السياسية على استغلال الوضع الديمقراطي والحريات العامة، فنقلت صراعاتها إلى داخل أسوار الجامعة. وبدلاً من إعداد الطلاب للمستقبل، أعدتهم للصراع. وهذا ما لمسناه عام ٢٠١١م. فقد تم استغلال الحرية بشكل خاطئ؛ فتقتضي الحرية تكثيف التعليم لحاجات الطلبة الناشئين قليلي الخبرة الذين لم يستكملوا من أسباب الرشد ما يضمن الاطمئنان إلى حسن أحكامهم وصوابها. ولا تتحقق هذه الحرية إلا إذا جنبت الجامعة الضغوط الحزبية والدينية وغيرها.

قضى العمل الحزبي داخل الجامعة على روح المشاركة والإنجاز. وعلى الروح الوطنية وجسد الطوباويات والشعارات الزائفة. فحينما تسمع الطلاب يتحدثون بنفس ديمقراطي، تعتقد أنك أمام اعتراف

قامت الحركة الطلابية على أساس توحيد الطلاب بجميع فئاتهم الاجتماعية من أجل رفع مستوى التعليم وتأمين حقوق الطلاب والعدالة الاجتماعية والتعليمية. لكن ذلك لم يدم طويلاً، فقد انقسم الطلاب في قضاياهم التي جمعت كل شيء إلا الطلاب أنفسهم. إذ حصلت اعتصامات ضد النظام عام ٢٠١١ مقابل اعتصامات من أجل النظام. ومطالبة بإغلاق الجامعات وتوقيف الدراسة وأخرى رافضة لها.

ولولا الانقسام على أساس حزبي، لكان لدى الطلاب ما يكفي من المطالب التي لا تفرق بين حزب وآخر، وبين نظام ومعارضة.

تخلّى اتحاد الطلاب في الجامعات اليمنية عن أهم ركيزتين أساسيتين أنشئ الاتحاد من أجلهما وهما: رفع مستوى التعليم الجامعي في اليمن والدفاع عن حقوق الطلاب.

ومما لاشك فيه أن الخلافات التي ظهرت إلى السطح بعد الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٦ بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، قد أثرت بشكل كبير على قطاع التعليم. وصلت هذه الخلافات إلى أوجها عام ٢٠١١م، وهو ما اعتبر ضربة قاسية للحركة الطلابية. ساهم هذا الواقع في القضاء على دور الجامعة الريادي الذي لعبته في الثمانينات ومطلع التسعينيات. لم يلبث أن تسلل الفرز الحزبي الذي أنتجته حرب الانفصال إلى صفوف الحركة الطلابية حتى تجذر فيها، وذلك بعد حرب صيف ١٩٩٤، وكنيجة طبيعية لسقوط الحاضن الرئيسي لقضايا الطلاب، ضعفت الحركة الطلابية بشكل عام. فبعد العام ٢٠١١، نلمس الفجوة الكبيرة داخل اتحادات الطلاب واختزال دور الطالب في مساحات لاعلاقة لها بواقعه وحياته الجامعية. يضاف إلى ذلك الخلل والقصور الواضح لدى الكثير من الطلاب في تعريف ذاتهم كحركة طلابية، وإدراك فعلي لحقيقية الدور المنوط بها أدائه. ما قبل ٢٠١١ كان باستطاعة الطلاب عقد اجتماعاتهم في أي مكان داخل الجامعة. أما بعد العام ٢٠١١، فبات من الصعب القيام بذلك. إذ أصبح الفرز الحزبي واضحاً بين الطلاب أنفسهم. وقد صاحب هذه الفترة عزوف عن النشاط الطلابي في صفوف الطلاب أنفسهم. وحتى هذه اللحظة، فإن الحركة الطلابية في اليمن تعيش انقساماً حاداً تجاوز الانقسام الحزبي إلى انقسام امنيائي وجغرافي. وهنا يمكن إيجاز الإشكاليات التي واجهت الحركة الطلابية بالآتي:

◀ إشكالية التبعية الحزبية.

◀ نقل الانقسام الحزبي من خارج الجامعة إلى داخلها.

◀ ارتباط الاتحادات بما يتم طرحه من قبل الحزب الذي تنتمي إليه خارج الجامعة، وعدم السماح لنفسها بالعمل السياسي بعيداً عن العمل الحزبي.

◀ عدم التزام الاتحادات بتمثيل جميع الطلاب.

◀ اختزال الاتحادات العمل الطلابي بالعمل الخدماتي، فتحول الاتحاد إلى لجان خدمات وتخلّى عن التصدي للمشاكل الحقيقية التي تواجه الطلاب، خصوصاً تلك التي تتعلق برسوم التعليم الموازي ورسوم النفقات الخاصة والتعليم اللاتنافسي.

◀ تركيز الاتحادات الطلابية في الجامعات اليمنية على الدفاع عن الأحزاب بدلاً من الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الجامعات.

لماذا تعطلت الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية؟

تعطلت الحريات الأكاديمية بسبب أزمة نقابة أعضاء هيئة التدريس واتحادات الطلاب. فالحزبتين النقابيتين لم تملكان آلية ديمقراطية لاختيار ممثلي النقابيتين، ولا مساحة للعمل والتنافس السياسي والفكري بين مكونات المجتمع الجامعي المختلفة. فمع العدوان السعودي على اليمن، تمايز أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الطلاب، بين مؤيد للعدوان ورافض له. وأصبحت جامعة صنعاء تحت قبضة جماعة الحوثي، وجامعة عدن تحت سيطرة تنظيم القاعدة، وكذلك جامعة حضرموت. أما جامعة تعز فقد تم تدمير مبانيها من قبل طيران العدوان السعودي. منع الحوثيون أي تحرك مناهض لهم في جامعة صنعاء سواء من قبل أعضاء هيئة التدريس أو من قبل الطلاب. كما منعوا كثيراً من الوقفات الاحتجاجية. وبالمثل، منعت جامعة عدن القاعدة للاختلاط وأصدرت منشوراً جاء فيه: «أختي المسلمة، لا تختلطي بالذكور من الطلبة لأن الشيطان سيلعب بكم ويقودكم إلى ارتكاب الخطيئة والعلاقات المحرمة». وقد أكد رئيس جامعة عدن المكلف الدكتور حسين باسلامة لـ "هافينغتون بوست العربية" بتصريح قال فيه: "إن هناك مسلحين شباباً زاروه في مكتبه بالجامعة عدة مرات وطلبوا منه فصل الطلاب عن الطالبات في القاعات الدراسية" وقال إنهم: "لم يقبلوا أي نقاش مستدلين ببعض آيات قرآنية وأحاديث لا تدري ماعلاقتها بالموضوع. ولم أحاول مناقشتهم كثيراً أو مجادلهم».

خلاصة القول: أقرت القوانين قيام النقابات والجمعيات والاتحادات الطلابية وسمحت بالمشاركة في مجالس الجامعة والكليات المختلفة. لكن العمل الحزبي أعاق تشكيل ووعي الطلاب السياسي. إضافة إلى ماسبق، فإن المقررات كان يضعها الأساتذة أنفسهم وقد خلت من التوعية السياسية وحقوق الإنسان، بل إن مقررات متطلبات الجامعة كانت تعج بالكرهية ضد الآخر وكانت مجافية لحقوق الإنسان وفيها كثير من الزيف والمغالطات، مثل كتاب الثقافة الإسلامية المقرر على كل الطلاب المنتسبين إلى الجامعة بمختلف تخصصاتهم العلمية. وتحدثنا عن عدم التمييز بين الذكور والإناث في ما يتعلق بالقبول الجامعي، بل إن بعض أقسام الإناث تفوق أعداد الذكور.

لائحة المراجع:

- جامعة صنعاء، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
جامعة عدن، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
أنظر القانون رقم (١٨) لعام ١٩٩٥ م.
دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠ م.
القرار الجمهوري رقم رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥ بشأن ممارسات العمل الحزبي.
"إبراهيم سعد الدين وآخرون"، صور المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ م.
دستور دولة الوحدة ١٩٩٠ م.
المؤتمر العالمي لليونسكو ١٩٩٨ م.
إعلان عمان للحريات الأكاديمية ٢٠٠٤ م.
الجمعية الأميركية للحريات لأكاديمية.
علي أومليل، الحرية الأكاديمية والمواثيق الدولية، مجلة الهلال، القاهرة، عدد يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ٩٢.
هافينغتون بوست العربية.

لكن ذلك يختفي على المستوى النقابي. إذ تخصص نقابة أعضاء هيئة التدريس مقعداً واحداً للمرأة وكذلك الحال بالنسبة لاتحاد الطلاب. نجد عزوفاً بين الإناث عن المشاركة في الحركة الطلابية عامة واتحادات الطلاب بشكل خاص. وهناك تمييز ضد الفتاة التي تشارك في العمل الطلابي نتيجة للنظرة الذكورية الدونية التي تعد من أهم الموروثات الثقافية في المجتمع اليمني. يضاف إلى ذلك الخطاب الديني المسيطر على الحركة الطلابية، مما أضعف الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات اليمنية.

كما أثر عدم التسامح السياسي على زيادة التعصب داخل الحركة الطلابية وحتى داخل أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من المساحة المتزايدة للحريات العامة بأنواعها المختلفة الحزبية والصحفية، إلا أن ذلك لم ينعكس على الطلاب بسبب أزمة الوعي لديهم. فهم لا يعرفون حقوقهم ولا واجباتهم، كما أنهم لا يعرفون حاجاتهم. حيث أصبح الطلاب ومثلهم أعضاء هيئة التدريس أدوات بيد الأحزاب السياسية.

باتت ذهنية السياسي ببعده الحزبي مع الوقت أكثر حضوراً داخل الحرم الجامعي. حيث أصبح العمل النقابي خاضعاً لهيمنة الأحزاب، وخلافاتها السياسية تجد صدق لها داخل الجامعات اليمنية. وأضحت جزءاً من الارتباط والتشوش الذي اكتنف التجربة الديمقراطية نتيجة للصراع الحزبي. كما استغلت الحركة النقابية هامش الحريات العامة فخاضت إضرابات متكررة كانت على حساب وقت الطلبة والتحصيل العلمي.

نستطيع القول بأن الجمهورية اليمنية تمتعت بحريات نسبية خلال العقدين الماضيين عكست نفسها على الحريات الأكاديمية. إلا أن درجة الاستفادة من أجواء الحرية المتاحة كانت محدودة مما جعل الجامعات اليمنية تدفع بأجيال غير واعية وغير مؤمنة بقيم الديمقراطية والتسامح. أدى كل ذلك إلى عدم استغلال الحريات الأكاديمية بشكلها الصحيح والسليم. وأعاق ذلك بدوره فكرة الحريات الأكاديمية، وأسس لقاعدة من القمع كانت أطرافها القيادات الإدارية للجامعة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

برنامج التعليم والسياسات الشبابية

يسعى برنامج "التعليم والسياسات الشبابية" إلى دراسة السياسات التعليمية من أجل فهم أعمق لقضايا التعليم وأثرها على فئتي الأطفال والشباب في لبنان والعالم العربي. ويطمح البرنامج، من خلال النشاطات والبحوث التطبيقية، إلى إثراء الحوار في الشؤون التعليمية والتربوية ومساعدة صنّاع القرار في رسم السياسات التعليمية أو إصلاحها استناداً إلى أفضل المعلومات المتوفرة.

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت
(معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية)
الجامعة الأميركية في بيروت
صندوق البريد ٢٣٦-١١، رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان
٤١٥٠٠٠٠-١-٩٦١ الخط الداخلي: ٤١٥٠٠٠٠
٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧
ifi@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb/ifi
aub.ifi
@ifi_aub



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs

معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية